



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"
The Independent Commission for Human Rights
(ICHR)

الفصلية

فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني العدد ٥٩ - ربيع ٢٠١٨

ملف خاص حول مؤتمر «المصالحة والعدالة الإنتقالية في فلسطين»

- المصالحة ومتطلبات العدالة الانتقالية
- أثر الانقسام على المنظومة القانونية في فلسطين
- التسامح الديني ودوره في تعزيز قيم المواطنة في فلسطين
- المصالحة الداخلية من المنظور النسوي
- لقاء تشاوري حول آليات التحول نحو المصالحة الفلسطينية



في هذا العدد

- رؤية الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في آليات التحول نحو المصالحة الفلسطينية ٤
- المصالحة ومتطلبات العدالة الانتقالية ٩
- كلمة الدكتور رامي الحمد الله رئيس الوزراء خلال افتتاحه مؤتمر «المصالحة والعدالة الانتقالية في فلسطين» ... ١١
- العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني ١٤
- أثر الانقسام على المنظومة القانونية في فلسطين ١٩
- التسامح الديني ودوره في تعزيز قيم المواطنة في فلسطين ٢٣
- المصالحة الداخلية من المنظور النسوي ٢٥
- العفو - الصفح - العدالة الانتقالية - المصالحة ٣١
- بين العدالة الانتقالية والتسامح ٣٥
- لقاء تشاوري حول آليات التحول نحو المصالحة الفلسطينية ٣٧
- مؤتمر المصالحة والعدالة الانتقالية في فلسطين ٥٢
- الهيئة المستقلة ترحب بالتقدم الإيجابي في حوار المصالحة وتدعو إلى إيلاء الجانب الحقوقي الأهمية التي يستحق ٥٦
- التأكيد على ضرورة تهيئة الأجواء لتنفيذ اتفاق المصالحة ٥٧
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وممثلو القوى الوطنية والسياسية في قطاع غزة يطالبون بانجاز المصالحة وصون حقوق الإنسان ٦٠
- في انتظار تنفيذ المصالحة الهيئة تدعو إلى ضرورة احترام وتعزيز منظومة حقوق الإنسان ٦٣

مجلس المفوضين

فارسين شاهين - المفوض العام

أحمد حرب	عصام العاروري	ميرفت رشماوي	محمد ميعاري	فاتح عزام
سلامة بسيسو	أنطوان شلحت	هامة زيدان	يحيى السراج	محمود العطشان
فيحاء عبد الهادي	عزمي الشعبي	حنان عشراوي	عاصم خليل	شوقي العيسة
ممدوح العكر	كايرو عرفات	عصام يونس	زينب الغنيمي	زياد عمرو

الدكتور عمار الدويك - مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

رئيس التحرير: إسلام التميمي

أعضاء هيئة التحرير: بهجت الحلو، معن ادعيس، مجيد صوالحة، نسمة الحلبي

تدقيق لغوي: رائد السلواي



Dimension
Design & Printing Press Co.

02.2413903/4

المقالات الخارجية لا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة

تصدر هذه الفصلية عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، وتتناول موضوعات مختلفة ذات صلة بحقوق الإنسان وحقوق المواطن. الفصلية نافذة تطل الهيئة من خلالها على المواطنين الفلسطينيين وتتواصل معهم بآخر مستجدات حقوق المواطن.

الإفتتاحية

تعد المدخل الطبيعي لممارسة الحرية والتعددية السياسية وقبول الآخر، والتداول السلمي للسلطة، التي تسعى فلسطين، جاهدة، إلى إرساء قواعدها عبر منظومتها التشريعية.

لأن العدالة الانتقالية تركز على مجموعة متكاملة من الآليات والأدوات التي من شأنها المساعدة في معرفة ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، بما يحقق المصالحة الفلسطينية الشاملة، ويُرسى ضمانات عدم تكرارها مستقبلاً، واستخلاص الدروس والعبر لتفادي أي حالة انقسام، والتركيز على النهوض بفلسطين من جميع الأطراف، ولأن العدالة الانتقالية ما هي إلا وسيلة لتجاوز التراكمات السلبية لانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها، وتعزيز التسامح والعفو والمصالحة، بعيداً عن ثقافة الثأر والانتقام، فإن ذلك ينعكس على الاستقرار والسلم الأهلي.

وتعد المصالحة شكلاً من أشكال العدالة الانتقالية، الأمر الذي يتطلب خطوات عملية لبناء الثقة، ومن أهمها مراجعة كافة القرارات والتشريعات والسياسات التي حدثت خلال فترة الانقسام، وأثرها على منظومة الحقوق والحريات العامة، وكذلك إصلاح مؤسسات العدالة وتوحيدها يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، حيث إن المصالحة ليس قراراً سطحياً أو بياناً إعلامياً، بل ينصب نحو تمكين الجبهة الداخلية بإعادة توحيد مؤسسات الدولة وسلطاتها.

كما يقتضي ذلك، أيضاً، وضع تدابير مستدامة لمراجعة الإشكاليات، ووضع الحلول لها؛ سواء على المستوى التشريعي أو السياساتي، للانتقال من حالة الانقسام وتبعاتها المختلفة، إلى مرحلة يسودها نظام ديمقراطي يستوعب الأطياف السياسية كافة، وضمان المشاركة للجميع وفقاً للقانون الأساسي والمنظومة التشريعية ككل.

يحيي الشعب الفلسطيني ذكرى مرور ٢٩ عاماً على إعلان وثيقة الاستقلال في الجزائر، التي تصادف يوم ١٥ تشرين الثاني، كما يحيي العالم، أيضاً، اليوم العالمي للتسامح الذي يصادف يوم ١٦ تشرين الثاني، ويتزامن ذلك مع إتمام اتفاق المصالحة الفلسطينية في القاهرة (تشرين الأول ٢٠١٧)، والآمال المتعلقة بالمصالحة في إعادة اللحمة لشطري الوطن، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من القيام بعملها والوفاء بالتزاماتها تجاه أبناء الشعب الفلسطيني وفقاً لاتفاق المصالحة المذكور.

وفي خضم هذه الأجواء والأحداث الإيجابية التي تمثل آخرها توجه حكومة الوفاق الوطني إلى قطاع غزة، والبدء بتسلم مهامها في القطاع وفقاً لاتفاق المصالحة، جاءت فكرة عقد مؤتمر علمي يعقد بالشراكة والتعاون ما بين كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، لبحث آفاق المصالحة ومتطلباتها، وطرح المبادرات والأفكار لمرحلة جديدة في فلسطين، من شأنها تعزيز اتفاق المصالحة، وتخطي حالة الانقسام المريع، ونشر روح التسامح بين الفرقاء، معتمدين بذلك على المضامين التي نادت بها وثيقة الاستقلال، والإعلانات والمبادئ الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن التسامح، وبلاستناد إلى الأطر القانونية الإقليمية والدولية الناضمة للعدالة الانتقالية.

تعد فكرة المؤتمر فرصة للقانونيين والحقوقيين والسياسيين والباحثين وصناع القرار والمهتمين للإسهام في تقديم تصورات وأفكار للبناء على اتفاق المصالحة وتعزيزه وإتمامه على أرض الواقع، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من القيام بعملها وفقاً للقانون الأساسي واتفاق المصالحة، والانتقال إلى مرحلة إجراء الانتخابات العامة الثالثة، التي

رؤية الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في آليات التحول نحو المصالحة الفلسطينية

مقدمة

شهد العام ٢٠٠٧ اقتتالاً فلسطينياً-فلسطينياً، نتجت عنه سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بعد سقوط حوالي ٥٠٠ قتيل ومئات الجرحى. وعلى خلفية ذلك، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس قراراً بإقالة الحكومة التي يرأسها الأستاذ إسماعيل هنية، وعمل على تشكيل حكومة جديدة في الضفة الغربية، فيما استمرت الحكومة المقالة في إدارة قطاع غزة، فأصبحت، منذ ذلك الوقت، أراضي السلطة الوطنية منظومتين مختلفتين، تحكمهما حكومتان وأجهزة أمنية وقضاء ومؤسسات مختلفة.



مثل قرارات التعيين والترفيه، أو قرارات تشكيل القوة التنفيذية، وغيرها من القرارات.

ومنذ الانقسام في العام ٢٠٠٧، باتت حماس تعد حركة محظورة في الضفة الغربية، بحيث يعتبر أي تمويل يصل إلى عناصرها جريمة يعاقب عليها وفق قانون مكافحة غسيل الأموال، الذي صدر مباشرة بعد الانقسام. في المقابل، تم التضييق، بشكل كبير، على نشاط فتح في قطاع غزة، لكن دون الوصول إلى درجة الحظر الكامل.

تري الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أن إتمام المصالحة وإنهاء الانقسام، لا يمكن أن يكتمل دون معالجة الجانب الحقوقي، وإيجاد حلول مناسبة لكافة الملفات التي ترتبت على حالة الانقسام. وتقدم هذه الورقة أهم القضايا التي يجب معالجتها، مع بعض التصورات المقترحة لمعالجتها.

آثار الانقسام

خلال سنوات الانقسام، تم تعطيل أعمال المجلس التشريعي، ولم يتمكن من عقد جلساته بنصاب كامل، وأصاب لجانه الشلل، وتوقف عن ممارسة دوره في المساءلة والمحاسبة للسلطة التنفيذية، فيما سعت كتلة التغيير والإصلاح إلى عقد اجتماعات لأعضائها بشكل منفرد في قطاع غزة، وأصدرت ٤٨١ قراراً، و٦٤ قانوناً، جميعها يسرى في قطاع غزة فقط، كما استند الرئيس الفلسطيني إلى ما تنص عليه المادة (٤٣) من القانون الأساسي، فأصدر ما يزيد على ١٨٠ قراراً بقانون، الأمر الذي أحدث مراكز، ونظماً قانونية مختلفة بين قطاع غزة والضفة الغربية.

ومنذ العام ٢٠٠٧، رصدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أنماطاً متعددة لانتهاكات حقوق الإنسان، منها انتهاك الحق في الحياة، والاحتجاز التعسفي على خلفية سياسية، ومحاكمة مدنيين أمام القضاء العسكري، وانتهاك للحق في التجمع السلمي، وللحق في تشكيل الجمعيات، وتقييد حرية الرأي والتعبير، فعلى سبيل المثال: تلقت الهيئة ما يقارب ٢٠٠٠ شكوى من مواطنين ادّعوا احتجازهم على

وفي العام ٢٠١٤، تمت تفاهمات بين حركتي فتح وحماس، وبموجبها تم حل الحكومة المقالة في قطاع غزة، وقام الرئيس محمود عباس بتعيين حكومة وفاق وطني يرأسها د. رامي الحمد الله، لكن تلك الحكومة لم تقم ولم تتمكن من أداء واجباتها في قطاع غزة. وفي بداية العام ٢٠١٧، شكلت حركة حماس ما سُمّي باللجنة الإدارية، وهي عملياً مجلس وزراء خاص بقطاع غزة، الأمر الذي أعاد إلى الأذهان الحكومة المقالة في قطاع غزة، وقد رد الرئيس الفلسطيني محمود عباس على تشكل اللجنة الإدارية بسلسلة من الإجراءات بهدف الضغط على حركة حماس من أجل حل اللجنة الإدارية، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من القيام بمهامها في قطاع غزة. واستمر الانقسام حتى نجاح الرعاية المصرية للمصالحة الفلسطينية في التوصل إلى تفاهمات بين الحركتين في بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، يُؤمل أن ينتج عنها استلام حكومة الوفاق الوطني كافة مهامها في قطاع غزة، وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية خلال أشهر عدة.

لقد ترتبت على حالة الانقسام آثار سلبية جداً على وضع الحقوق والحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحصلت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال فترة الانقسام، وتم تضييق فضاء العمل السياسي والاجتماعي على الخصوم السياسيين؛ سواء في الضفة أو في قطاع غزة. كما وقع العديد من الضحايا، وبخاصة خلال فترة الاقتتال في شهر حزيران ٢٠٠٧، ولقي بعض المواطنين حتفهم تحت التعذيب في مقرات الأجهزة الأمنية في الفترة التي تلت أحداث حزيران، وخسر البعض وظائفهم، أو مورس بحقهم الإقصاء الوظيفي. وتم وضع قيود كبيرة على حرية عمل الجمعيات الخيرية، وحرية التجمع السلمي، وحرية العمل النقابي والطلابي، في الضفة الغربية وقطاع غزة. واتخذ الرئيس الفلسطيني محمود عباس سلسلة من القرارات في الضفة الغربية، تم من خلالها التراجع عن العديد من القرارات والمراسيم التي صدرت خلال فترة عمل حكومة حماس قبل الانقسام،

رواتب موظفي قطاع غزة (وصل حوالي ٣٠٪ من الراتب)، الإحالة الإجبارية إلى التقاعد المبكر، تخفيض عدد التحويلات الطبية من قطاع غزة، تخفيض توريد الأدوية.

ثالثاً

أن تقوم حكومة الوفاق الوطني بالعمل الفوري على حل المشكلات ذات الطابع المدني والسياسي، ودون إبطاء، وتحديدًا تسوية ملفات حالات الاعتقال السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلغاء القرارات الوزارية التي قيدت الحق في تشكيل الجمعيات والشركات غير الربحية خلال سنوات الانقسام، ومراجعة سياسة منح حسن السلوك التي استخدمت على نطاق واسع في الضفة الغربية لحرمان معارضين سياسيين من ممارسة حقوقهم السياسية، أو تقلد الوظائف العامة.

رابعاً

لقد تعطل حق المواطنين في المشاركة السياسية لأكثر من عشر سنوات نتيجة الانقسام. من الضروري البدء بمراجعة الإطار القانوني الناظم للانتخابات (القرار بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٧)، والتوافق على نظام انتخابي، وتحديد موعد للانتخابات الرئاسية والتشريعية. وعلى الحكومة العمل على توفير البيئة والأجواء السليمة لانتخابات حرة ديمقراطية، والمساهمة الجادة في تمكين المواطنين من الحق في حرية الحركة والتنقل. كما يجب استكمال الانتخابات المحلية في قطاع غزة.

خامساً

إيجاد حلول جذرية، وخلال فترة معقولة، للمشكلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي التي نتجت عن الانقسام الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، كمشكلة انقطاع التيار الكهربائي، وتوفير وقود الطاقة، وتوفير المتطلبات الضرورية للحق

خلفية النشاط السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما تلقت الهيئة ما يزيد على ٣٠٠٠ شكوى من مواطنين يدعون تعرضهم لصور متعددة من التعذيب.

إنهاء الانقسام رؤية حقوقية:

من أجل ضمان طي صفحة الماضي، وإنجاح جهود المصالحة الفلسطينية، وللمساعدة في تعزيز الحريات وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وأيضاً لعدم خلق الفرصة لتكرار حالة الانقسام، فإن الهيئة المستقلة تسلط الضوء على عدد من المحاور التي ينبغي نقاشها والآليات التي يجب اعتمادها وفقاً للآتي:

أولاً

على أطراف الحوار الفلسطيني تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان، فعند اتخاذ القرارات والسياسات والتدابير، يجب احترام القوانين الوطنية الدولية لحقوق الإنسان، واعتبارها معايير وإطاراً يجب الالتزام به، ومن أجل ذلك يجب أن يكون الهدف الرئيسي، أثناء صياغة التوافقات، هو الوفاء بحقوق الإنسان، والتزام أصحاب الواجب (الحكومة بأجهزتها المختلفة) بالوفاء بواجباتهم اتجاه أصحاب الحقوق (المواطنين وضحايا الانقسام)، ورسم سياسات تضمن عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

ثانياً

يجب التراجع عن القرارات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية منذ شهر آذار/مارس ٢٠١٧ ضد قطاع غزة، من أجل الضغط على حماس لحل اللجنة الإدارية. وقد أعلنت الرئاسة والحكومة الفلسطينية مراراً أن هذه الإجراءات هي من أجل الضغط على حماس لحل اللجنة الإدارية، وأنها إجراءات مؤقتة، سيتم العدول عنها حال حل اللجنة الإدارية. ومن أهم هذه القرارات: قطع مخصصات أعضاء أسرى محررين،^١ الاقتطاع من

١ منذ شهر أيار ٢٠١٧، قطعت وزارة المالية مخصصات ما يقارب ٩٩٩ أسيراً محرراً أغلبهم منتمون إلى حركة حماس. وفي شهر ٩٩٩٩، تراجعت الحكومة عن هذا القرار بالنسبة للأسرى المحررين المقيمين في الضفة الغربية، إضافة إلى الأسرى

المحررين في صفقة ولاء الأحرار «صفقة شاليط»، الذين أعادت سلطات الاحتلال اعتقالهم. لكن قرار وقف المخصصات بقي سارياً بحق حوالي ٩٩٩٩ أسيراً محرراً في قطاع غزة.

في الصحة (توفير الأدوية، وإنهاء مشكلة العلاج في الخارج، وتطوير القوائم الطبية، وتأهيل دور العلاج والمستشفيات... الخ)، وتوفير الاحتياجات الضرورية للحق في التعليم.

سادساً

ترى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أن على الحكومة الفلسطينية أن تقوم بتطبيق جاد في قطاع غزة مواز للضفة الغربية، بشأن أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، التي حددت عشر أولويات وطنية وفق التالي:

- الأولوية الأولى: تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال.
- الأولوية الثانية: الوحدة الوطنية.
- الأولوية الثالثة: تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين.
- الأولوية الرابعة: الحكومة المستجيبة للمواطن.
- الأولوية الخامسة: الحكومة الفعالة.
- الأولوية السادسة: تحقيق الاستقلال الاقتصادي.
- الأولوية السابعة: العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.
- الأولوية الثامنة: تعليم جيد وشامل للجميع.
- الأولوية التاسعة: رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع.
- الأولوية العاشرة: مجتمع قادر على الصمود والتنمية.

وأن يتم توفير الموازنات اللازمة لشمول قطاع غزة في تنفيذ أجندة السياسات الوطنية.

سابعاً

ترى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أن التفاهات التي ستنج عن حوار أطراف المصالحة، ينبغي أن تكون متوافقة مع القانون الفلسطيني، وهو

المرجعية لكل نقاط الاتفاق، ولا يجوز الاتفاق على خلاف أحكامه. ومن أجل ذلك، تطالب الهيئة بإعادة النظر في التعديلات التي صدرت بقرار بقانون عن السيد الرئيس بشأن قانون المحكمة الدستورية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦، وإعادة تشكيل المحكمة الدستورية وفق معايير قانونية صارمة، وتضطلع المحكمة الدستورية في اختصاصها وفق ما تنص عليه المادة (٢٤) من قانون المحكمة الدستورية، فهي صاحبة الصلاحية دون غيرها في:

١. الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة.
٢. تفسير نصوص القانون الأساسي والقوانين في حال التنازع حول حقوق السلطات الثلاث، وواجباتها، واختصاصاتها.
٣. الفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية والجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي.
٤. الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من جهة قضائية، أو جهة ذات اختصاص قضائي، والآخر من جهة أخرى منها.
٥. البت في الطعن بفقدان رئيس السلطة الوطنية الأهلية القانونية وفقاً لأحكام البند (١/ج) من المادة (٣٧) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، ويعتبر قرارها نافذاً من تاريخ مصادقة المجلس التشريعي عليه بأغلبية ثلثي عدد أعضائه.

ثامناً

يجب إعادة النظر في القرارات بقوانين التي صدرت أثناء فترة الانقسام، وبخاصة من جانب مراعاتها لأحكام القانون الأساسي وللمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ونوصي بتشكيل لجنة من جهات قانونية وحقوقية تقوم بمراجعة جميع القرارات بقوانين وعمل توصيات للمجلس التشريعي؛ إما بالمصادقة عليها وإما رفضها حسب كل تشريع.

تاسعاً

التعامل مع القرارات القضائية التي صدرت خلال فترة الانقسام. وهنا ترى الهيئة بضرورة صدور قانون يحصن جميع القرارات القضائية التي اكتسبت الدرجة القطعية في قطاع غزة، وبخاصة تلك التي ترتب عليها مراكز قانونية، وتشكيل لجنة لدراسة القرارات الجزائية الصادرة، وبخاصة تلك الصادرة عن محاكم عسكرية بحق مدنيين، ورفع توصيات محددة في الملفات التي ترى اللجنة ضرورة قيام الرئيس بممارسة صلاحياته بالعفو الخاص أو تخفيض العقوبة بشأنها، حسب الحالة. وهنا تطالب الهيئة بضرورة إعادة النظر وبشكل فوري في جميع قرارات المحاكم العسكرية الصادرة بحق مدنيين. فما زال هناك مدنيين يقضون عقوبات جزائية في السجن بموجب أحكام صادرة عن محاكم عسكرية، سواء في الضفة أو في قطاع غزة.

ثاني عشر

تعمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، خلال ذلك، على تسهيل بناء توافق وحوار مكثف بين الأطراف بشأن الإصلاحات الواجب اتباعها من حيث طبيعتها وسرعتها، وتعمل على تقديم النصح والإرشاد والمشورة، وتكون الوسيط في المشاورات بين الأطراف الرسمية من جهة، والمجتمع المدني من جهة ثانية. كما أن الهيئة على استعداد لتقديم المعلومات والملفات التي لديها إلى أي لجان رسمية تُشكل لهذا الغاية.



من أجل إنصاف ضحايا الانقسام، ترى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ضرورة إنشاء هيئة مستقلة تسمى «هيئة الإنصاف والمصالحة». وتؤدي هذه الهيئة دورها كلجنة الحقيقة وفق مفاهيم ورؤية العدالة الانتقالية عبر العالم، وتسعى إلى تلقي شكاوى المواطنين الذين تضرروا من الانقسام الفلسطيني، وتستمتع إلى سردهم للانتهاكات التي تعرضوا لها (من شأن ذلك مساعدتهم في طي صفحة الماضي).

وتختص هيئة الإنصاف والمصالحة في التقييم والبحث والتحري واقتراح التوصيات، وتسعى إلى البت في طلبات التعويض التي يقدمها الأفراد، وينحصر عملها في الانتهاكات لحقوق الإنسان، وتؤدي أعمالها خلال نطاق زمني لا يتجاوز ستة شهور، ويتم تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة بقانون، يحدد اختصاصاتها وتشكيلها وآليات عملها، ويوفر لها ضمانات الاستقلال وسرعة الإنجاز.

عاشراً

من أجل معالجة مخلفات الماضي، وبناء مستقبل أفضل، ينبغي إصلاح المؤسسات الفلسطينية وتوحيدها. ويحتاج إصلاح المؤسسات إلى تشريع خاص بإصلاح قطاع الأمن، وتنمية أجهزة الإدارة والمراقبة، وإحداث تغييرات على مستوى القوات الأمنية، ويجب إيلاء الشرطة الفلسطينية خصوصية وإصدار قانون خاص بالشرطة، مع إنشاء دائرة تفتيش تكون مستقلة عن جهاز الشرطة.

حادي عشر

ترى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن الإصلاح في قطاع العدالة مهمة وطنية ضرورية، وتطالب بتعديل اختصاص اللجنة التي شكلها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لتمتد إلى مهمة وضع التصور المناسب لتوحيد القضاء الفلسطيني ومرافق العدالة، وتوسيع عضوية اللجنة لتشمل قانونيين وحقوقيين من قطاع غزة، وأن تدرس اللجنة كيفية



« كلمة المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان د فارسين شاهين
خلال افتتاح مؤتمر «المصالحة والعدالة الانتقالية في فلسطين»

المصالحة ومتطلبات العدالة الانتقالية

الضحايا، وجبر الضرر؛ فرادى ومجموعات، ومن كل الأطراف، فإننا نؤكد -ومن خلال إجراءاتنا وتدابيرنا في إحقاق العدالة الانتقالية في واقعنا السياسي الفلسطيني- على تحمل التزاماتنا وواجباتنا الأساسية في توفير الأمن والأمان لجميع الأشخاص، وتوفير التعويضات المادية والمعنوية وحمايتهم من أي انتهاك لحقوقهم، ومساعدتهم في عملية الشفاء، بدعم تام من أجهزة الدولة المتعددة.

يتزامن هذا المؤتمر مع اليوم العالمي للتسامح، ويتزامن أيضاً مع عيد الاستقلال الفلسطيني. الاستقلال الذي دفع ثمنه أبناء شعبنا الفلسطيني ولا يزال يدفعه حتى نيل حريته واستقلاله وجلاء الاحتلال، مدعوماً بوحدة وطنية تساهم في تعزيز قيم الحرية وعملية التطور والبناء.

ولأن مبادئ العفو والصفح والتسامح هي من أهم أسس العدالة الانتقالية المبنية على حقوق الإنسان، والمتجذرة في المساءلة وإنصاف

حقوق الإنسان وتكريسها في حياتنا العملية، وفي مؤسساتنا وقوانيننا وتعاملنا مع الآخر. ولضمان نجاح هذه العملية، من الضروري تقاسم الأدوار، وضمان مشاركة المرأة واستثمار جهودها وخبراتها في وضع تدابير العدالة الانتقالية، سيما وأنها من أكثر المتضررين من غياب المصالحة على جميع الأصعدة.

فكرة المؤتمر هذه تشكل فرصة للمؤسسات الحقوقية والأكاديميين إلى جانب السياسيين للإسهام في المناقشات والمداولات الجارية الآن في القاهرة، عبر إعطاء تصورات ورؤى لتنظيم الحوار وتأسيسه على قواعد مشتركة ومتفق عليها مبنية على مفاهيم حقوق الإنسان وسيادة القانون، كمتطلب للتحويل الديمقراطي الذي عملت فلسطين على تكريسه عبر إجراء انتخابات حرة ونزيهة شهد لها العالم.

إن إجراء الانتخابات هو مدخل طبيعي لممارسة الحرية والتعددية السياسية وقبول الآخر، وهو -بلا شك- إطار معياري ننطلق منه لتشكيل نظامنا السياسي والتشريعي والمؤسسي. وبناءً عليه، فإن إجراء انتخابات دورية حرة وشفافة عبر لجنة انتخابات مستقلة ومهنية، هو استحقاق دستوري لصيانة عجلة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة التي تسعى فلسطين، جاهدة، لإرساء قواعدها.

إننا في هيئتكم الوطنية لحقوق الإنسان، ممثلة بمجلس مفوضيها وجميع العاملين فيها، نمدّ أيادينا لكل الأطراف المعنية، واضعين أمام الجميع خبراتنا وكفاءاتنا لتوفير الدعم اللازم لإرساء التدابير والإجراءات اللازمة لعبور هذه المرحلة الانتقالية في تاريخنا بسلاسة وأمان ونجاعة.

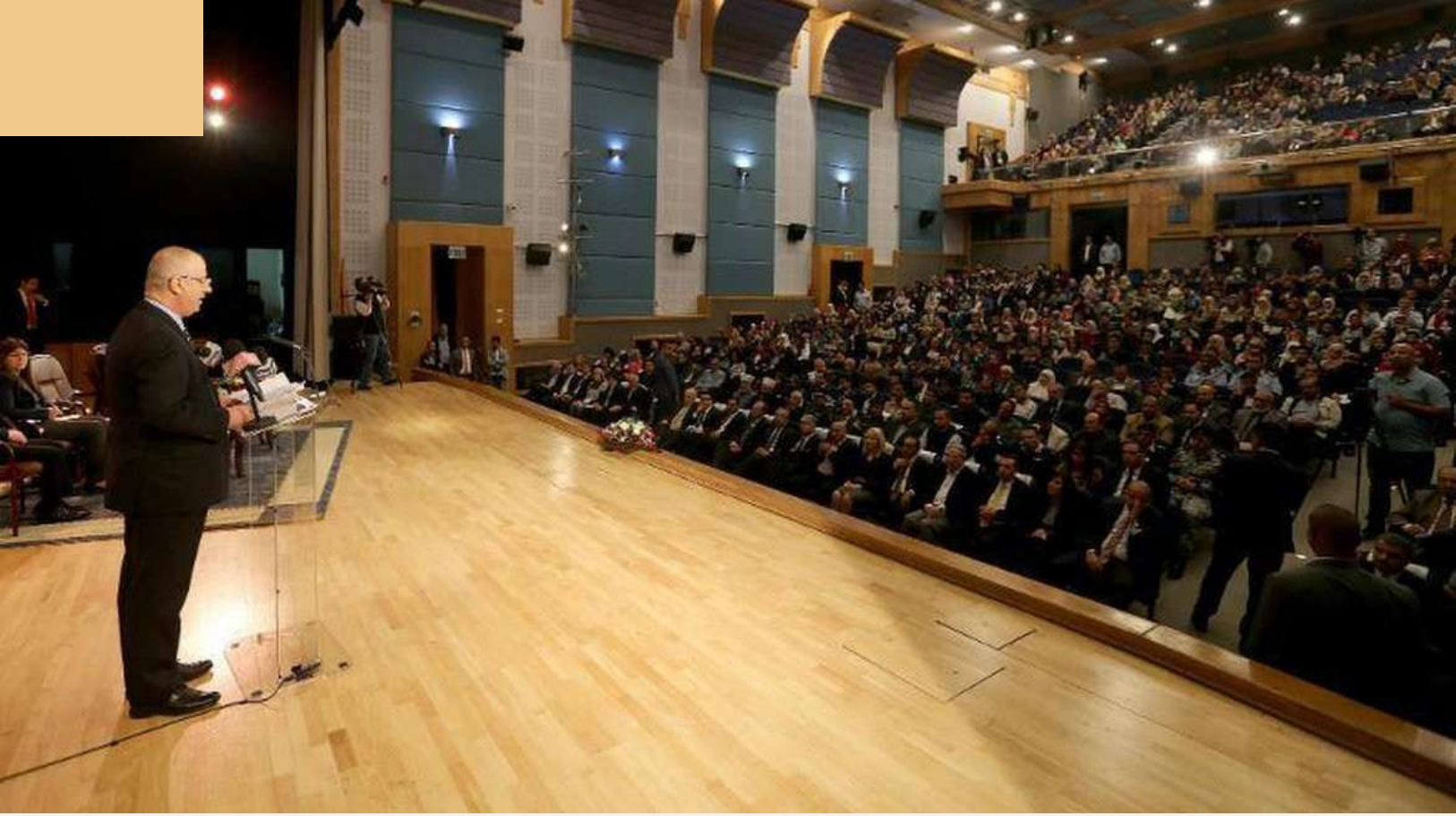
وأخيراً، أرجو للمجتمعين النجاح في أعمال هذا المؤتمر، وإطلاق حوار مثمر وأفكار خلاقة ومبدعة لصالح ضمان تطبيق آليات عمل سليمة لإنجاح المصالحة الوطنية، وتعزيز قيم التسامح والعفو، وإرساء قواعد الوحدة والعدالة.

إن تطلعنا إلى عدالة انتقالية تمكّن من دفع عملية المصالحة وإنهاء الانقسام البغيض، يتطلب من جميع الأطراف العمل سوياً على إعادة الثقة بمؤسساتنا، والاحترام المطلق لحكم القانون في ظل قضاء عصري ونزيه يساهم في إرساء التدابير والإجراءات القضائية التي تدعم المصالحة وإنهاء الانقسام. كما يتطلب الالتفات، أيضاً، إلى التدابير اللازمة خارج إطار التدابير القضائية والقانون، والمتمثلة في التعويضات، وإصلاح المؤسسات الذي يصب في مصلحة مجتمع فلسطيني أكثر سلماً وسلاماً وديمقراطية، وإعادة الاعتبار للحياة النيابية عبر التثام المجلس التشريعي ليقوم بدوره المنوط به، وعلى رأسه إصدار التشريعات ومراجعتها، وبخاصة تلك التي صدرت فترة الانقسام، وضرورة مواءمتها مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والتي انضمت إليها دولة فلسطين مؤخراً.

المطلوب منا في هذه المرحلة تعلّم العبر من أخطاء الماضي، ومواجهة تبعات هذه الأخطاء ومعالجتها، والعمل الجاد بإصرار وتصميم على تفاديها مستقبلاً، وضمان عدم تكرارها، وكذلك ضمان ربط العدالة الانتقالية بتكريس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ضمن ما هو واقعي وعملي، وفي ظل ما يتوفر من موارد ودعم، وعلى قاعدة العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص.

لقد عانى شعبنا الفلسطيني، وبخاصة أهلنا في قطاع غزة، من ظلم سياسي واجتماعي واقتصادي ونفسي لسنوات طويلة، وقد استحققت حقوقهم التي طال انتظارها في حرية التنقل والحركة، والتمتع بالخدمات الحيوية التي عانوا من شحها لسنوات، ورفع الحصار الجائر وغير القانوني بشكل كلي، ليتمكنوا، وباقي أبناء شعبنا الفلسطيني، من إحقاق حقهم في تقرير المصير، وإقامة دولة ديمقراطية تصان فيها الحقوق الأساسية.

إن مسؤوليتنا وإيماننا المطلق بالشراكة الوطنية والمجتمعية، تحتم علينا جميعاً دعم مرتكزات ثقافة السلام المجتمعي، وتقبل الآخر، واحترام



كلمة الدكتور رامي الحمد الله رئيس الوزراء خلال افتتاحه مؤتمر «المصالحة والعدالة الانتقالية في فلسطين»

إنه من دواعي اعتزازي أن أشارك اليوم في افتتاح مؤتمر العدالة الانتقالية والتسامح وحقوق الإنسان، ويسرني أن التقى بهذا الحشد من الخبراء والمختصين والأكاديميين والناشطين، وفي رحاب جامعة النجاح الوطنية؛ هذا الصرح الأكاديمي الذي كرس نفسه منبراً وطنياً لفعاليات علمية ووطنية مؤثرة.

تشكل منعطفاً نحو التحول الديمقراطي، وترسيخ أسس العدالة وحقوق الإنسان وإعمال القانون.

إننا نبني، اليوم، على لحظة تاريخية مفصلية، ارتأينا فيها جميعاً رأب الصدع، والسير نحو المصالحة والوحدة والوفاق، وقد أكدنا دوماً أن التمكين الشامل للحكومة سيعطي عملنا الزخم والقوة، وسيمكننا من استكمال إعمار غزة، ونجدة شعبنا فيها، وإحداث تغيير ملموس في حياتهم. لقد عقدنا العزم على تجسيد المصالحة والوحدة

على الرغم من التحديات والصعاب التي نواجهها جميعاً، فإن مؤتمرنا هذا يأتي في ظل أجواء إيجابية، وفي خضم عمل متسارع لإعادة الوحدة للوطن، ومؤسساته، وترسيخ المصالحة الوطنية، وطي صفحة الانقسام نهائياً وإلى غير رجعة، ودون أي انتكاسات.

أنقل إليكم جميعاً اعتزاز فخامة الرئيس محمود عباس وأنتم تفردون هذه الفعالية لمناقشة ودراسة أثر ونتائج المصالحة الوطنية وتحدياتها، التي

في المجالات كافة، وبما يفضي إلى سلطة واحدة، بقانون واحد، وسلاح شرعي واحد، وبسط القانون والنظام العام، وإحلال الاستقرار، كمدخل، يا أخت فارسين، لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وإعادة التوازن لنظامنا السياسي، وبناء الوطن على أسس من الشرعية، وفي ظل التعددية الثقافية والسياسية.

بناء على تعليمات ومتابعة من فخامة الرئيس، وجهنا الإمكانيات وحشدنا الطاقات للعمل على الأرض في قطاع غزة، فقد تسلمنا المعابر، وبدأت اللجنة الإدارية والقانونية ببلورة تصورها حول موضوع الموظفين وتوحيد المؤسسات، إلا أن المعيار الأساس لعمل حكومة الوفاق، ونجاح توصيات اللجان الثلاث التي شكلناها لمراجعة القضايا العالقة، مشروط بحل قضية الأمن، فمن دون تسلم المهام الأمنية كاملة، سيبقى عملنا منقوصاً، بل وغير مجد أيضاً.

إن المصالحة الوطنية، وإيجاد السبل لتجاوز الانقسام وتبعاته، هي الوسيلة لبسط العدالة والإنصاف وتكريس السلم والتسامح المجتمعي وصون هويتنا الوطنية، فهي ليست شعاراً سياسياً، بل عمل متواصل لتفكيك العقبات والوفاء لتضحيات أهلنا في غزة، وتقوية الفرصة على إسرائيل للاستثمار في الانفصال، وإضعاف قضيتنا.

إن الواقع الذي نحياه على أرض فلسطين هو استثنائي بكل تفاصيله، فإسرائيل تستمر في احتلالها العسكري على أرضنا ومواردنا، وتهدم البيوت والمنشآت، وتمعن في نشاطاتها الاستيطانية الاستعمارية القائمة على سياسة الأبارتهايد، وهي تنتهك المواثيق والاتفاقيات الدولية، وتحاصر عملنا الحكومي، وتحاول تقويض تطلعاتنا في إقامة دولتنا المستقلة كاملة السيادة.

لقد عملت الحكومة في ظل تحديات جمة، وأوكلت لها مهام وطنية كبرى، أهمها معالجة آثار الانقسام، وتوحيد المؤسسات، والتحضير للانتخابات، وقد شرعنا بعمل حثيث لتكريس بنية مؤسسية قادرة

على التحدي والتصدي لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وتقديم أفضل الخدمات لكل مواطنة ومواطن، وبخاصة في المناطق الريفية والمهمشة والمهددة من الجدار والاستيطان، وذلك لضمان العدالة في الوصول إلى الخدمات، كما عملنا على تعظيم الموارد الذاتية وتعزيز الشفافية وترشيد النفقات، وتمكنا من ترسيخ إجراءات إدارية ومالية رشيدة، والانتظام في دفع فاتورة الرواتب، فأردنا أن ننقل، تدريجياً، إلى مرحلة الاستقرار، بل والاستقلال، وما يتطلبه ذلك من بنى تشريعية ومؤسسية فاعلة وقوية، ووحدة حقيقية ومستدامة.

وفي قطاع غزة، عملنا على تلبية احتياجاته الطارئة والأساسية، سيما التعليمية والصحية، وتركزت جهودنا على إعادة إعمارهم، ورغم الصعوبات التي حاصرت عملنا المؤسسي فيه، وتباطؤ إيفاء المانحين بالتزاماتهم المعلنة في مؤتمر القاهرة، التي وصلنا منها حوالي ٣٧٪ فقط، تمكنا من تنفيذ مشاريع الكهرباء والمياه والبنية التحتية والتعليم، ورممنا ووفرننا التمويل اللازم لحوالي ٧٦٪ من البيوت المهدمة كلياً، وتم إصلاح نحو ٦٣٪ من العدد الكلي للمنازل التي تأثرت جزئياً من العدوان الإسرائيلي الغاشم».

كانت هناك تعهدات قيمتها ٥ مليارات و٨٢ مليون دولار، وكل ما وصل حتى الآن ٣٦,٥٪، ورغم ذلك لا يزال هناك ٨٣٥٢ منزلاً مدمراً كلياً، و١٠١ ألف بيت تم إصلاحه من أصل ١٣٠ ألف بيت. والدول التي تعهدت بالدفع، للأسف، لم تدفع كامل المبلغ، ونأمل أن نستكمل العمل ونعيد وضع غزة إلى أحسن مما كان.

إن الأساس الذي نسير فيه نحو تحقيق أهدافنا يتمثل في تنمية القدرة على الصمود، وتكريس الأمن والأمان، وبسط سيادة القانون، وتعزيز مكانته، وذلك لترسيخ السلم الأهلي، واستنهاض القطاعات والاستثمارات وتحقيق التنمية الوطنية، ولهذا بذلت المؤسسة القانونية كامل جهودها لإنفاذ القانون والعدالة، ومنع أي أشكال لأخذ القانون باليد، والحد من الجريمة والفلتان، وهو الأمر إلى يلمسه المواطنون كافة في المحافظات

كافة، وفي شتى النواحي، كنا وما زلنا نؤكد أن لا أحد فوق القانون، ولأحكامه يخضع الجميع، وهذا الموضوع غير قابل للجدال أو التساؤل. أثناء إنفاذ القانون، قد تحدث أخطاء، ونحن سوف نحاسب من يخطئ أيّاً كان.

ليكن الجميع على ثقة تامة في أننا لن نتراجع عن بسط الأمن والنظام وسيادة القانون.. هناك أناس تضرروا من سيادة الأمن والقانون، وحينما نقول في أجندة السياسات بالوطنية إن المواطن أولاً، يعني ذلك توفير الأمن والحياة الكريمة له، ولا أحد يبتزّه. وأؤكد، للمرة الألف، بأننا لن نسمح أثناء إنفاذ القانون بأي خطأ، ولكن من يعمل يخطئ، ولكن هناك أخطاء غير مقبولة. القانون فوق الجميع، ولا توجد حصانة لأحد... القانون سوف يطبق على الجميع.

وفي هذا السياق، أشكر المحافظ والمؤسسة الأمنية في نابلس، على الجهود التي يقدمونها. الأمن هنا يواجه تحديات، مدير شرطة الضواحي علي القيمري العقيد اعتقله الاحتلال لأنه يقوم بواجبه... الأمن يقوم في ظل تعقيدات وإمكانيات صعبة. الأمن يقوم بعمل عظيم.

لقد حرصنا، أيضاً، على الانضمام إلى شبكة متنامية من الاتفاقيات والمنظمات والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، لتجديد التزامنا بتطبيق وتطويع أفضل المعايير الدولية لتحسين واقع وحالة حقوق الإنسان في فلسطين، والمواءمة بين الالتزامات الوطنية والدولية، وتكريس حضورنا في النظام الدولي، وكخطوة تقربنا من مساءلة إسرائيل على انتهاكاتها المتواصلة.

لقد تم، مؤخراً، تشكيل اللجنة الوطنية لتطوير قطاع العدالة، وإنشاء عدد من المحاكم والنيابات المتخصصة، وبخاصة المحكمة الدستورية، ومحكمة الأحداث، ومحكمة قضايا الانتخابات المحلية، ويجري العمل على استحداث محكمة الجنايات الكبرى، ومحاكم البلديات، ومحاكم حماية الأسرة من العنف.

إن خطة قطاع العدالة للسنوات الست القادمة،

تشكل إطار عمل مشترك للوصول إلى حوكمة رشيدة، تضمن توطيد مبادئ العدالة وسيادة القانون. وينصب العمل، أيضاً، على تعزيز بيئة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، من خلال إعداد مسودة استراتيجية وطنية للمساعدة القانونية، ومواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها، أو المني الانضمام إليها، من خلال اللجنة الوطنية التي ترأسها وزارة العدل، وتضم مؤسسات المجتمع المدني، والجهات الحكومية ذات العلاقة.

في كل خطوة نخطوها في تطوير قطاع العدالة، ندرك أن إنجازاتنا لن تكتمل أو تحقق أهدافها في ظل استمرار الانقسام، وما يعنيه ذلك من إطاحة بمبادئ القانون والشرعية، وإضعاف وتشثيت لمؤسسات القضاء، ولهذا نعمل الآن، على توحيد المؤسسات الحكومية والعدلية والنظام القانوني، وإعادة المؤسسات الرسمية في قطاع غزة إلى إطار الشرعية والقانون، مع استمرار العمل على توحيد التشريعات، تجنباً لتعميق الازدواجية في المؤسسات والأطر القانونية بين المحافظات الشمالية والجنوبية.

إن التطور الذي نحققه على صعيد تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء، سيمكننا من وضع حد للجريمة والفلتان ومواجهة مظاهر العنف الداخلي، فنحن دائماً نسعى إلى تكريس التسامح المجتمعي وإحياء إرثنا الغني بالتسامح والتعايش لا بالانقسام والنزاع.

في نهاية كلمتي هذه، أتوجه بجزيل الشكر للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان؛ هذه الهيئة التي نجل ونحترم، وكلية القانون في جامعة النجاح، وإلى أسرة الجامعة، على تنظيم هذا المؤتمر المهم في مضمونه ونقاشاته، إنه يأتي في وقت مفعم بالطاقة الإيجابية، وبالعامل الدؤوب، لتكريس المصالحة نهجاً لا نحيد عنه، وسنأخذ بالتأكيد بتوصياته ومخرجاته للمزيد من تمكين واستدامة الوفاق والمصالحة وتجاوز الصعاب.



العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني

الدكتور عمار الدويك

تناقش هذه الورقة موضوع العدالة الانتقالية وتطبيقه في السياق الفلسطيني. وتنقسم إلى قسمين: يعالج القسم الأول الإطار النظري لموضوع العدالة الانتقالية وانماطها ونماذجها المختلفة في العالم وفق التجارب الدولية المختلفة، وفي القسم الثاني محاولة لاقتراح النموذج الأفضل لتطبيقه في السياق الفلسطيني.

القسم الأول: مفاهيم ونماذج العدالة الانتقالية المختلفة وما هي المعايير التي تحكم تبني أي نموذج من هذه النماذج.

العدالة الانتقالية عبارة تطلق على مجموعة من التدابير القضائية وغير قضائية لمعالجة آثار الماضي، والذي عادة ما يتسم بوجود نزاع مسلح أو حرب أهلية أو حكم دكتاتوري ارتكب انتهاكات واسعة وجسيمة لحقوق الإنسان أو حالة من عدم الاستقرار طويل الأمد مرت بها بلد ما، ووضع أسس الانتقال إلى مستقبل أفضل من خلال تبني مجموعة من الترتيبات بما يضمن عدم تكرار ما حدث أو العودة إلى الوراء، مع توفير قدر معين من الانصاف لضحايا المرحلة السابقة. هناك نماذج عديدة ومختلفة في العالم لكيفية إدارة العدالة الانتقالية،

تتجاوز الثلاثين نموذجاً. لكن هناك خمسة مكوّنات أو عناصر أساسية تتوفر بمستويات مختلفة في نماذج العدالة الانتقالية، ويتشكل النموذج بحسب بجزء أو جميع هذه العناصر.

العنصر الأول: الاقرار بالخطأ: وهذا العنصر من عناصر العدالة الانتقالية موجود تقريباً في جميع أنظمة ونماذج العدالة الانتقالية المختلفة. والاعتراف بأن خطأ قد ارتكب وأدى إلى تورط العديد من الأطراف في النزاع، يكون في العادة من جميع الأطراف حيث أن الكل يعترف بخطئه كشكل من أشكال الاعتذار لما بدر منه خلال فترة النزاع والصراع، ويمكن عمل نصب تذكارية لضحايا النزاع لتخليد ذكراهم وللإعتراف ضمناً بالخطأ الذي وقع تجاههم.

الموضوع الثاني: الكشف عن الحقيقة: ويكون هذا ضرورياً في الدول التي حصل فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، خاصة في حال وجود حالات اختفاء قسري وإعدامات خارج إطار القانون. وقد اتبع هذا الاجراء في جنوب إفريقيا حيث تم تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة، وفي الجزائر تم تشكيل لجنة وطنية خاصة لحالات الاختفاء القسري والتي كانت بالآلاف. وفي تونس تم تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في فساد رجالات النظام السابق. ويجمع بين هذه النماذج المختلفة الرغبة في كشف الحقيقة أو جزء منها كشكل من اشكال التعامل مع الماضي، ورد الاعتبار للضحايا وعائلاتهم، وكشف مواطن الخلل التي أدت إلى ما جرى من احداث وصراعات.

الموضوع الثالث: وهو جبر الضرر أو التعويض المادي و/أو المعنوي. وهناك اشكال عديدة ومتنوعة لكيفية التعويض، حيث يمكن ان يكون لمرة واحدة من خلال صرف مبلغ معين لعائلات الضحايا أو الأشخاص الذين تعرضوا لتعذيب شديد أو تعرضوا لإعاقات دائمة نتيجة التعذيب أو الاعتداء عليهم خلال الفترة السابقة، أو قد يكون على شكل راتب مستمر أو قد يكون معنوياً من خلال تقديم الاعتذار أو رد الاعتبار، ويمكن أن يكون جبر الضرر من خلال تصحيح الخطأ مثل إعادة الشخص إلى وظيفته التي قد خسرناها ظلماً.

الموضوع الرابع: العدالة الجنائية أو المساءلة والمحاسبة الجنائية لمن ارتكبوا انتهاكات جسيمة - وهذا يحصل عادة عندما تكون هناك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية و/أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان - حيث يتم تقديم عدد محدود من الأشخاص الذي لعبوا دوراً مركزياً في هذه الانتهاكات.

الموضوع الخامس: إعادة بناء المؤسسات وإعادة الاعتبار لسيادة القانون. فخلال مراحل النزاع والصراعات تضعف المؤسسات وتتآكل شرعيتها وتعرض للتسييس، وبالتالي تنصب جهود العدالة الانتقالية إلى إعادة بناء هذه المؤسسات أو تصحيح مسارها أو تطهيرها من العناصر التي شاركت أو تسببت في الازمات أو الصراعات السابقة.

ما هي العوامل التي تؤثر اعتماد أي مكوّن أو عنصر من عناصر ترتيبات العدالة الانتقالية المشار إليها.

يختلف تبني كل نموذج من نماذج العدالة الانتقالية لهذه المكونات من حيث مدى التركيز على أي منها وانماطها. وهناك عدة عوامل تؤثر في تبني أي من هذه المكونات:

١. طبيعة الصراع الذي حصل هل هو طائفي، أو عرقي، أو إيديولوجي، أو فصل عنصري أو نظام ديكتاتوري فاسد، أو غير ذلك. ومن المهم جداً معرفة جذور الصراع الذي حصل لمعرفة كيفية عمل ترتيبات العدالة الانتقالية أو كيفية تبني النموذج الأمثل بما يتواءم مع السياق في تلك البلد.

٢. طبيعة الانتهاكات التي حدثت في فترة الصراع والنزاع.

٣. البيئة السياسية والقانونية والثقافية في البلد التي ستبنى ترتيبات العدالة الانتقالية.

٤. توقيت الانتهاكات، وهل وقعت في فترة قريبة أم في فترة سابقة ماضية. ويمكن تحديد ذلك من خلال سؤال متى كان آخر انتهاك جسيم وقع.

٥. كيف تم إنهاء الصراع أو كيف انتهت حالة

الاضطراب لان ذلك يؤثر على كيفية إدارة العدالة الانتقالية.

القسم الثاني: ما هو النموذج الأنسب

لحالة الفلسطينية.

قبل تحديد معالم النموذج الذي نقترح تبنيه في الحالة الفلسطينية، من المهم أن نقف على ما جرى في ٢٠٠٧ وما حصل بعد ذلك وما هي طبيعة الانتهاكات، وان نضع التشخيص الصحيح من أجل عمل الترتيبات التي تضمن عدم تكرار تجربة الانقسام.

ودون الخوض في جذور حالة الاستقطاب السياسي في الساحة الفلسطينية، والغور عميقا فيها، إلا أن أحداث حزيران ٢٠٠٧ التي انتهت بسيطرة حركة حماس العسكرية على قطاع غزة تعتبر البداية الرسمية لحالة الانقسام التي نعيشها إلى اليوم، والتي تمثلت في وجود نظامين مختلفين أو سلطتين مختلفتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما رافق هذه الحالة الممتدة من انتهاكات لحقوق الإنسان.

أفرزت الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٥ والانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٦ حالة من عدم الانسجام بين الرئيس والبرلمان. حيث نجم عن الانتخابات وجود رئيس ينتمي إلى حزب معين وحكومة منتخبة تنتمي إلى حزب آخر معارض، وتتوفر الشرعية الدستورية لكل واحد منهما، في حين أن الحزبين لديهما قدرات عسكرية (في قطاع غزة على الأقل)، ويتبنيان برامج سياسية مختلفة أو متناقضة أحيانا. ولم تكن صلاحيات الرئيس وصلاحيات الحكومة مفصلة بشكل واضح الأمر الذي خلق حالات التباس واختلاف كبيرة في تحديد صلاحيات كل طرف. أي أن انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ أفرزتا رأسين في نظام سياسي واحد -رئيس منتخب ورئيس وزراء منتخب- في ظل بيئة دولية لا تدعم الانتقال السلمي والسلس للسلطة، نتيجة لفوز حركة حماس التي تعتبرها العديد من الدول الغربية «حركة إرهابية»، مع العلم أن الطرفين مسلحين، ولكل واحد منهما رؤية سياسية معينة لم يكن من السهل عمل تصالح بين هتين الرؤيتين.

إزاء حالة الاستعصاء التي خلقتها الانتخابات لم يقدم القانون الأساسي الفلسطيني مخرج من هذا المأزق. وقد حاول الرئيس الفلسطيني الخروج من هذه الحالة في سنة ٢٠٠٦ من خلال الدعوة إلى استفتاء لكن الاستفتاء لم يكن له أي أساس قانوني أو دستوري، وقد رفضته حركة حماس الأمر الذي أبقى على حالة الاستعصاء. وقد أدت الأزمة المالية للحكومة الفلسطينية التي لم تتمكن من صرف رواتب موظفيها لعدة أشهر نتيجة وقف الدعم الدولي وتحويلات أموال المقاصة من إسرائيل، إلى حالة احتقان في ظل وجود السلاح مع الطرفين انتهى بصدام عسكري مؤلم في شهر حزيران ٢٠٠٧ أدى إلى سيطرة حركة حماس العسكرية على قطاع غزة.

سقط في هذا الصدام حوالي ٥٠٠ ضحية فلسطيني إضافة إلى مئات الجرحى، والمعتقلين، وانتقل إلى الضفة الغربية حيث حدثت اعتداءات على نشطاء من حركة حماس وتنظيم حملات اعتقال واسعة بصفوفهم. وأقال الرئيس الفلسطيني الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس، وشكل حكومة جديدة، وأصبح هناك عمليا هناك حكومتين واحدة مقالة في قطاع غزة وأخرى في الضفة الغربية.

الانتهاكات التي حدثت في شهر حزيران ٢٠٠٧ هي انتهاكات جسيمة وخطيرة وما زالت أثارها المجتمعية والنفسية موجودة بشكل كبير خاصة في قطاع غزة (قتلى، شهداء، ضحايا بدون أطراف). بعد عام ٢٠٠٧ مباشرة في الضفة الغربية تعدلت المنظومة التشريعية بشكل سريع وصدر قانون باعتبار أي عمل عسكري لحماس هو عبارة مليشيات خارجة عن القانون، وصدر قانون غسيل الأموال لمكافحة أي تمويل قد يأتي إلى حركة حماس، وتم تعديل قانون الجمعيات الخيرية بما يضيق عملها وأدى إلى إغلاق أكثر من ١٠٠ جمعية مقربة من حركة حماس، حصلت أول انتهاكات في أول ٣ سنوات في الضفة الغربية من الاعتقالات السياسية والتعذيب الشديد ومحاكمات مدنية أمام محاكم عسكرية كان الهدف منها عدم انتقال ما حصل في قطاع غزة إلى الضفة الغربية، وفي قطاع غزة حصلت

انتهاكات جسيمة وحصل إطلاق النار على منتسبي الأجهزة الأمنية التابعة للضفة الغربية ونشطاء حركة فتح في أرجلهم وتسبب إعاقات دائمة لهم وشن حملات اعتقالات سياسية كبيرة جدا خاصة للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية وملاحقتهم ومطاردتهم، وإدخال تغييرات في قوانين الجمعيات بما يضمن أن أي شخص يتلقى راتباً من الضفة الغربية أن لا يكون له مكان في جمعية خيرية، وبالتالي تضيق عمل الجمعيات والتضييق على حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة. وكان ذلك بهدف ضمان سيطرة حماس الكاملة على قطاع غزة. ومنذ ٢٠١٠ وبعد أن ضمن كل فصيل السيطرة الكاملة على اقليمه، بدأت خطورة الانتهاكات بالتراجع وحدثت بعض الانفراجات توجت في ٢٠١١ باتفاق القاهرة.

معالم نموذج العدالة الانتقالية

في السياق الفلسطيني؛

نشرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ورقة توضح رؤيتها حول كيفية التعامل مع حالة الانقسام، وقد ركزت الورقة على أنواع الانتهاكات التي أفرزتها حالة الانقسام وكيفية التعامل مع هذه الانتهاكات. ويمكن تلخيص رؤية الهيئة بانها تركز على إعادة الاعتبار إلى الإنسان أو المواطن الفلسطيني بحيث يصبح هو مركز أي عملية مصالحة أو ترتيبات عدالة انتقالية قادمة، وأيضا إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية على أسس وطنية جامعة بحيث تكون مؤسسات مهنية غير مسيسة مفتوحة للجميع على أسس الكفاءة وتكافؤ الفرص. فقد انخفضت قيمة الإنسان وتم تسييس المؤسسات خلال فترة الانقسام. وتراجعت شرعية المؤسسات وثقة المواطنين بها بشكل كبير، بما في ذلك الجهاز القضائي.

ويمكن فيما يلي تلخيص أهم معالم نموذج العدالة الانتقالية المقترح تطبيقه في فلسطين:

١. الاعتذار: أن يصدر بيان مشترك من طرفي الانقسام يتضمن اعتراف بوقوع أخطاء وبالالتزام بعدم تكرارها وباحترام حقوق

الإنسان وبالاحتكام الى القانون وصناديق الاقتراع في حال وجودة اية حالات استعصاء سياسي، وتحريم اللجوء إلى القوة أو السلاح في مواجهة الخصوم السياسيين تحت أي ظرف من الظروف.

٢. جبر الضرر: يجب حصر ضحايا حزيران ٢٠٠٧ وتقديم التعويض لعائلات من سقطوا خلال الاحداث (الدية الشرعية)، ويفضل أن يتم عمل ذلك بموجب قانون خاص يصدر لهذه الغاية. وقد باشرت بعض لجان المصالحة المجتمعية عملها في هذا الإطار، لكن يؤخذ على هذه اللجان أنها فصائلية ولا تعمل تحت إطار قانوني أو قضائي. كما أن عملها محصور في ضحايا أحداث حزيران ولا يمتد لضحايا الانتهاكات التي وقعت بعد ذلك. فهناك انتهاكات أخرى جسيمة حصلت بعد حزيران ٢٠٠٧ نجم عنها وفاة أشخاص أو حدوث إعاقات دائمة لديهم، كما خسر الكثيرون وظائفهم أو فصلوا من أعمالهم بناء على خلفياتهم السياسية، ويجب أن يتم عمل ترتيبات لازمة لجبر الضرر الواقع عليهم. وقد قدمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان معلومات وقوائم بحالات الانتهاكات الموثقة لديها.

٣. التعامل مع الاحكام القضائية التي صدرت في قطاع غزة، ووضع آلية للتعاطي مع هذه الأحكام والتي تقدر بمئات الآلاف. ويجب إيلاء أهمية خاصة لهذه الاحكام التي صدرت عن محاكم وقضاة عينتهم حركة حماس بعد الانقسام في ٢٠٠٧، بما يضمن الاستقرار الاجتماعي واستقرار المراكز القانونية من جهة، وفي ذات الوقت مراجعة الاحكام التي يمكن ان تكون قد أضرت بأشخاص بشكل غير قانوني مثل المدنيين الذين تمت محاكمتهم امام محاكم عسكرية. وهنا يمكن التمييز بين الاحكام التي اكتسبت الدرجة القطعية حيث يجب وضع قانون لتحسينها وبين الاحكام التي لم تكتسب الدرجة القطعية، وأيضا بين الاحكام الجزائية وبين الاحكام المدنية والأحكام الصادرة عن

وتشريعية، لكن يجب توفر شرطين أساسيين لهذه الانتخابات، وهما أولاً توفر بيئة ضامنة للحقوق والحريات خلال فترة الانتخابات بما يضمن عدم المضايقة أو التهريب لا مرشح أو حزب أثناء العملية الانتخابية، وثانياً ان يتم قبول النتائج وإعطاء الفرصة لمن يفوز بالحكم تحت مظلة الدستور. ويمكن أيضاً ان يكون من مهام البرلمان القادم ان يعيد النظر في القانون الأساسي على ضوء التجربة السابقة التي انتجت الانقسام.

٦. موضوع سلاح المقاومة أو السلاح في قطاع غزة بشكل عام. بالتأكيد ان وجود السلاح خارج إطار السلطة الرسمية هو وصفة للاقتتال، وتجربة ٢٠٠٧ أكبر مثال على ذلك. ولن تكون هناك مصالح أو عدالة انتقالية ما لم يتم الاتفاق بشكل واضح على موضوع السلاح. ويجب معالجة الموضوع بحكمة ومسؤولية كبير، فهناك حوالي ٢٠,٠٠٠ شخص مسلح في قطاع غزة إن لم يكن أكثر من ذلك، من المنتمين إلى كتائب القسام والجزء الآخر مع الأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس. ولا يمكن القول بحل هذه التشكيلات بشكل سريع دون عمل ترتيبات بديلة لمنتسبي هذه التشكيلات المسلحة بحيث يتم استيعابهم في أجهزة أمنية أو جيش وطني. أما القول بضرورة حل هذه التشكيلات وتسليم السلاح فهي دعوة لحرب أهلية جديدة. ونحن مع القانون الواحد والسلاح الواحد لكن أن يتم ترتيب ذلك بشكل واضح ومسؤول من خلال بناء جيش وطني فلسطيني يتم استيعاب التشكيلات العسكرية الفصائلية فيه على أساس مهنية وليس على أساس الانتماء الفصائلي وهذه العملية تتم على فترات زمنية معقولة.

وأخيراً فإن الرسالة التي نوجهها إلى الفصائل الفلسطينية المتحاربة هو ضرورة أن يكون القانون وحقوق الإنسان مرجعية لهم في عملهم، وأن يكون هو الإطار الناظم لعملية الحوار وألا تكون حقوق الإنسان الفلسطيني التي أقرها القانون الأساسي الفلسطيني قابلة للمساومة بين الأطراف.

المحاكم الشرعية، وأيضاً التمييز بين الاحكام التي تم تنفيذها وانقضت عقوبتها بشكل كامل وبين الاحكام التي ما زال المحكومين فيها يقضون محكوميتهم، حيث يمكن في هذه الحالة تشكيل لجان لدراسة كل حالة على حدة وتقديم توصيات بالعمو العام أو الخاص أو تخفيض المحكومية أو غير ذلك. فالأحكام التي أصبحت باتة ونهائية في القضايا الحقوقية وقضايا الأحوال الشخصية يجب اعتبارها نهائية وعدم إعادة فتحها لان إعادة فتحها سوف يخل بالمراكز القانونية المستقرة وقد يفجر الوضع الاجتماعي. أما الاحكام الجنائية التي ما زالت العقوبة فيها مستمرة يجب أن ينظر بها بشكل عاجل لأنه من الممكن أن تكون بعض الاحكام صدرت في محاكمات لم يتم توفير ضمانات المحاكمة العادلة فيها، خاصة بالنسبة للمدنيين الذين حوكموا أمام محاكم عسكرية في قطاع غزة، وهؤلاء يجب النظر في قضاياهم على أسرع وجه وكل حالة على حدة. وفي الضفة الغربية يوجد عدد محدود من المدنيين الذين حاكمتهم محاكم عسكرية قبل عام ٢٠١٠ وما زالوا في السجون يجب أيضاً أن يتم النظر في موضوعهم.

٤. بناء المؤسسات: لعل أحد أهم أسباب الانقسام الفلسطيني هو غياب المؤسسات الوطنية الجامعة المبنية على أسس مهنية غير سياسية أو فصائلية. ومن المهم والاساسي لأي عملية مصالحة وعدالة انتقالية أن تأخذ في الاعتبار موضوع إعادة صياغة المؤسسات الفلسطينية على أسس مهنية ووطنية، وليس على أسس فصائلية بحيث يستطيع المواطن الفلسطيني أن يدخل فيها على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، فخلق هذه المؤسسات من شأنه تعزيز الاستقرار المجتمعي مهما كانت نتائج الانتخابات. وهذه بلا شك مهمة صعبة تستغرق وقتاً طويلاً لكنها ممكنة اذا توفرت الإرادة.

٥. الانتخابات: من المهم ان تتضمن ترتيبات انهاء الانقسام الدعوة لانتخابات رئاسية



أثر الانقسام على المنظومة القانونية في فلسطين

حسن العوري^١

يتزامن هذا المؤتمر المهم الذي ينعقد تحت عنوان «المصالحة الفلسطينية والعدالة الانتقالية» مع أدق مرحلة من المراحل التي تمر بها قضيتنا الوطنية؛ سواء أكان ذلك على الصعيد المحلي أم الإقليمي أم الدولي، ويأتي، أيضاً، بالتزامن مع التوجه الرسمي والشعبي لإنهاء حالة الانقسام التي رسخت واقعا شاذاً، لاسيما على الصعيد القانوني والتشريعي، الأمر الذي يدفعنا، كقانونيين، إلى تحمل مسؤولياتنا، وإيجاد الحلول القانونية التي من شأنها معالجة أو التخفيف من حدة آثار هذه الحالة الشاذة على الوضع الفلسطيني، من أجل تصويب البوصلة، والمضي قدماً نحو استكمال بناء مؤسسات الدولة، ووضعها في المسار الصحيح، والمضي، أيضاً، في النضال من أجل ترسيخ هذه الدولة على أرض الواقع، بعد إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

لا شك أن الانقسام البغيض الذي استمر أكثر من عشر سنوات، شمل كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، ودخل كل مكان، ونغص حياة الصغير والكبير، الغني والفقير، وخلف

١ المستشار القانوني للرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين

ظهور آثار وخيمة، وتجنباً للإطالة أحصرها في النقاط التالية:

أولاً. وجود حكومتين ونظامين تشريعيين

إن الفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والفصل الفعلي بين إدارة غزة وإدارة الضفة، نتج عنه آلية تشريعية جديدة، بحيث أصبحت القوانين التي تصدر في الضفة الغربية وتشر في الجريدة الرسمية، تنفذ وتسري في الضفة الغربية فقط، وذلك لرفض حكومة حماس تطبيقها على المحافظات الجنوبية، علماً أن أي تعديل أو قانون لا يتناول جغرافياً، بل يتحدث عن كل فلسطين، ولكن بسبب سياسي فإن كل ما صدر في الضفة الغربية لم تكن لتعترف، لمدة ١٠ سنوات، به حركة حماس في المحافظات الجنوبية، والقوانين التي تصدر عن حكومة حماس في غزة، والتي تنشر في الجريدة الرسمية الخاصة بهم، وتسري وتنفذ في غزة فقط لعدم دستورتيتها، فإنها لا يمكن أن تسري في الضفة الغربية، لوجود المشرع الأساس والأصيل في المحافظات الشمالية، ما أدى إلى انفصال وتراجع خطير في مستقبل القوانين في فلسطين، ووجه ضربة قاصمة لمحاولة توحيد القوانين بين شطري الوطن، الأمر الذي استتفد جهداً وعملاً كبيرين من السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها للتغلب على الإرث القانوني المعقد الساري أصلاً على الأراضي الفلسطينية.

ثانياً. المس بقطاع العدالة

لم يكن قطاع العدالة بمنأى عن الانقسام، ما أدى إلى تشكيل وإنشاء أجسام موازية لقطاع العدالة الفلسطيني في المحافظات الجنوبية، رديفة للأجسام الأصلية والشرعية الموجودة أصلاً في المحافظات الشمالية.

ثالثاً. الجريدة الرسمية

وهي صحيفة الوقائع التي تنشر فيها القوانين والقرارات الصادرة عن السلطة، إلا أنه بعد الانقسام الذي انعكس على آلية التشريع، كما

آثاراً كارثية تحتاج إلى عشرات السنوات لمعالجتها إذا ما توفرت إرادة تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والوطنية على الحزبية، فكما تعلمون، فإن الانقسام السياسي زاد من تعقيد الوضع القانوني الفلسطيني المعقد أصلاً، نتيجة تعدد الجهات التي حكمت فلسطين، وتعدد المدارس القانونية، وقدم تلك القوانين السارية في فلسطين، وأضاف حالة جديدة مست عصب المنظومة القانونية، وأهمها المنظومة التشريعية، بحيث أصبحنا أمام واقع جديد، لا يتميز فقط بالانقسام الجغرافي، بل، أيضاً، لتطور الحياة وضرورتها، أصبحنا أمام مصدرين للقانون. ففي المحافظات الشمالية، وبطبيعة الحال، لا بد من الاستمرار في إصدار التشريعات، وإجراء تعديلات على ما يحتاج منها إلى تعديل، وذلك استناداً إلى نص المادة ٤٣ من القانون الأساسي، حيث أخذ السيد الرئيس صلاحياته من هذه المادة، واستمر في تعديل القوانين، وفي إصدارها كلما دعت الحاجة إلى ذلك بقرار بقانون، والسبب هو تعطل وعدم انعقاد المجلس التشريعي بسبب حالة الانقسام التي حصلت بعد الانقلاب.

وبالموازاة مع ذلك، بعد سيطرة حركة حماس عسكرياً على مقاليد الحكم في المحافظات الجنوبية، بدأت الحركة، أيضاً، باستحداث آليات جديدة لإصدار القوانين، مع التأكيد أن جميع القرارات والقوانين الصادرة عن كل المؤسسات السياسية الفلسطينية في المحافظات الجنوبية بعد الانقلاب؛ سواء أكانت تنفيذية أم تشريعية، فإنها بكل صراحة فاقدة لشرعيتها السياسية والتشريعية والدستورية، مع العلم أن هذه القوانين قد أنشأت وتنشئ حقوقاً ومراكز قانونية لا يمكن معالجتها، حيث تصبح هناك حقوق مكتسبة، وبناء عليه، فإن ما قامت به حكومة حماس في المحافظات الجنوبية؛ سواء أكان ذلك بإصدار القوانين، أم بتعديل بعض القوانين السارية، هو مخالف للنظام السياسي الفلسطيني والقانون الأساسي.

مما لا شك فيه أن الانقسام السياسي قد أدى إلى

خامساً. وزارة العدل

نتحدث، هنا، عن وزارة العدل دون الوزارات الأخرى، باعتبارها جزءاً من أركان العدالة، بما أعطاه القانون من صلاحيات تتداخل، في بعض الأحيان، مع القضاء والنيابة العامة.

هناك وزارة عدل رديفة في غزة أيضاً كما باقي الوزارات، إضافة إلى النيابة العامة. والحال نفسه، حيث كان هناك نيابة عامة تضم شطري الوطن، وهناك أعضاء نيابة في غزة، وأعضاء نيابة في الضفة الغربية، ورؤساء نيابة لكل محافظة، ووكلاء نيابة ومعاونو نيابة، ولكن ما حصل بعد الانقسام أن حركة حماس قامت بتعيين نائب عام جديد في غزة، وملاّت الشواغر بأعضاء نيابة جدد تم تعيينهم دون حصولهم على مرسوم من السيد الرئيس، كما أن النائب العام لا يعين في منصبه إلا بناء على تنصيب مجلس القضاء الأعلى، وقرار من السيد الرئيس، الأمر الذي لم يحصل في غزة. وبهذا أصبحت لدينا نيابة عامة تمارس صلاحياتها في غزة، كما هو الحال في المحافظات الشمالية، وأصبح الوضع معقداً للغاية؛ ليس فقط في التشكيلات المخالفة للقانون والدستور، ولكن بمآل الأمور والآثار ونتائج عمل السلطة القضائية والنيابة العامة، لأن هناك أحكاماً صدرت في غزة، وبخاصة أحكام بالإعدام، من قبل قضاء غير شرعي، ومعين بطريقة غير دستورية، وتم تنفيذ هذا الإعدام، فكيف يمكن إصلاح هذا الخلل الذي حصل؟!

القوانين التي صدرت في غزة والتي نعتبرها غير دستورية، أيضاً، رتبت آثاراً قانونية، ورتبت مراكز قانونية أعتقد أنه من الصعب العودة عنها وتجاوزها. صحيح أنه بالإمكان أن تلغي القانون، ولكن آثاره التي حصلت في الماضي، لا يمكن على الإطلاق إصلاحها أو العودة عنها.

منذ إنشائها، أخذت السلطة الوطنية على عاتقها توحيد التشريعات السارية في فلسطين، وإيجاد تشريعات وطنية فلسطينية، بحيث كان هناك نظامان قانونيان أو مدرستان للقانون في فلسطين. ففي المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) هناك

ذكرنا سابقاً، نجد في المحافظات الشمالية جريدة رسمية تقوم بنشر القوانين والقرارات الصادرة عن السلطة الوطنية، لكنها لا تكون نافذة في غزة لما ذكرناه سابقاً.

وهناك جريدة رسمية في غزة تقوم بنشر القوانين والقرارات الصادرة عن حكومة حماس، ولا تعترف بالقوانين والقرارات الصادرة في المحافظات الشمالية، وبذلك أصبحت لدى السلطة الوطنية جريدتان رسميتان واحدة في المحافظات الشمالية، وواحدة في غزة.

وحيث إن القوانين وبعض القرارات لا يعتد بها إلا بالنشر، فإن هناك جريدتين متضمنة كل واحدة قوانين وقرارات موجهة إلى الشعب، ومتناقضة في معظم الأحيان.

رابعاً. مجلس القضاء الأعلى وسلك القضاء

بالتأكيد مجلس القضاء الأعلى هو مشكل بموجب القانون وبحكم القانون، بمعنى أنه مشكل بالصفات وليس بالأشخاص. وقد استمر تشكيل مجلس القضاء الأعلى حتى بعد الانقسام، وممثلاً لغزة أيضاً. وإذا عدنا اليوم إلى مجلس القضاء، نجده يمثل كل الوطن، بما في ذلك أعضاء من غزة، وهم رئيس محكمة الاستئناف، وأقدم القضاة في المحكمة العليا، وهكذا هي تشكيلة مجلس القضاء الأعلى بموجب القانون، ولم يطرأ عليها أي تغيير. ومن المعروف أنه لا يجوز تعيين أي قاض في سلك القضاء إلا بتسيب من هذا المجلس، وقرار من الرئيس. لكن ما حصل أن القضاة الشرعيين الموجودين في غزة، تمت تنحياتهم، وتم تأسيس مجلس قضاء آخر في غزة لا أعرف يمثل من، لأن القانون، مثلاً، يقول إن رئيس محكمة استئناف رام الله عضو رئيس، ومحكمة استئناف القدس عضو رئيس، ومحكمة استئناف غزة عضو، فكيف شكلوا مجلساً قضائياً في غزة؟ لا أدري! وبدأوا بتعيين قضاة جدد دون تسيب من مجلس القضاء الشرعي، ودون قرار أو مرسوم من السيد الرئيس وفقاً للقانون والدستور.

التشريعي. إذن، فإن القوانين الصادرة في المحافظات الجنوبية، قد صدرت بشكل مخالف للقانون، ولا قيمة دستورية أو قانونية لها، بل يجب وقف العمل بها في قطاع غزة، ولكن ليس هناك ما يمنع، بعد التأم المجلس التشريعي، من أن تكون هذه القوانين، أو بعضها، إذا كان جيداً؛ ذلك أن خبراء قد اشتغلوا عليها، مسودة قانون، وتعرض على المجلس التشريعي، فيقرها المجلس، وتصبح قانوناً لكل فلسطين، ولكن القانون الموجود في محافظات غزة، والمقر فيها اليوم، لا يحوز على الصفة الدستورية، ولا يتمتع بالمشروعية، لذلك، وفي عجلة، نقول من أجل إعادة الأمور إلى نصابها وفقاً للقانون والأصول:

أولاً. يجب سريان ونفاذ القوانين والقرارات بقوانين الصادرة بموجب القانون الأساسي على كامل الوطن، ووقف العمل بالتشريعات الصادرة في قطاع غزة، للمضي قدماً في توحيد التشريعات وتحديثها، الذي يعتبر ركيزة أساسية من ركائز المصلحة الوطنية.

ثانياً. إلغاء كافة الأجسام الموازية لقطاع العدالة الذي شكل في المحافظات الجنوبية، حتى يمارس قطاع العدالة الفلسطينية الصلاحيات القانونية والدستورية كافة. هذا الأمر قابل للتفاوض بين الطرفين، ويمكن استيعاب كادر كبير من أعضاء السلك القضائي والنيابة العامة في قطاع غزة، ولكن، في الأساس، يجب أن يكون الأصل مشكلاً وفقاً للدستور.

ثالثاً. يجب معالجة الآثار القانونية التي نتجت عن القوانين والقرارات التي قامت بها حكومة حماس في المحافظات الجنوبية، وذلك من خلال تشكيل لجان قانونية وفنية متخصصة، إضافة إلى لجنة المصالحة الوطنية لدراسة كل ملف أو حالة على حدة، وبخاصة أنها تكون قد أنشأت حقوقاً ومراكز قانونية، ومنها على سبيل المثال الأحكام القضائية.

القانون الأردني، الذي تأتي مشاربه من المدرسة اللاتينية، في حين أنه في قطاع غزة فإن القانون الساري المفعول هو قانون الانتداب البريطاني حتى قيام السلطة، وبالتالي منبع هذا القانون هو المدرسة الإنجليزية أو الأنجلوساكسونية، ولهذا كان همُّ المؤسسة التشريعية الفلسطينية توحيد هذه القوانين، لتكون متلائمة وملائمة للشعب الفلسطيني ولظروفه، ولتكون فلسطينية خالصة. وكان لا بد من إيجاد تشريعات وطنية فلسطينية نابعة من حاجة المجتمع وتطلعاته لمواكبة المستجدات من خلال سلطة تشريعية مختصة، تكون صاحبة الاختصاص الأصيل في سن التشريعات، وذلك من خلال انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني، وإصدار القانون الأساسي الفلسطيني الذي كرس مبدأ الفصل بين السلطات، حيث إن إصلاح القضاء، وترسيخ استقلاله، كان في صلب اهتمام القيادة الفلسطينية، ليس فقط لإحقاق الحقوق ورفع المظالم، وإنما، أيضاً، لتوفير مناخ الثقة كمحفز على البناء والتنمية والاستثمار، إلا أن الإشكالات والمعوقات الفنية التي ولّدها الانقسام، لا تعد ولا تحصى في الأمور كافة، ومنها بشكل خاص قطاع العدالة. إذن، فالقوانين الصادرة بموجب القانون الأساسي الذي منح رئيس الدولة صلاحيات إصدار القوانين بموجب قرارات بقوانين في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي، فقد صدرت وفق القانون الأساسي الذي يؤكد أن مآلها ينتهي بإعادتها إلى المجلس التشريعي، أو عرضها عليه في أول جلسة يعقدها، فإما أن يقرها وتصبح من ضمن القوانين، وإما أن يلغىها فيزول ما كان لها من قوة القانون.

وهنا أريد التنويه بأنه في قطاع غزة كان يتم عقد المجلس التشريعي للأعضاء الموجودين في غزة، وكان كل عضو يخرج وكالة وإنابة عن النواب الغائبين، وهذا الأمر غير دستوري وغير قانوني على الإطلاق، لأن هذا ممثل عن الشعب والشعب اختاره لذاته، ولا يستطيع أن يعطي توكيلاً شخصياً لآخر. كما أن النظام الداخلي للمجلس التشريعي لا يقبل الإنابات والوكالات. وبالتالي، لم يكن هنالك نصاب، ولو لمرة واحدة، في المجلس



التسامح الديني ودوره في تعزيز قيم المواطنة في فلسطين

الأب عطا الله حنا

التسامح، وإن كانت هذه المسألة مهمة وضرورية، ولكن ما يجمعني مع أخي المسلم هو انتماؤنا الإنساني الواحد، أسرة بشرية واحدة، ونحن نؤمن في الإسلام والمسيحية، بأن الله هو بارينا، وكلنا نعبده، وكلنا نسجد له. ما يجمعني مع المسلم هو الانتماء إلى الأسرة البشرية الواحدة، وهو ما يجمعني، أيضاً، مع كافة الأديان والشعوب، ومع كافة الخلفيات الدينية والمذهبية والإثنية الموجودة في العالم.

نحن هنا في فلسطين يجمعنا شيء آخر؛ هو انتماؤنا لفلسطين. عندما تم احتلال فلسطين، واستهدف المستعمرون المحتلون الشعب الفلسطيني في عدوانهم وهمجيتهم وفي عنصريتهم، لم يميزوا بين الكنيسة والمسجد، ولم يميزوا بين مسيحي ومسلم، كلنا استهدفنا وتم اضطهادنا، وما زلنا نتعرض إلى الاستهداف والاضطهاد لأننا فلسطينيون؛ سواء أكنّا مسيحيين أم مسلمين.

لذلك، علاقتنا المسيحية والإسلامية ليست علاقة تسامح ديني فحسب، وإنما علاقة أولئك الذين ينتمون إلى الأسرة الفلسطينية العربية الواحدة، المناضلة من أجل الحرية، والمكافحة

قبل الحديث عن التسامح الديني، وهو الموضوع الذي طلب مني الحديث عنه في هذا اللقاء، أود التأكيد على أهمية العمل معاً وسوياً من أجل المصالحة؛ من أجل المحبة؛ من أجل تكريس ثقافة التسامح والأخوة في مجتمعنا، بعيداً عن اللغة الطائفية التحريضية، وعن اللغة التي تسيء لمن نراه أمامنا، ومن يختلف عنا في مذهبه، أو في انتماءاته السياسية، ولكنه أخ لنا في الإنسانية أولاً، وفي الانتماء لفلسطين ولقضيتها ثانياً.

أما موضوع التسامح الديني، فنحن في فلسطين نتحدث دوماً عن التسامح بين الأديان، والمذاهب، والطوائف، بين كل مكونات المجتمع الفلسطيني، وأود، هنا، أن أسجل تحفظاً على هذا المصطلح.

نحن، كفلسطينيين في فلسطين، في هذه الأرض المقدسة، لم تكن علاقتنا مع بعضنا البعض علاقة تسامح فقط، فالتسامح يكون بين الغرباء، بين جهات غريبة، بين طوائف وأديان في أماكن متعددة في العالم، أما نحن، كفلسطينيين، فإن ما يجمعنا، كمسيحيين ومسلمين، شيء أكثر من التسامح، فأنا لا أتعاظم مع المسلم؛ شريكي في الانتماء الإنساني والوطني انطلاقاً من مسألة

ولا من الغرب، ولا من أي مكان في هذا العالم. المسيح ولد في بلادنا، والديانة المسيحية انطلقت من الأرض المقدسة، والمسيحيون الفلسطينيون هم امتداد لهذا التاريخ العريق الذي لم ينقطع منذ أكثر من ألفي عام. نرفض أن ينظر إلينا على أننا أقلية، أو أننا من مخلفات حملات الفرنجة، أو غيرها من الحملات الغربية التي مرت ببلادنا، والتي استهدفت المسيحيين قبل غيرهم، وبالتالي ما أتمناه هو أن نتحدث بلغة المواطنة، بلغة الانتماء لهذه الأرض المقدسة؛ الانتماء لفلسطين.

الدين لا يميزنا ولا يفرقنا، الدين بالنسبة لنا ليس سوراً يفصل الإنسان عن أخيه الإنسان، بل هو جسر المحبة والتلاقي، ومن يعملون على جعل الدين فاصلاً بين المسلم والمسيحي، إنما هؤلاء دخلاء على ثقافتنا، وعلى تاريخنا، وهويتنا، وأرضنا، لأن فلسطين أرض التسامح الديني، وأرض التلاقي بين الأديان والمذاهب الموجودة في هذه الأرض المقدسة.

ومن يسعون إلى تمييزنا وتفريقنا بناء على انتماءاتنا الدينية، إنما يسيئون لتاريخنا وهويتنا وعراقة وجودنا في هذه الأرض المقدسة. أكدنا في وثيقة الكايروس أن الدولة التي نتمناها هي الدولة المدنية الديمقراطية، لأن الدولة المدنية هي التي تحترم كل مكوناتها، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية، أو الحزبية، أو الفصائلية.

إننا في فلسطين ندافع عن أعدل قضية، ومن واجبنا جميعاً أن نرفض الانقسامات والفتن، ونعمل لتوحيد صفوفنا لنكون أقوىاء في مواجهة أولئك الذين يريدون أن ننسى فلسطين والقدس، وأن نشطب القدس من قاموسنا. القدس ستبقى عاصمتنا، وفلسطين ستبقى هي الوطن، والقضية الفلسطينية هي القضية التي توحدنا كمسيحيين ومسلمين في هذه الديار، وبالتالي رسالتنا لكل الشعب الفلسطيني: لنكن موحدين، لأن التحديات الموجودة كبيرة ومعقدة، والمؤامرات التي تستهدف القدس والقضية الفلسطينية لا تستثني أحداً. كلنا مستهدفون، وعلينا أن نكون موحدين في مواجهة هذه المؤامرات التي تستهدف عدالة قضيتنا.

من أجل إنهاء الاحتلال، ومن أجل الحفاظ على مدينة القدس ومقدساتها المسيحية والإسلامية. ما يحدث اليوم في مدينة القدس ما هو إلا استهداف للمقدسات والأوقاف الإسلامية، وهناك استهداف للأوقاف والمقدسات المسيحية، وكما وقفنا معاً وسوياً في باحات الأقصى مدافعين عن الأقصى، يجب أن نكون معاً في دفاعنا عن أوقافنا المسيحية المستباحة والمهددة بالمصادرة من قبل الاحتلال وعملائه ومرتزقته.

إننا مطالبون أن ننظر إلى بعضنا البعض، ليس فقط من منطلق التسامح، إنما من منطلق الانتماء إلى الهوية الفلسطينية الواحدة، وإلى الوطن الواحد، والقضية الواحدة التي من واجبنا جميعاً أن ندافع عنها.

كنت أستمع إلى المداخلات التي جرت خلال هذا اللقاء، وكانت تشير إلى الخسارة بسبب الانقسامات التي حدثت، وأعتقد أن الخاسر الحقيقي والأول هو القدس، وكل الصراعات الموجودة في وطننا العربي إنما هدفها الأساسي هو حرف البوصلة عن فلسطين وعن القدس، ولذلك نحن نشهد خلال السنوات الأخيرة إمعاناً من قبل السلطات الإسرائيلية في طمس معالم المدينة، وتزوير تاريخها، والنيل من مقدساتها، والتطاول على أبنائها الفلسطينيين، الذين هم أبناء القدس الأصليين، وليسوا غرباء فيها، ولا دخلاء، ولا هم بضاعة أتيت بها من هنا أو هناك.

لقد أكدنا، في وثيقة الكايروس -التي أطلقناها قبل سبع سنوات مع مجموعة من رجال الدين المسيحيين وشخصيات مسيحية فلسطينية، وترجمت من العربية إلى أكثر من عشرين لغة- أن فلسطين وطن واحد لشعب واحد، ولا يجوز لنا أن نأخذ في وطننا المقدس بلغة الأقلية أو الأكثرية. في فلسطين لا توجد أقليات، هنالك مكونات لشعب واحد. المسيحيون الفلسطينيون ليسوا أقلية في وطنهم، ونرفض أن ينظر إلينا وكأننا أقلية. إذا ما قرأنا التاريخ نلاحظ أن المسيحية بزغت من أرضنا.

المسيحية لم تأت من روما، ولا من القسطنطينية،



المصالحة الداخلية من المنظور النسوي

ريمان نزال^١

بعد مرور عقد من الزمن على بدء الانقسام الداخلي الفلسطيني، لا بد من ملاحظة فشل جميع المحاولات الهادفة إلى استعادة الوحدة الوطنية، المستندة إلى توقيع اتفاقيات مُتوافق عليها وبرعاية عربية.

الاتفاقيات الموقعة لم يكن لها أن تتجز إعادة توحيد النظام السياسي الفلسطيني، لأسباب عديدة لن نكون بصدد معالجة جميعها في هذه الورقة، حيث تصدى لذلك باحثون وكتاب فلسطينيون وعرب، لكن يمكن القول إن جميع القراءات، أيضاً، لم ترتق سابقاً، وما زالت بعيدة عن الخوض في تأثيرات الانقسام والحصار وتداعياته الاجتماعية على شرائح المجتمع الفلسطيني ومكوناته الأساسية، باقتصار حلولها على عناوين الخلاف والمصالح السياسية للقوى السياسية، بمعنى تجريد الخلاف من أبعاده الأخرى؛ من أسبابه الفكرية والاجتماعية، بإقصاء ممثلي القوى الاجتماعية المتأثرة من الانقسام، واستبعاد ممثلي المجتمع المدني، وفي مقدمتهم النساء، عن جلسات الحوار والتفاوض التي جرت في عواصم عربية، أو في داخل الوطن.

واستناداً إلى العديد من الأبحاث والمقالات والدراسات، علاوة على شهادات الضحايا، وبخاصة شهادات النساء التي توثق تعرض النساء بشكل مباشر وفردى إلى عنف وأضرار عديدة جرّاء الانقسام، انعكست آثاره على أوضاعهن وحقوقهن السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية والمعيشية، كما

١ ناشطة نسوية وسياسية فلسطينية، عضو في المجلس الوطني الفلسطيني والأمانة العامة للإتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

العامة، ومنع حرية التعبير والرأي، والاستعدادات للتحقيق، وإلحاق العقوبات بالناشطات كتنقييد حرية الحركة والسفر.

وبين عدم الاعتراف بالخلاف الاجتماعي علناً وبشكل واضح؛ والاستبعاد والتفرد بالقرار وإعلاء شأن المصالح الحزبية والفئوية، وقع المواطنون، وتحديدًا النساء، ضحية التجاذبات السياسية والانقسام، بما هدد وحدة النسيج الاجتماعي الذي أصابته شروخ واختلالات عميقة، في الوقت الذي تم التراجع فيه عن المكتسبات التي حققتها الحركة النسائية الفلسطينية على مدار أربعة عقود، كما حصل في قطاع غزة بوقوعه تحت حكم نظام أيديولوجي ممثلاً بحركة حماس، أو مراوحة المكتسبات في مكانها في الضفة الغربية، بسبب تردد السلطة الوطنية وعدم حسمها اتجاه التقدم بأجندتها الاجتماعية، وفقاً للمرجعيات المحلية، والتزاماتها اتجاه المصادقة على اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» ٢٠١٤، والقيام بمواءمة القوانين والتشريعات باتجاه تطبيق المساواة.

لقد جرت تحولات على البنية الفكرية للقيادة الفلسطينية التاريخية؛ تردد وعدم حسم الموقف بوضوح اتجاه الأجندة الاجتماعية. ويعيد البعض السبب إلى خشية السلطة من ممارسة القوى التقليدية والسلفية التحريض والتكفير في بيئة اجتماعية مهياة لاستقبال الشكك والتشويه، وهو ما وقع في محطات سابقة في بداية تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، لدى القراءة الثانية في المجلس التشريعي الأول لقانون العقوبات العام ١٩٩٨، عندما قامت حركة حماس بتسيير مظاهرات في قطاع غزة بحجة تشجيع القانون على الزنا. كما ظهر الخلاف أثناء تجربة البرلمان السوري الذي طالب بمشاركة المرأة في وضع القوانين ذات الصلة.

لقد لاحظت الحركة النسائية الفجوة التي تتسع باطراد بين الخطاب النظري والممارسة، بين الالتزام بالنصوص وبين تطبيق النص وعكسه في السياسات والقوانين والإجراءات. الفجوة

تم المسّ بحرياتها العامة والخاصة، ضمن بيئة اجتماعية محافظة وتقليدية غير مهياة أو مواتية للتغيير الإيجابي، علاوة على كمّ أفواههن ومنعهن من التعبير عن رأيهن في القضايا العامة والخاصة، ضمن الوكالات الذكورية الحصرية عن مقدرات المجتمع.

لقد نالت النساء نصيباً وافراً وقاسياً من تداعيات وتأثيرات الانقسام والحصار، وانعكس عليهن بشكل مختلف عن انعكاسها على الرجال، بسبب النوع الاجتماعي، على الرغم من عدم مشاركتهن في الاقتتال أو التحريض عليه، بل كنّ متلقيات لأبعاده الدراماتيكية ونتائجه السلبية، ليس أقلها المشاهدات والظروف التي عايشنها وما زلن يعشنها، وليس أكثرها وربما أشدها؛ تنقييد الحريات العامة والخاصة، وانتهاك الحقوق المدنية، وعدم تطبيق القوانين وانحياز القضاء، ونجد أثره في تعدد القوانين السارية وتضاربها مثل قانون الشقاق والنزاع، وقانون التعليم الجديد الساريين، وصدر عدد من التعاميم والقرارات التي تتعدى على الحقوق الشخصية للنساء؛ مثل قرار تأنيث التعليم، وفرض اللباس الشرعي في المدارس والمحاكم،... وغيرها من التقييدات في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية، فقد اتخذ أثر الانقسام مظاهر عديدة، منها اتخاذ الانقسام وتعطل أعمال المجلس التشريعي ذريعة في وجه إقرار القوانين ذات الصلة بالمرأة، دون أن يمنع الانقسام وشلل المجلس التشريعي صدور ١٨١ قانوناً بقرار؛ بموجب صلاحيات الرئيس في الحالات الطارئة. وعوضاً عن إصدار القوانين، تم اللجوء إلى تجميل القوانين المتقدمة للتهرب من الاستحقاقات وإطالة عمرها، بلجوء مجلس القضاء الأعلى إلى إصدار عدد من القرارات والتعاميم لتواري عجز القوانين السارية عن محاكاة تحولات الواقع وتطوراتها.

لقد خلق الإحباط من صدور القوانين أشكالاً من الابتعاد عن العمل العام، والعزوف عن المشاركة في النشاطات الضاغطة بسبب الخوف من التعرض لمزيد من المضايقات، في ظل غياب الحريات

المتشكلة تظهر على جميع الصعد؛ الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية، وعلى صعيد مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار. لقد أدّى الانقسام، تدريجياً، إلى اختلاف الأولويات بين الضفة وغزة، تبعه بالضرورة تباعد في طبيعة القضايا البرنامجية والمطلبية وأولوياتها بين المحافظات الشمالية والجنوبية.

بالنتيجة، لم تأخذ الاتفاقيات الموقعة بين القوى السياسية برأي النساء وموقفهن، وعليه لم تتطرق بنودها إلى الخلاف الاجتماعي، ولم تتعرض لطبيعة وهوية النظام المنشود بناؤه، كما لم تراعى مصالح النساء، ولم تستثمر خبراتهن وطاقاتهن لدى صياغة الاتفاقيات الخاصة بالمصالحة.

لم تستبعد رؤية النساء عن عملية المصالحة وحواراتها فحسب، بل تم إقصاؤهن عن المشاركة في اللجان المتخصصة التي سميت هنا وهناك، ومنها لجنة المصالحة المجتمعية، ولجنة الحريات العامة، ولجنة التعويض عن الأضرار، بسبب الفهم النمطي السائد الذي يعتبر أن الوحدة الوطنية تتحقق تلقائياً بتوحد الفصائل السياسية أو توافقها على الموقف السياسي.

وأكثر من ذلك، فقد رفض البعض مطالبة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بالمشاركة في اجتماعات لجنة متابعة قانون انتخابات المجلس الوطني برئاسة رئيس المجلس، بسبب اعتبار اللجنة أن الاتحاد مُمَثِّل أوتوماتيكياً من خلال تمثيل القوى السياسية، ما يؤكد سياسة الإقصاء المتبعة، علاوة على قصور الفهم عن إصابة طبيعة الخلاف وجذوره، وحصره في الخلاف السياسي، وهو امتداد تلقائي للفكر السطحي بالنظر لقضايا الخلاف انطلاقاً من اعتبارها خلافات سياسية، وعدم الاقتراب من جذور الخلاف الأخرى ذات الأبعاد الفكرية والاجتماعية.

إن استبعاد النساء يعني استبعاد قضاياهن عن مائدة الحوار، وهي القضايا التي تتطرق من خصوصية وضعيتهن في المجتمع، ومن حقائق التمييز الممارس ضدهن بسبب الجنس، الأمر

الذي يعني تلقائياً استمرار التمييز وعدم المساواة وعدم الاعتراف والظلم والإجحاف بحق قطاع كبير بحجم القطاع النسوي، على صعيد المشاركة في صنع القرار: القانوني، والاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.

إن تجاهل عناوين الانقسام ذات الأبعاد العقائدية والفكرية، أو التكرار لقضايا التمييز، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، أو النظر إليها كقضايا هامشية ليست ذات أولوية، بمعنى إمكان تأجيلها لما بعد التوصل إلى التوافقات السياسية، أو عقد الصفقات السياسية حولها في أحسن الأحوال، أو النظر إلى القطاعات الاجتماعية بأنها مُمَثَّلَة وملحقة بشكل أوتوماتيكي بالقوى السياسية، يعني عدم الاعتراف بوجود فئة المستقلين تنظيماً، وهي فئة واسعة نسبياً في ظل انطفاء الأحزاب، ما يعني عدم مواجهة عوامل الخلاف والانقسام بشكل شمولي، بما يؤدي إلى استمرار تهديد السلم الأهلي. ليس هذا فحسب، بل يعني أن المصالحة شكلية وتتجاهل التفسخ والشروخ الذي أصاب النسيج الاجتماعي.

إن تراجع الأمل في الأفق المنظور لتحقيق المصالحة الفلسطينية لا يعني فقدانه، إذا ما انبرت الفئات الاجتماعية الرئيسية والمتأثرة منه وصاحبة المصلحة الأساسية في تحقيقه، وفي المقدمة منها الحركة النسائية، للدفاع عن حقوقها المكتسبة، وأخذ مكانتها ودورها في إصلاح المسار، وتمثيل مصالح قطاعها الواسع، ووضع القضايا والاعتبارات النوعية الخاصة على طاولة الحوار والتفاوض، بما يستلزم مبادرة النساء إلى اجترار سياسات بديلة، والتوجه نحو خوض الحوار والتفاوض الاجتماعي المنشود بين النساء، فالنساء لسن موحّدت اتجاه قضية المرأة، وعليهن طرح وجهات النظر المختلفة على مائدة الحوار للتوصل إلى التوافق الاجتماعي؛ طرح قضايا الخلاف حول تطبيق الديمقراطية؛ بمعنى التعددية والمساواة والمشاركة والعدالة الاجتماعية والتسامح والحوار لحل القضايا الخلافية، حول القوانين المنشودة، وبخاصة قانون الأحوال الشخصية، وقانون

أولاً

الاتفاق على أن الانقسام قد اخترق قواعد العقد الاجتماعي وتجاوزها، حيث هدد ركائز السلم الأهلي والاجتماعي، وزعزع وحدته الداخلية، كما أحدث تمزقاً وشروخاً في نسيجه الداخلي، ووضع إرادة الأفراد والأحزاب مكان الإرادة الجماعية، وعليه أصبح مشروعاً قيام القواعد الشعبية باستعادة التفويض والتكليف الممنوح الذي تنازلوا عنه للسلطة والفصائل، بسبب عدم احترام مسؤوليتهم في حماية السلم الأهلي والأمن المجتمعي، وأصبح فتح الحوار حول منح الثقة وتجديدها لا مناص منه، مع التأكيد على أن الثقة تُمنح على أساس القدرة على حماية السلم الأهلي.

ثانياً

تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع ضمن ما نص عليه القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني القاضي بعدم السماح لمرتكبي الجرائم والانتهاكات، كنتيجة للصراع المسلح، بالإفلات من العقاب وفقاً للقانون، بما في ذلك التعويض وجبر الضرر الواقع على ضحايا الحسم العسكري للسلطة، ونتيجة لعمليات الثأر والانتقام بين المنقسمين. لا شك في أن مناقشة الشق الاجتماعي ينطوي على طبيعة شائكة وصعبة، ولكن في كل الأحوال يجب أن لا يوضع جانباً بسبب تعقيداته أو ترحيله إلى قائمة المؤجلات.

ثالثاً

التوافق على اعتماد لغة الحوار وتكريسها كأسلوب وحيد لحل الخلافات الداخلية، وتوفير الأجواء الملائمة للبدء في الحوار، والعمل على ترسيخه وتعزيزه لكي يصبح ثقافة ونهجاً وسلوكاً يومياً لأفراد المجتمع كافة. ومن أجل تحقيق ذلك، لا بد من الاهتمام بالتربية الأسرية القائمة على أساس تعزيز شخصية الفرد واستقلالها، وإدخال قيم التسامح، ونبذ العنف، من خلال الإعلام والمناهج الدراسية، بديلاً للفرص القسري في حل الخلافات وحسمها، واعتماد أسلوب البحث عن الحقيقة في تكوين المواقف والرأي، عوضاً عن التبعية والتعصب الفئوي والعشائري.

العقوبات،... وغيرهما، ما يتطلب من النساء من جميع القوى والتوجهات تنظيم الحوار الموازي فيما بينهن، ومواجهة قضايا الخلاف الفكري والاجتماعي بينهن، واستثمار واستكمال ما بُدئ به من قبل الجميع على هذا الصعيد، وفتح الحوار بين القوى النسائية، ورفض تبعية القوى السياسية على الرغم من ارتباطاتها التنظيمية، بل دفاع عن كيانها ومصالحها ومستقبلها.

في أعقاب فشل القوى السياسية في تحقيق المصالحة انتهاء بالجولة الأخيرة في القاهرة (كانون الأول ٢٠١٧)، واستخلاصات تجربة مريرة استمرت عشر سنوات من إقصاء مكونات المجتمع المدني، لا بد من القول إنه آن الأوان لدخول القوى الاجتماعية، ومن بينها النساء، والتقدم ببرنامجه ورؤيتها للمصالحة، بعيداً عن استجداء المطالبة بحق المشاركة في وضع الحلول السياسية، ومن أجل تقديم القيمة الخاصة بمشاركتها من زاويتها الجندرية، بالتركيز على عناوين وطرح قضايا الخلاف الخاصة بوضعية المرأة الحقوقية، ومكانتها في المجتمع، على طاولة موازية للحالة التي مثلتها طاولة الحوار السياسي، رفضاً للتبعية والإقصاء والإنابة.

على ما سبق، وبهدف بدء الحوار الاجتماعي الموازي المطلوب للتوافق حوله بين النساء؛ بمعنى استكمال التوافق السياسي حين وقوعه بالتوافق الاجتماعي والفكري، مباشرة من قبل القطاع النسائي المعني أكثر من غيره بالحوار العميق حول القضايا ذات الصلة، لتأثره بعناوينه وصلته العميقة بكيونة وحقوق حياة النساء ومستقبلهن في المجتمع، ومنزلتهن القانونية ومكانتهن الاجتماعية، بالاستناد إلى المرجعيات المحلية المقررة في إعلان الاستقلال، والقانون الأساسي، والالتزامات المُتعهد بها على ضوء الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، دون تجزئة... بناءً على ما سبق، يمكن التقدم بالنقاط التالية للتوافق عليها للشروع في الحوار النسوي الموازي:

رابعاً

التوافق على أن طي صفحة الانقسام يتطلب مشاركة وفتح الحوار بين القطاعات والشرائح الاجتماعية المختلفة حول المرتكزات الجوهرية لتحقيق المصالحة المجتمعية، من منظور القطاع، ومصالح الفئة التي يمثلها، وعدم بقائها في الطوابق العليا للقوى السياسية، ومنها الحوار بين النساء، دون ممارسة حق «الفيتو» من أحد على أحد. وأن يضع الحوار المنشود في اعتباره، نقاش دسترة حقوق المرأة وصولاً إلى ضمان تحقيق المساواة والعدالة في القوانين، وبخاصة ذات الصلة بالمرأة، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات وغيرهما، انطلاقاً من المرجعيات المقررة ممثلة بوثيقة الاستقلال، ومبادئ القانون الأساسي، وإقرارهما بحقوق المواطنة دون أي تمييز يستند إلى الجنس.

خامساً

توضيح أن الحوار الاجتماعي الدائر بين النساء من مختلف المدارس والمشارب الفكرية والسياسية، لم يكن خياراً استراتيجياً لدى الحركة النسائية، بل ممر إجباري مؤقت اضطرت له النساء من

أطراف الحركة النسائية، فرضه غلق الباب في وجوههن، والامتناع عن إشراكهن في الحوارات الدائرة على الرغم من المطالبات المتكررة. وأيضاً بسبب استشعار القيادات مخاطر عقد الصفقات على حسابهن، ورغبة منهن في استكمال التوافق السياسي بالتوافق الاجتماعي، بما يساهم في تقوية واستدامة المصالحة والحفاظ على السلم الأهلي، وبهدف الضغط على القوى السياسية المختلفة، من خلال أفراد مساحة أوسع، وإتاحة مجال أكبر لمشاركة النساء في مراكز صنع القرار، بما يعزز الوعي المجتمعي حول أهمية دورهن، وأخذ مكانتهن وحقوقهن، والتأثير على صنع القرار بشأن قضايا النوع الاجتماعي.

سادساً

المهمة الجوهرية التي لا بد من أخذها في الاعتبار استناداً إلى التشخيص والعبر المستخلصة من تجربة الانقسام، التي أصبحت ملكاً للجميع، تتمثل في التمسك بالنظام الأساسي وحمايته، وهو الذي ينظم شؤون الدولة وعلاقاتها وصلاحياتها والحيولة دون تغول ممارس من قبل الأكرثيات على الأقليات (الأكرثيات السياسية والدينية



ثامناً

منع الاعتراض على أي مشاركة من أي طرف من أطراف الحوار أو استخدام حق «الفيتو» ضد النقاش وموضوعاته. ولضمان ذلك، لا بد من التوجه نحو إقرار لوائح داخلية أو مدونة سلوك تراعي أخلاقيات الحوار الديمقراطي الحر المفتوح، بما يضمن احترام وخصوصية النساء ونزاعاتهن المختلفة، وإقرار عقوبات صارمة لمن يخالف هذه الأخلاقيات. ولا بد من تفهم أن تجربة الأطراف النسائية الإسلامية ما زالت غير ناضجة بذات القدر أو الاتجاه، وأن المشهد الحوارى لا بد أن يكون مليئاً بالعثرات، وذلك لحدثة تجربة البعض من جانب؛ واختلاف منطلقاته النظرية من جانب آخر، ومن هنا تأتي أهمية النقاش الدؤوب والطويل النفس؛ من أجل التوصل إلى الأهداف الموضوعية على جدول الأعمال دون يأس.

تاسعاً

تقييم الحوار دورياً، وإعلان نتائجه بشفافية؛ رغبةً في تكريس ثقافة الحوار الديمقراطي وتعزيزها في المجتمع، ومن أجل تقديم حوار الطاولة النسائية الموازية كمبادرة قطاعية يُحتذى بها بدلاً للتعنت والإقصاء. كما لا بد من الحفاظ على لجنة الظل النسوية للجان المصالحة الوطنية وتطويرها.

عاشرًا

المقاربة الحقوقية الجامعة للنساء: من أجل معالجة مخلفات الماضي، وبناء مستقبل أفضل للتعايش على أساس التعددية وحقوق المواطنة والديمقراطية، فإن المقاربة الحقوقية يمكن أن تكون المقاربة الأفضل بين التيارات والمرجعيات المختلفة في المجتمع، المقاربة التي يمكن لها توحيد النساء من المدارس كافة، والاعتبارات كافة، من أجل بناء التوافق بين الأطراف النسائية المختلفة، حيث لا خلاف بين النساء حول رفض الطلاق التعسفي وإقرار الطلاق القضائي، ولا تختلف النساء حول الأثر السلبي لتعدد الزوجات وآثاره الاجتماعية الضارة على الشقاق في الأسرة.

والحزبية والاجتماعية، على الأقليات السياسية والحزبية والدينية والنسائية والشبابية ومن في حكمهم)، وذلك في إطار السعي إلى توجيه الدفة من قبل الأكثريات لفرض قوانينها وأعرافها. وبذلك، يصبح إنشاء المحكمة الدستورية، التي تملك الصلاحية للحكم مسبقاً على القوانين الفرعية، انطلاقاً من مدى انسجامها وتوافقها مع المرجعيات المحلية، والمواثيق الدولية التي تم الانضمام إليها والتزاماتها اتجاهها، غاية وممارسة فضلى للاحتكام إليها في حالة خرق قوانين العقد الاجتماعي، وفي مقدمتها الالتزام بالتعددية السياسية والاجتماعية، وتداول السلطة، وصون الحريات العامة والخاصة، وحقوق المواطنة، والالتزام بالفصل بين السلطات الثلاث، واحترام صلاحياتها وفقاً للقانون.

سابعاً

المهمة الجوهرية الأخرى على طاولة الحوار النسوي الموازي، تتطلب الذهاب به إلى نقاش مطالب النساء من النظام السياسي، وبما يحمي حقوقهن في المساواة والعدالة الاجتماعية من الزواجب السياسية العاتية، ولترسيخ مبدأ عدم خضوع الحقوق الاجتماعية المقررة إلى التغيرات في حالة تبادل السلطة بالانتخاب، أو الخروج على ما منحته وثيقة الاستقلال على صعيد الحقوق الديمقراطية والاجتماعية؛ بمستوى التعامل ذاته مع الجوانب الوطنية. لا شك في أن تجربة المرأة متباينة في هذا المجال، حيث نضجت تجربة نسوية مهمة لدى الحركة النسائية الفلسطينية التاريخية، وقفزت قفزات هائلة بعد قيام السلطة، لأنها أصبحت بمثابة استحقاق ومتطلب كأحد إفرزات الواقع الجديد. فسبقاً، لم يكن منتظراً من مؤسسات المرأة أن تطالب سلطة الاحتلال بحقوقها الاجتماعية والقانونية، لأن في مطالباتها اعتراف بشرعيتها، لكنها لم تضع جانباً الحقوق الاجتماعية، بل مارسستها بأشكال محددة في أطرها الحزبية، وفي نطاق المجتمع المدني، لتحسين مشاركتها القيادية، وغيرها من الأشكال المتاحة في المرحلة السابقة لتأسيس السلطة الوطنية.

العفو - الصفح - العدالة الانتقالية - المصالحة

ناصر الدين الشاعر^١



العفو، الصفح، العدالة الانتقالية، المصالحة ... قضايا غاية في الأهمية في هذه المرحلة الانتقالية التي يعبرها الشعب الفلسطيني .

الشكر لكلية القانون في جامعة النجاح، وللهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، لعقد هذا المؤتمر المميز الذي يأتي

في وقته تماماً، فنحن في خضم مصالحة شاملة تعالج الانقسام وما واكبه من انتهاكات جسيمة، وتتضمن الحفاظ على مشروعنا الوطني، وتوفير عناصر الرباط على هذه الأرض.

سأركز في مداخلتني حول العدالة الانتقالية المطلوبة عندنا، ومساعي المصالحة الحالية، والعفو والصفح المطلوبين لإنجاح كل ذلك.

كان يسرني دائماً أن أكون بصحبة الأخ نبيل شعت، لأنه إذا تكلم، عادة، في أي ندوة أكتفي بما تكلم، وإذا تكلمت يكتفي بما أقول ... باختصار، كنت أود وجوده هنا لكي تتعزز الأفكار نفسها، وتسمع كيف أن في هذا الوطن أناساً يحبون الخير له، ويريدون أن نخرج من هذه الأزمة العنيفة التي نمر بها .

من السهل عليّ، أو على أي باحث، أن يدخل إلى المواقع الإلكترونية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويستعرض البنود والمفردات ذات الصلة بالموضوع، ولكن ليس هو المطلوب هنا ... بل المطلوب هو كيف يمكن أن نوطن هذه المفردات في حالتنا الفلسطينية؟ وكيف ندخل في جوهر الموضوع والقضايا العملية التي يمكن فعلاً أن نستفيد منها؟ العالم كله حقل تجارب وخبرات، ونحن يجب أن نستفيد من تجارب العالم والشعوب الأخرى التي مرت بحروب أهلية، أو صراعات مع الجيران، لكنهم، في النهاية، توصلوا إلى حلول لذلك النزاع، وحلوا مشاكل ضحايا العنف، وأوجدوا لأنفسهم نظاماً وآليات من العدالة الانتقالية، حتى تعود الأمور إلى نصابها الصحيح.

١ نائب رئيس الوزراء الأسبق، وزير التربية والتعليم الأسبق، المحاضر في كلية الشريعة في جامعة النجاح.

فإن الثورة ستأكل أبناءها، وستطل الحرب الأهلية التي سوف تأكل الأخضر واليابس، وهذا ما لا نتمناه لأرضنا ولا لشعبنا.

المصالحة في أي شأن لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الرغبة لدى الأطراف المختلفة، ولذا يسعى العقلاء، دائماً، إلى البحث عن القواسم المشتركة، وأن يخرج جميع الأطراف راضين، بشكل أو بآخر، حتى تتحقق مصالح الجميع، ولا تهدر حقوق الوطن أو المواطنين.

هذا الأمر سيجعلنا بحاجة ماسة إلى ضمانات تمنع التراجع وانفراط عقد التفاهات في منتصف الطريق، وهذه الضمانات يمكن أن تستخدم لحماية مشروعي الوطن، ومنها ضمانات داخلية كالضغط الشعبي، وضمائن من مؤسسات مدنية، وقوى فاعلة ومؤثرة، وفصائل عمل وطني، فضلاً عن وجود مؤسسات مؤثرة وأطراف ضامنة قد تكون إقليمية وحتى أممية كالأمم المتحدة.

ويمكن أن تكون المساعدة التي نتلقاها من العالم أو من الأصدقاء، أحياناً، على شكل خبرات في كيفية فض الصراع، وفي حل الإشكالات، وفي كيفية البحث عن القواسم المشتركة، وينبغي، هنا، مراعاة هشاشة المجتمع في هذه المرحلة الانتقالية، لقرب عهده بالتسلط والانقسام، ودوام بقائه تحت الاحتلال، وبالتالي، هو مجتمع وطني رائع، لكنه، مؤسساتياً، مجتمع هش، وبالتالي يجب أن ندرج ونتحرك خطوة خطوة، وبحذر شديد، حتى لا نسمح بانحيار ما تبقى من مجتمعنا، نحن نريد أن نتقدم، ولا نريد أن ننتكس.

هذا الأمر هو ما يقود إلى العلاج السحري المسمى اليوم بـ «التوافق»، لأن القانون رائع، ولأن الانتخابات أروع، والاختلاف والتعددية رائعان، وأن تأخذ كامل حقل أمر رائع، لكن الصلح خير، وهو الأفضل، والتوافق خير وهو الأفضل، وبالتالي تكون إجراءات التوافق التي لا تنتقص حقوق المواطنين، ولا تخترق القانون، إنما تتوافق على حلول وتوصيات سحرية وعلاجية، لكي نتجاوز هذه المرحلة الانتقالية، ونوفر العدالة بأكبر درجة

نحن نتحدث عن معالجة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت بحق المواطنين، أو بحق شريحة من المجتمع. واليوم نتحدث عن ذلك عبر مصالحة فلسطينية شاملة توقف هذه الانتهاكات، وتعالج أسبابها حتى لا تعود، وتمنع الانتقال إلى العنف المتبادل المدمر للمجتمع، وتسعى إلى تقوية التوجهات الديمقراطية واحترام التعددية في فلسطين، وتعزيز سلطة القانون، واحترام حق المواطنين، ومعالجة التفرد في الحكم لصالح العمل المؤسساتي المشترك، وتوزيع السلطات والثروات والفرص على المواطنين، ومنع تجمع أي شيء من ذلك بيد شخص، أو حزب، أو جماعة، أو شريحة يسهل عليها بعد ذلك استغلال ذلك النفوذ، أو تلك الصلاحيات، متذرعاً بسلطته، وقدرته، وبقوته، وبالقانون الذي يتمترس خلفه، والتسبب في إيقاع ضحايا مرة أخرى، أو إحداث المشاكل في الوطن كله، فيذهب الوطن ضحية. وغالباً ما أستمهد بعبارة لأكبر الروائيين في العالم «أخشى أن يصير القانون كترس المحارب، يختفي خلفه الطغاة والظالمون وأصحاب المراكز أحياناً»، وهذا من أخطر الأشياء، لأن المواطن والوطن هو الذي سيدفع الثمن.

يجب اتخاذ الإجراءات العقابية بحق الذين يمارسون الطغيان بحق المواطنين، أو أي شريحة أو أي فرد، وهنا علينا أن نكون حذرين تماماً، لأن بعضاً ممن ينفذون العدوان أحياناً يحتمون بأصحاب السلطات، والعكس صحيح أحياناً، إذ إن صاحب السلطات يبعث من يقوم بالمهمات القذرة نيابة عنه، ولا حل لهذه المعضلة إلا بمعاينة الاثنين معاً؛ معاينة الذي باشر بنفسه لأنه مقدم على المتسبب، ومن ثم معاينة المتسبب الذي استخدم كل طرق الابتزاز واستغلال الفقراء والمرتزقة والماسكين الذين نفذوا هذه المهمات القذرة.

نحن لا نتحدث عن قضية فلسطين وحدها، بل نتحدث عن العالم، هكذا هي دائماً الدنيا، وإذا لم نفعل ذلك ولم نسع، من خلال تحرك هادئ لفرض هذه العدالة لإنصاف المظلومين بحركة هادئة وتراكمية، وسمحنا للشار أن يأخذ مكانه،

ممكنة، ولا يمكن أن ننسى أو نتجاوز أن من ضحايا هذا الوضع القائم المرأة والشباب.

أي حلول نفترضها إن لم تنصف المرأة والشباب، فإنها تذر بانتكاسة جديدة وشيكة، ونحن نتمترس خلف مقاعدنا ومراكزنا وأحزابنا وفصائلنا وننسى أن المرأة هي التي عانت كما عانينا، وضحت كما ضحينا، ثم هي في كل مناطقنا الآن هي التي تعاني، فلم لا تكون شريكة؟! ولا أقول هذا من باب التلطف أو العطف، إنما هذا حق بالشراكة الحقيقية لشريحتي الشباب والمرأة على حد سواء.

ولما كنا تحت الاحتلال، ونريد أن نؤسس لدولة ستبقى تحت سقف ناقص ريثما يرحل الاحتلال، عندها فإننا ملزمون بأخذ ذلك بعين الاعتبار، لا لجهة الخضوع لكل شروط الاحتلال على الإطلاق، بل لجهة مقاومة ذلك، وما يتطلب من استراتيجيات تمزج بين حقنا في الدولة وحقنا في التحرير.

من هنا، لا ينبغي أن يكون شيء على حساب شيء آخر. يجب أن نعمل معاً، وألا نخدع أنفسنا، وأن

نبني دولة ما دمنا تحت الاحتلال. يجب أن نرفع سقف دولتنا، ويجب أن ندعم ذلك بالتحرر الذي نريد من العالم أجمع أن يقف بجانبنا فيه، ونريد من شبابنا وشعبنا أن يكون أميناً على هذا.

من سوء الطالع، أن الانقسام يلاحقنا، ويسكن فينا منذ بداية الاستعمار البريطاني وحتى يومنا هذا، فقد تمزقنا كل الوقت بين مجلسي ومعارض، وحسيني ونشاشيبي، وقسامي ورجعي، وتقديمي ويساري، ويميني وإسلامي، ونحن اليوم منقسمون بين فتحاوي وحمساوي وجبهاوي، وغزاوي وضافاوي.

ليست المشكلة على الإطلاق في التعددية السياسية، ولا في كثرة الأحزاب والفصائل والأطر، إنما المشكلة الدائمة في فشلنا في إنجاز التوحيد من خلال التعدد. الكل ينادي بالوحدة، ولكن من خلال الاندماج والاستيعاب والانصهار لن تحصل الوحدة، لن تكون الوحدة عبر ديكتاتورية تصهر العالم وتسحقه بعيداً عن كل أنواع الحريات، وهذا



الخصوص، نطالب بمتابعة مسيرة المصالحة، وتوفير الدعم اللازم لها، ودعم حوارات القاهرة القادمة، مع التسريع في رفع هذه المعاناة. وما دمنا تحت الاحتلال، فلا يمكن أن ننتظر إنجاز المصالحة حتى ينتهي ملف الأمن.

كل الاحترام والتقدير لكم ولكل من يقول ذلك، وكل التبريرات منطقية، ولكن يبقى تبرير آخر هو أننا تحت الاحتلال، وأن القضايا الأمنية قد تستغرق سنة أو سنتين لحلها، ونحن لسنا مستعدين للانتظار سنة أو سنتين. نحن شرعنا في عمله إنهاء الانقسام، ونريد أن نباشر بالخطوات العملية، بالسرعة الممكنة، مع التفكير بوجوب حل مشكلة الأمن، وهذا لا يعني أن يؤجل شيء على حساب شيء آخر. وأيضاً ينبغي أن نشير إلى أن القانون، في مرحلة العدالة الانتقالية، والعدالة المطلقة، يجب أن يطبق على الجميع.

على سبيل المثال، اليوم نحن نتحدث عن تسجيل من كان على رأس عمله في غزة حتى العام ٢٠٠٧. وعندنا نتخذ قراراً بتسجيل من كان على رأس عمله، يجب أن يسجل في رام الله وفي نابلس وفي خان يونس وفي غزة وفي أريحا، نحن لا نعرف فرقاً بين غزة والضفة، وهذا التفريق يجب أن ينتهي وإلى الأبد.

إن الصفح والعفو من شيم هذا الشعب. نحن، الفلسطينيون؛ سواء أكنا مسلمين أم مسيحيين، نؤمن بالعفو، فأصلحوا بينهم تطبيقاً لقوله تعالى «فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ». ويقول أيضاً: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا».

كلنا نعرف حلف الفضول في الجاهلية، ولهذا يجب أن نبادر الآن إلى عملية الصفح والمسامحة، ومن كان يظن أنه بلا خطيئة ولا يحتاج إلى المسامحة فهو مخطئ. كلنا نحتاج إلى أن نسامح بعضنا البعض، إن من أخطأ ومن لم يخطئ ... كلنا مسؤولون عن الجريمة التي لحقت بهذا الوطن.

وكما قال عيسى عليه السلام، وأنا افتخر به نبياً ورسولاً وحبيباً ومخلصاً، هذا المسيح الذي قال «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ بِلاَ خَطِيئَةٍ فَلْيَرْجُمْهَا أَوَّلًا بِحَجَرٍ!».

محال في القرن الحادي والعشرين، الوحدة تكون عبر التعددية السياسية؛ من خلال التعدد، أي تقبلني وأقبلك، وكلنا نقبل الآخر.

نحن نتغنى بعظمة الفسيفساء الفلسطينية، وبميلاد مليون زهره في بستان الوطن والثورة، لكننا حتى اللحظة فشلنا في صناعة آلية تستوعب الجميع، وأن نحشد كل الطاقات لمرحلة التحرير والميلاد. نحن لدينا الولاءات - لا أقصد أحداً فيكم، على الرغم من أن هذه العبارة تصيبنا جميعاً، ومن كانت لا تصيبه، فأعذر له مسبقاً. الولاءات لدينا فوق الكفاءات، والحزبيات فوق الوطن، والرايات فوق العلم، والخلاف فوق الوفاق، وردوا علي مقولتي إن أخطأت. ذهبت إلى مناسبة اجتماعية لدى شخصية رسمية، ورأيت يرفع على مدخل بيته عشرات الرايات لمجموعته، ولم أجده يرفع علم دولته. ومثل ذلك يقال عن أغلب فصائلنا ومظاهراتنا ومسيراتنا. المشكلة الدائمة، أيضاً، في حجم التدخل الخارجي فينا، البالغ حتى النخاع، وفي تقديم الإملاءات على المصالح الوطنية، حتى لو كانت من المستعمر ذاته.

وعلى الرغم من كل هذا، هنالك رغبة جامعة لدى الشعب كله، ولدى الشرفاء في كل فصيل من فصائل العمل الوطني: فتح، حماس، اليسار، اليمين، لإنهاء هذا الانقسام، والتفرغ لإنجاز المشروع الوطني للتحرير والبناء.

كانت آخر المساعي الجديدة ما حصل منذ شهرين، وكان المطلوب من حماس أن تقدم مجموعة من الأشياء؛ على رأسها حل اللجنة الإدارية، وتمكين حكومة الوفاق، والقبول بالانتخابات، في حين تقوم السلطة والحكومة هنا في رام الله بوقف جميع الإجراءات العقابية بحق غزة.

كان التشكيك حينها بقبول حماس بذلك، لكنها فاجأت الجميع وأعلنت قبولها الصريح، وطالبت حكومة الوفاق بالقدوم إلى قطاع غزة، واستلام الأمور، وأشهدت على ذلك دولة مصر الشقيقة.

نحن اليوم ننتظر اجتماعات الفصائل في القاهرة، وننتظر أن تنفذ الحكومة ما هو مطلوب منها. وبهذا



بين العدالة الانتقالية والتسامح

د. علي السرطاوي

أجبت أن تكون ورقتي في مؤتمر المصالحة عن العدالة الانتقالية، ولكنني تفاجأت أن العنوان هو التسامح في الفكر الديني، ما شكل فرصة لي كي أرجع إلى الكتب الدينية، وإلى النصوص القديمة، فوجدت فيها أكثر مما أتمنى، وكأنها كانت قراءة جديدة بالنسبة لي، فالتسامح، كما تحدث العلماء، هو سمة من سمات الأمم الراقية، ويكون في الأمة التي لا تعاني من الأمراض، وهي في مرحلة رقي وصعود. أما عدم التسامح، فيعني أن الأمة في حالة وهن وضعف وهبوط، والتسامح أوسع من كونه أمراً يدعى إليه، لأنه يجب أن يكون حالة ملازمة لأفعالنا وتصرفاتنا، وهو أوسع من أي ينحصر في التسامح الديني فقط، إذ يجب أن يكون هناك تسامح ديني وسياسي وفكري، قال تعالى «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا».

الخطاب في هذه الآية لم يكن للمسلمين فحسب، بل كان لكل الناس، فمهما اختلفت ألوانكم وأعراقهم وطوائفكم وأفكاركم ومشاربكم الفكرية فأصلكم واحد. وهذا الاختلاف لم يكن طارئاً على الحياة البشرية، بل هو سنة الله في الواقع البشري، والله جعل الاختلاف لا للتقاتل والتناحر، إنما كان الهدف منه تعزيز التعارف بين الناس وعمارة الكون. الاختلاف لا يعد شذوذاً، فهو طبيعة بشرية، خلق الله الناس عليها «ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين». لا بد أن ندرك أن الاختلاف هدفه عمارة الكون، ومن آياته اختلاف ألوانكم وألسنتكم، وهي نعمة يتمن الله بها علينا، فاختلاف المشارب الفكرية واختلاف منطلقات التفكير، يساعد على فهم حقائق الأمور أكثر، والتسامح أرضيه تؤسس لمجتمع راقٍ، فيه

تعددية، وحرية معتقد، وقبول للاختلاف في الفكر والرأي والثقافة، وتداول سلمي للسلطة، فاختلف الأفكار، لن يمنع من أن تنشأ بيننا روابط الاحترام المتبادل.

يقول العلماء إن سبب عدم التسامح يعود إلى خلل في المنطلقات الفكرية الذي تربي عليه المجتمع، والأمة المتسامحة يجب أن تكون لديها القدرة على النقد النفسي. يقول الله تعالى: «وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ»، ويقول أيضاً: «فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى».

على الأمة أن تحوّل نمط التفكير من التفكير الجزئي إلى الشامل؛ أي دراسة أي واقعة حدثت في المجتمع من جميع جوانبها، وليس التركيز في جزئية واحدة وتعميم الأحكام على الناس. إن التفكير الجزئي خطير، لأنه فكر انتقائي، ويدل على ضعف ووهن في العقل، ويقود إلى تمزق الوحدة الاجتماعية، والآية تقول «إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْراً لَّسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ»، وهنا الدين بمعنى المنهج والطريقة، وأيضاً بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ». فالتفكير الجزئي يملأ في أذهان الناس الأوهام والأفكار الخاطئة، ويصبح «كل حزب بما لديهم فرحون».

لا نريد أن يؤدي هذا التفكير الجزئي، وتعدد وجهات النظر وتباعدها وتنافرها، إلى الفشل في الوصول إلى الأهداف. فالأمة المتسامحة هي التي تركز على التفكير الشامل.

كذلك، فإن التسامح يحتاج إلى التفكير العلمي بدل الظن، ويجب عدم التسرع في إصدار الأحكام، واتخاذ القرارات قبل الفحص، يقول الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ». فالتفكير العلمي صفة ملازمة للأمة المتحضرة المتسامحة. التفكير العلمي يجعلك لا تتأثر بالقرارات ولا النعرات الطائفية والقبلية، ولا يجعلك تتفاعل مع إعلان الفتنة.

يجب على الأمة التي تريد أن تكون متسامحة، وتخرج من أزمتها، أن تسمو بمصلحتها الجمعية على مصلحة أفرادها الشخصية، فهذه صفة متلازمة

لأي مجتمع يريد أن يكون راقياً متسامحاً، فقيم الأمة ومصالحها، تسمو على مصالح الأشخاص والأحزاب. لا يجوز التضحية بالمصالح الوطنية من أجل مصلحة حزب أو شخص، «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً». فإذا غلبنا المصالح الجزئية على المصالح الكلية أو الوطنية، أصبحنا نجزي في قيم كلية، وأصبح كل الوطن مسخراً لفئة معينة من الناس. إن حماس وفتح كانت غاية وجودهما خدمة القضية الفلسطينية، وإن كانتا ستغيران من هدف وجودهما، فلتذهبا إلى الجحيم وليبق الوطن.

وفي هذا السياق، يجب النهي عن التفرد بالقرار من أي جهة كانت، لذا كان الخطاب في القرآن لمحمد بحد ذاته، باعتباره قائداً للمرحلة، «وشاروهم في الأمر»، فلا يجوز لقلّة من الناس أن تتحكم بأمر الشعب، ولا يجوز لجهة مهما كانت أن تتخذ قرارات دون شورى. يجب أن يكون الإنسان بعيداً عن الخرافة. الاجتماع البشري له سنن وقوانين، وقضية الاجتماع البشري لها متطلبات، والأمة التي تركز إلى المعجزات وخوارق الطبيعة هي أمه تتكل، في حل مشاكلها، على غيرها، ولا تريد أن تعمل، بل تنتظر معجزات من السماء، وهذا مخالف لشرع الله. كذلك، يجب أن يكون الولاء للأمة وليس للأشخاص، أو الحزب، أو الأسرة، فإذا بدأنا نتنازل، ونقزم الولاء، سيقودنا ذلك إلى ولاء لأشخاص، وسنصبح ندور في فلكهم وكأننا أنتجنا فرعونا جديداً، حيث وصفه القرآن بتجبره وتسلمه على شعبه، «مَا أَرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ». أعتقد أننا لا نريد أن نصل إلى هذا الحال.

اختتم بحديث عن الرسول، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يأتي على الناس زمان لا ينال فيه المُلْكُ إلا بالقتل والتجبر، ولا الغنى إلا بالغصب والبخل، ولا المحبة إلا باستخراج الدين واتباع الهوى، فمن أدرك ذلك الزمان فصبِر على البغضة وهو يقدر على المحبة، وصبِر على الفقر وهو يقدر على الغنى، وصبِر على الذل وهو يقدر على العز، آتاه الله ثواب خمسين صديقاً ممن صدق به».



لقاء تشاوري حول آليات التحول نحو المصالحة الفلسطينية^١

١ نطّمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في غزة في ٢٠١٧/١١/١٧.

نرجعه للتوافق، وبالتالي لا نتوافق، كل ما اختلفنا عليه نتوافق عليه على الطاولة حتى لا نعود إلى الاختلاف عليه مرة أخرى، وتصبح المسألة عملية تعطيل لاتفاق المصالحة في المستقبل.

هذا الاتفاق يعتبر اتفاقاً جزئياً، لأنه لم يستكمل كل القضايا، وهناك حوارات قادمة في القاهرة ستستكمل القضايا الأخرى، وبالتالي هو ليس اتفاقاً شاملاً، ولكنه اتفاق مهم جداً، يمكن البناء عليه. بهذه التجربة البسيطة في الحوارات الأخيرة، أستطيع أن أقول إنه لا توجد قضية ليس لها حل إذا كانت النوايا صادقة، وأعتقد أننا أحوج ما نكون إلى صدق هذه النوايا حتى نخرج من هذا النفق المظلم الذي نعيش فيه نحن وشعبنا على مدار أكثر من ١٢ عاماً، لا بد أن نتمتع جميعاً بصدق النوايا، وأن نتحلى بالإرادة الوطنية التي تملي علينا وعلى ضمائرنا أن نذهب بسرعة وبخطى حثيثة وواثقة نحو إنهاء الانقسام، وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

أعتقد أنه لا توجد مشكلة ليس لها حل، فكافة القضايا الخلافية، وتحديدًا بين حركتي فتح وحماس اللتين يتم وصفهما من الأطراف الفلسطينية كافة بأنهما طرفا الانقسام، نستطيع حسمها وحلها، ولكن لا بد أن نتحلى بالإرادة كما قلنا. هذا الاتفاق تميز بأنه اتفاق تدريجي، لم يذهب إلى معالجة كل القضايا دفعة واحدة، لأنه لا يريد أن يعطل كل القضايا من أجل قضايا قد نختلف عليها اليوم، ولكن بالإمكان أن نتفق عليها غداً، فلا بأس أن نبدأ بما نستطيع الاتفاق عليه، وما استطعنا الاتفاق عليه مهم جداً. القضايا الأخرى سيتم نقاشها لاحقاً، وفي فترات متقاربة؛ سواء في حوارات تجمع الفصائل كافة لمناقشة ملفات ذات اهتمام وطني عام يخص كل الفصائل الفلسطينية كموضوع الشراكة، أو موضوع التعددية، أو موضوع تفعيل وتطوير (م.ت.ف)، بما يضمن شراكة الكل الوطني الفلسطيني فيها، أو موضوع الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية، وما إلى ذلك، أو قضايا أخرى سيتم نقاشها أيضاً في حوارات ثنائية بين حركتي فتح وحماس، أيضاً،



فايز أبو عيطة

رئيس المجلس الشوري لحركة فتح

نشكر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ونعبر عن سعادتنا بهذا اللقاء الذي يؤكد اهتمام الهيئة والمجتمع المدني، والفصائل، وكل المستويات الشعبية والرسمية، بضرورة إنجاز المصالحة. ولقصر الوقت، فإننا نؤكد، نحن في حركة فتح، على تمسكنا باتفاق القاهرة ٢٠٠٥، حيث يعتبر مرجعية لاتفاقات المصالحة اللاحقة، ونؤكد التزامنا بما تم التوقيع عليه في ١٢/١٠/٢٠١٧، باعتبار ما تم التوقيع عليه يمثل أهم الاتفاقات التي وقعت بشأن المصالحة الوطنية، فهو اتفاق جاد ومسؤول ومهم، ولم يكن هناك اتفاق بهذه الجدية. ما ميز هذا الاتفاق الوضوح، حيث لا التباسات فيه، فالنصوص واضحة ومحددة بسقوف زمنية نأمل أن نتوفق جميعاً من أجل تنفيذها وتطبيقها حسب المواعيد التي حددت لها. أضيف إلى ذلك، أن هذه النصوص غاب عنها كلمة «بالتوافق»؛ كل ما اختلفنا على شيء

بعد هذه اللقاءات الجماعية.

إذاً، نستطيع أن نسير بشكل تدريجي من أجل الوصول إلى اتفاق يلزمنا جميعاً بتنفيذ اتفاق القاهرة ٢٠١١، لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

أنا فقط أريد أن أقول، من واقع تجربة الشهر الماضي أثناء تنفيذ وتطبيق اتفاق المصالحة، إن هذا العمل المسؤول الذي نقوم به، من خلال مواكبة كل الإشكاليات التي تحدث، والعقبات، سيواجه عقبات وتحديات. إن طريق المصالحة سيكون مليئاً بالعقبات والتحديات، ولذا، يجب أن يكون هنالك صدر واسع منا جميعاً؛ من حركة فتح، ومن حركة حماس، ومن الفصائل كافة، لأنني أعتقد أنها حريصة مثلنا وأكثر على إتمام مشروع المصالحة الذي بات مشروعاً استراتيجياً للشعب الفلسطيني لاستكمال مشروعه نحو التحرر، والاستقلال، والدولة، والعودة إلى أرضه التي شرد وهجر منها.

إذاً، المصالحة أصبحت ممراً إجبارياً لتحقيق مشروعه الوطني. وأعتقد أنه بالسهر على تنفيذ اتفاق المصالحة، نستطيع أن نزيل العثرات والتحديات والمعوقات كافة.

الاستعجال؛ وهذا لا يعني أننا لسنا مستعجلين، فنحن أكثر الناس ممن يتألمون من استمرار هذا الانقسام، ودفعنا ثمنه بشكل باهظ، نحن وشعبنا الفلسطيني كله، فلا يمكن التعايش مع هذا الواقع المؤلم الذي بات فيه التفكير في القضية الوطنية، للأسف الشديد، ترفاً، في ظل هذه المآسي التي يعيشها شعبنا الفلسطيني نتيجة هذا الانقسام، فالشعب الفلسطيني يريد أن يعيش حياة كريمة، ويريد المصالحة أيضاً، من أجل أن يحيا حياة كريمة مثل شعوب العالم، وتكون -كما قلنا- هذه المصالحة ممراً إجبارياً للوصول إلى أهدافه السامية في التحرير وإقامة الدولة والعودة. شعبنا يريد إنهاء مشكلة المعبر، ومشكلة الكهرباء، ومشكلة البطالة، وأنا لا أرى أي معنى حقيقي للمصالحة الوطنية، من منظوري أولاً كقيادي في

حركة فتح، وك مواطن فلسطيني ثانياً، دون حل هذه المشاكل. نشعر بالآلام الناس وبآلام الشعب الفلسطيني الذي نحن منه، فهذا المعنى الحقيقي للمصالحة في نظر المواطن، هذه القضايا التي تؤرقه منذ ١١ عاماً يجب أن تنتهي، والشعب أقدر منا جميعاً، فكل الانتفاضات السابقة قادها الشعب الفلسطيني قبل القيادة الفلسطينية. لا نستطيع أن نسير خطوة نحو مشروعه الوطني دون أن يكون شعبنا في مقدمتنا، حتى نتمكن من إنجاز أهدافنا الوطنية الكبرى.

وأؤكد لكم تمسكنا وتمسك قيادة حركة فتح، وعلى رأسها السيد الرئيس محمود عباس، بالاستمرار في طريق المصالحة، فهذه فرصة لن ندعها تفلت منا لتحقيق المصالحة الوطنية. ونعتقد اليوم أن الظروف، على المستويين المحلي والإقليمي، وبما تقوم به جمهورية مصر العربية من جهد جبار نثمناه، ونشكرها عليه، أصبحت ناضجة لتنفيذ اتفاق المصالحة وإنهاء هذا الانقسام. لن ندع هذه الفرصة تفلت منا، ولن نترك جهداً، ولو بسيطاً، في سبيل إنجاز هذه المصالحة الوطنية وتحقيقها.



والرئاسة، والحكومة؛ هذه هي المؤسسات الوطنية الفلسطينية العامة، أو التي تدير مناطق السلطة الفلسطينية، وهذه المصالحة قد طالتها، بشكل مباشر، وعليه المصالحة ضرورة كي نعيد بناء هذه المؤسسات.

ثانياً، المصالحة تحتاج إلى نمط حياة وقناعة بأنه نحن كشعب حتى نذهب إلى مواجهة المشروع الصهيوني في مرحلة تتسم بالهزلة نحو الاحتلال، للتطبيع، ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية، مطلوب منا أن نكون شركاء حقيقيين، ولا يقوم أحد منا بإقصاء الآخر، فليس هناك أحد الوطن مطوب باسمه، والآخر طارئون. فلسطين للفلسطينيين، وفلسطين لأبنائها البررة، ومن خلفهم الأمة التي تحتضنهم. لذلك، قاعدة الشراكة والتوافق والتفاهم قاعدة أصيلة، إذا فكر أي أحد منا بغير ذلك، سيصطدم بجدر صعبة جداً، فلا يعقل لأحد أن يبذل دمه وحياته وروحه في القديم والحديث، ولا يزال يشعر بأن هناك أحداً يفكر أنه عبء على الشعب الفلسطيني، أو طارئ عليه، هذا يتعلق بحاجاتنا كلها على قاعدة الشراكة في النظام السياسي؛ الشراكة في الوظيفة العمومية، الشراكة في صنع القرار، الشراكة في المؤسسات، الشراكة في صنع المستقبل.

حتى تكون المصالحة حقيقية، لا بد أن ينعم بها الفلسطينيون جميعهم، لذلك المصالحة مضمون ولا بد أن نكون ذاهبين لتحقيق هذا المضمون بأيدينا نحن، المصالحة الوطنية التي وقعنا عليها في أيار ٢٠١١، كتبناها حرفاً حرفاً معاً هي نتاج وطني فلسطيني، شاركت فيه كل القوى والشخصيات الفلسطينية في حوار ٢٠٠٩، وبالتالي هي صناعتنا نحن، وبرعاية مصرية مشكورة ومقدرة، وعليه، لا يوجد اتفاق آخر غير اتفاق ٢٠١١، وما تلاه من اتفاقيات هو تفسيرات وتوضيحات وتطبيقات له. الاتفاق الحقيقي هو اتفاق ٢٠١١ في كل الملفات، وحماس تعتبره كالدستور الفلسطيني، ففلسطين لها دستور وقانون، ولكن المصالحة لها دستور، وهو اتفاق ٢٠١١ بالرعاية المصرية، كلما اختلفنا ذهبنا إليه، ونحن ذاهبون إلى القاهرة لوضع آليات



القيادي خليل الحية

عضو المكتب السياسي لحركة حماس

تحية لإخواننا المشاركين جميعاً، ونشكر الأخوة في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على هذا الجهد المتواصل، وهم يحثون الخطى في تأصيل وتصليب عود المصالحة، والارتقاء نحو المكانة التي يجب أن تصل إليها المصالحة.

لطالما نادينا بالمصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، وسعينا إليها، ولقد وصلنا إلى مرحلة جيدة. المصالحة هدف ومنطلق، وباعتقادي أن الكل، في حماس، مجمع على أن المصالحة ضرورة وواجب وطني وأخلاقي وديني وسياسي، في ظل الظروف التي تشهدها القضية الفلسطينية والمنطقة. يجب علينا أن نذهب في هذا المسار، ولا مسار بديل عنه، ولا يوجد في عقل أي فلسطيني، خيار ثان غير المصالحة، فالمصالحة لا بديل عنها، لأنها تتحدث عن مضمون، وهذا المضمون يتحدث عن أشياء عدة؛ أولها إعادة بناء وهيكلية المؤسسات الوطنية (م.ت.ف)، والمجلس التشريعي،

والرئاسة. مطلوب منا نحن في حوار القاهرة أن نتفق على مواعيد، وأنا أقول ألا يزيد سقف إجراء الانتخابات على ٦ أشهر قادمة تحت أي ظرف من الظروف. وحتى نصل إلى حالة من التوافق، يجب أن نتفق، بشكل واضح، على ملف الأمن، فهو أحد الملفات الكبرى التي يجب الحديث عنه.

لذلك، هذه ملفات كبيرة، مطلوب منا أن نذهب إليها بروح قوية، وأنا أطمئنكم أننا، في حماس، ما زالت قوة الدافعية لدينا قوية، بل وأكبر، رغم أننا نسمع، في بعض الأحيان، اعتراضات أمريكية صهيونية إسرائيلية، لكن هذه الاعتراضات يجب أن تدفعنا إلى الأمام أكثر، كلما رأينا أعداءنا ضد المصالحة، سنكون معها أكثر، ولذلك نحن ذاهبون بكل روح عالية ومسؤولية لتحقيق المصالحة، وطالما توفرت الإرادة والعزيمة فلا وجود للمستحيل، فالمهم أن تتوفر الإرادة القوية نحو تحقيق المصالحة.

تطبيق اتفاق القاهرة ٢٠١١، في كل البنود، نحن محتاجون (م.ت.ف) كما تم منذ ١٢ سنة التأكيد عليها، وآخر تأكيد كان في إعلان بيروت في كانون الثاني ٢٠١٧، نحن محتاجون إلى الذهاب لتشكيل حكومة وحدة وطنية، لتكون قادرة على القيام بالأعباء الوطنية الكبيرة.

نحن أمام مرحلة كبيرة، نريد حكومة تمثلنا جميعاً، وتكون قادرة على القيام بهذه الأعباء؛ أعباء الانتقال السلس والمسؤول والوطني من حالة انقسام إلى حالة انسجام إلى حالة حكومة قادرة على حمل الملفات الكبرى.

نريد أن نذهب إلى انتخابات، ونعود إلى الشعب الفلسطيني الذي أنجبنا، وهو الذي صنع منا قيادات، وهو الذي شكل منا فصائل، ليحدد من يمثل هذا الشعب في صندوق الاقتراع. مطلوب أن نحدد انتخابات للمجلس الوطني، والتشريعي،

بدايةً، نوجه شكرنا وتقديرنا إلى الأخوة في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على تنظيم هذا اللقاء التشاوري مع قيادات العمل الوطني والإسلامي بهدف الوصول، وطنياً، إلى القواسم المشتركة، بما في ذلك وضع آليات عمل تساهم في إنجاح حوارات القاهرة، وتحويل المصالحة إلى رافعة وطنية للوحدة الوطنية، وللمشروع الوطني.

إن أهمية هذه الدعوة المشكورة الموجهة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تتبع أولاً من أهمية الدور التكاملي الذي يجب أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني، وفي مقدمتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مع القوى الوطنية والإسلامية، ومختلف قطاعات شعبنا، من أجل الاتفاق على رؤية موحدة، لإنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام، والخلاص من مخلفاته، وبما يمكن شعبنا من تحقيق المصالحة التاريخية بين التيارات الفلسطينية على اختلاف مشاربها الفكرية، استناداً إلى استراتيجية وطنية جامعة وموحدة لشعبنا في الوطن والشتات، تعيد بناء مؤسساتنا الفلسطينية على أسس وطنية



السيد جميل مزهر

الجهة الشعبية لتحرير فلسطين

كفاحية، فاللقاء القادم في القاهرة مصيري وحاسم، وغير مسموح الفشل فيه، وإلا ستكون النتائج وخيمة.

إن الحوار الوطني الشامل ضرورة وطنية ملحة، وهذا يتطلب إجراء مراجعة سياسية شاملة للتجارب السابقة، والاتفاق على استراتيجية وطنية تشكل الحد الأدنى من القواسم المشتركة للجميع، بما يعيد بناء النظام السياسي الفلسطيني، ويضمن التعددية السياسية والفكرية، استناداً إلى ميثاق وطني معبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وأهدافه، ويعيد النظر في دور السلطة ووظائفها، ويحقق التوافق الوطني على التداول السلمي للسلطة، واحترام نتائج الانتخابات، بما يعزز الديمقراطية والشفافية والصراحة، وتغليب المصلحة الوطنية على أي مصالح حزبية أو فئوية أخرى، وتجسيد الإرادة الوطنية الجامعة، وإطلاق الحريات العامة والفردية باعتبارها الضامن لوحدة المجتمع والسلم الأهلي، ومدخلاً لإعادة الثقة بين الأطراف الفاعلة في الساحة الفلسطينية كافة.

إن المسؤولية كبيرة جداً، انطلاقاً من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة العام ٢٠١١، ووضع الآليات المناسبة للتطبيق، مروراً بتحشيد كل قطاعات شعبنا وقواه ومؤسساته لإنجاح جلسات الحوار، وعلى هذا الأساس، فإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نلخص رؤيتنا في موضوع المصالحة في التالي:

أولاً. نعتبر أن ما تم الاتفاق عليه في تشرين الأول الماضي، وما توج بالإجراءات الميدانية التي تمت على الأرض من استلام المعابر، والوزارات لمهامها، خطوة مهمة تعبد الطريق أمام إنجاز المصالحة وبناء الوحدة الوطنية، ونجدد التأكيد على ضرورة المضي قدماً في إزالة كافة العراقيل التي تعطل إنجاز هذا الملف، بما فيها وقف العقوبات الجائرة التي فرضت على غزة.

ثانياً. أن يلعب الإطار القيادي المؤقت دور المرجعية المؤقتة، وصولاً إلى إنجاز المسائل الضرورية لترتيب البيت

الفلسطيني، وإعادة بناء منظمة التحرير، باعتبارها الكيان المعنوي لشعبنا، سواء بالانتخاب أو التوافق إذا كان لا بد من عملية انتقالية لحين إجراء الانتخابات الشاملة للرئاسة والمجلسين التشريعي والوطني، وبما يساهم في تشكيل مجلس وطني جديد وتوحيدي، باعتباره الهيئة التشريعية لإجراء المراجعة الشاملة للمرحلة السابقة، وبناء البرنامج الوطني الموحد على أساس القواسم المشتركة والشراكة الوطنية التي نتحمل بموجبها عبء النضال، وإدارة شؤون الوطن، وتوفير لمشروعنا الوطني شروط التقدم وتحقيق الانتصار.

ثالثاً. ضرورة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وفقاً لبرنامج القواسم المشتركة، بعيداً عن قيود والتزامات أو سلبو السياسية والأمنية والاقتصادية، وبما يقع على عاتقها من إعداد خطة تنموية شاملة للتخفيف من معاناة شعبنا، الذي يتن من وطأة الحصار والانقسام.

رابعاً. ضرورة إعادة بناء وهيكلية الأجهزة الأمنية وفق عقيدة ورؤية وطنية بعيداً عن الفئوية والحزبية، وأن يتلخص دورها في حفظ أمن المواطن والالتزام بالحقوق والحريات العامة، وبالقانون، وبالدفء عن أبناء شعبنا.

خامساً. نؤكد على رفضنا لمقايضة المصالحة في أي اتفاقات أو مشاريع إقليمية ودولية هادفة لتسكين القضية الفلسطينية عبر معالجات أمنية واقتصادية لا تعيد إلى شعبنا حقوقه الوطنية الثابتة في العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة. وعليه، ندعو الشقيقة مصر، والأشقاء العرب، إلى التمسك بالحل السياسي القائم على أساس قرارات الشرعية الدولية التي تعطي شعبنا حقه في الاستقلال الوطني، وإقامة دولته الفلسطينية بعاصمتها القدس، مع ضمان حق العودة للاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها وفقاً لقرار ١٩٤.

في الختام، نجدد شكرنا وتقديرنا لدعوة الأخوة في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ونأمل أن يستمر التنسيق العالي والمتواصل في القضايا كافة، بما فيها موضوع المصالحة، بما يوصلنا جميعاً إلى جادة الصواب، وطي صفحة الانقسام السوداء من تاريخ شعبنا، وبما يخفف من معاناة شعبنا وآلامه.

المصالحة، لكنَّ المصالحة التي نريدها هي التي تحقق الشراكة الوطنية بين مكونات الشعب الفلسطيني، دون تحقيق الشراكة الوطنية لا يوجد هناك ضمان بعدم العودة إلى الشارع، يجب أن يكون هذا حاضراً في تفكيرنا، ودون أن نحقق الشراكة الوطنية الحقيقية فما هي الضمانات؟ لأنه عندما يشعر فريق أنه خارج الملعب، تصبح هناك استدعاءات للأفكار التي تؤدي في نهاية المطاف إلى النزول إلى الشارع، لذلك كان اتفاق ٢٠١١/٥/٤ هو اتفاق للمصالحة، والوصول إلى الشراكة الوطنية، وعندما أقول الشراكة الوطنية لا أتحدث فقط عن الشراكة في النظام السياسي الفلسطيني في السلطة، في المجلس التشريعي، في الوزارات، في الهيئات الوظيفية، لا، هذا جزء من النظام السياسي، وجزء من النظام الوظيفي، لكن الشراكة الوطنية تعني أن تكون جزءاً من منظمة التحرير، أن تكون صاحب برنامج مشترك متوافق عليه، أن نضع معاً استراتيجية وطنية لإنهاء الاحتلال الصهيوني عن فلسطين، وصولاً إلى الخروج من اتفاق أوسلو، وسحب الاعتراف من إسرائيل، لكن هذا الأمر غير مطروح للنقاش الآن في القاهرة، حتى لا يكبر أحد حجر الروشيتا المصرية، يجب أن نكون منطقيين، لذلك نحن نريد لهذا اللقاء أن ينجح، وحتى ينجح يجب أن نتمسك جميعاً باتفاق ٢٠١١/٥/٤.

أول شروط نجاح الاتفاق، وأنا، هنا، أتحدث عن كبريات وليس استراتيجيات، لكن أول شيء هو ألا نفتح الاتفاق للنقاش مجدداً، حيث بعض المجتهدين يريد أن يحول الاتفاق من رزمة إلى اتفاق ثنائي، وهذا يضعف الاتفاق، ويمدد من زمن الأزمة.

الأمر الثاني فيما يتعلق بهذا الأمر، هو ألا نسمح بإعادة فتح اتفاق ٢٠١١ للنقاش أو الحوار. كل



خالد البطش
القيادي في حركة الجهاد الإسلامي

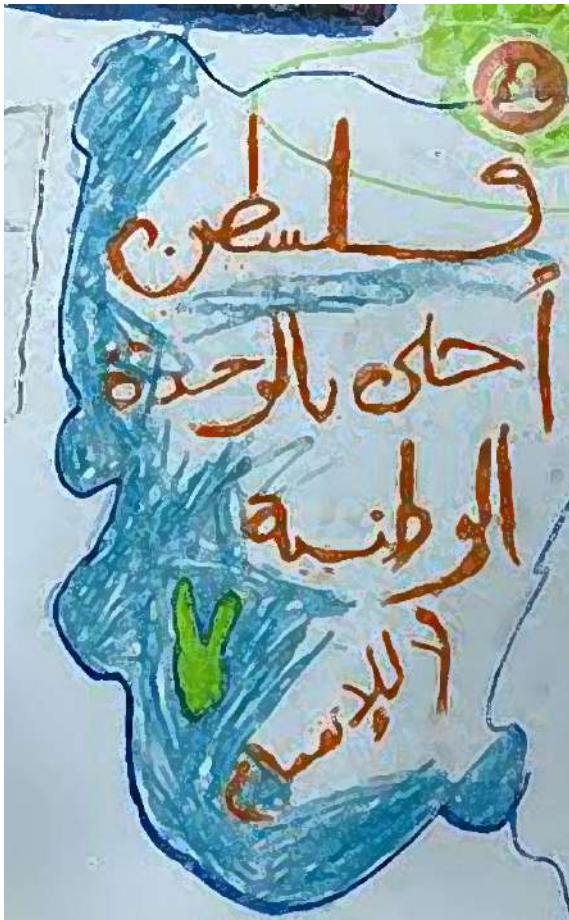
أجدد الشكر والتقدير للهيئة المستقلة على رعاية هذا اللقاء التشاوري ونحن على أبواب لقاء القاهرة في ٢٠١٧/١١/٢١. واسمحوا لي باستعراض البرنامج؛ الدخول ٢٠ والخروج ٢٣، ما يعني أن ما ينبغي أن يتم نقاشه في القاهرة يتوقف عليه أشياء محددة، وينبغي ألا نتوسع كثيراً في طرح الأفكار، لماذا؟ لأن هذا اللقاء في الأساس هو جزء من التزام مصري بجدول زمني وضعوه في اتفاق حماس وفتح الأخير، إن اللقاء يوم ٢١. لذلك، لا بد من إنجاح اللقاء، ولا بد من الالتزام بالجدول الزمني. لكن هذا لا يعني أن الناس لا تريد المصالحة، نحن نريد

من جديد، لإنهاء أزمات الناس، وجبر الضرر الذي وقع عليهم.

أيضاً من الضرورات إنهاء ومعالجة ملف الحريات العامة، فهناك مشكلة كبيرة؛ فهناك المعتقلون السياسيون، وهناك بيوت ومؤسسات وجمعيات خيرية مغلقة، وهناك اعتقالات واستدعاءات، لذلك يجب وضع حل لهذا الموضوع.

وعليه، لدينا أكثر من مسار، الأول يتعلق بحياة الناس في غزة؛ فهم تحت حصار وإجراءات حكومية صارمة، وهناك أزمات. لذا، يجب أن نخرج من هذا اللقاء ولو بشيء واحد متعلق بعودة الحياة الطبيعية إلى غزة.

أما باقي المسارات فتتعلق بالمنظمة، والمشروع الوطني، والقيادة، وهي مسارات تأتي بعد مسار حياة الناس في غزة وضرورة وضع حل لمأساتهم، وحل كل ذلك لا يأتي إلا تحت مسمى إطار الشراكة في منظمة التحرير الفلسطينية.



ما نريده في هذا اللقاء، إذا ما نجحنا، هو وضع جدول زمني للبدء في تنفيذ باقي الملفات. فتح وحماس في لقاء ١٠/١٤ وضعتا آليات للخروج من ملف الحكومة، حيث كل العمل في ملف الحكومة، لكن الآن نتحدث عن كل الترتيبات؛ من موظفين، ومعبّر، وتمكين حكومي، وأمن، وهذا كله عمل في الملف رقم واحد. ومع ذلك، لم ننتهِ منه، لذلك حتى لا نكبّر الحجر، يجب التأكيد على التمسك بالاتفاق أيضاً، وإعادة بناء (م.ت.ف) على الأسس المتفق عليها في ٢٠١١، وتفعيل الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، وتفعيل الشراكة الوطنية، حتى يشعر الجميع أنه شريك في القرار الوطني. نحن لا نريد البحث عن إطار بديل، أو جسم آخر بديل لكي نكرر تجربة أخرى، نحن نريد بناء المنظمة وفقاً لما اتفقنا عليه في العام ٢٠٠٥ والعام ٢٠١١، بما يحقق الشراكة الوطنية، وهذا يستدعي التأكيد على عقد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، الذي يضم أعضاء اللجنة التنفيذية، والأمناء العامين للفصائل التي هي خارج هذا الإطار اليوم.

فيما يتعلق بضرورة نجاح ضمانات الاتفاق في الملف الأمني، يجب التأكيد على أنه ورد في الاتفاق ضرورة تشكيل لجنة أمنية عليا، من ضباط أكفاء. تشرف هذه اللجنة على إعادة صياغة أجهزة الأمن في غزة والضفة، فالوطن مليء بالكفاءات الوطنية، ويوجد ضباط وطنيون بامتياز، فيتم تسمية الأعضاء حسب الاتفاق، ويصدر مرسوم رئاسي بهم، ثم يتولوا هم إعادة بناء المؤسسة الأمنية وفق العقيدة الأمنية التي اتفقنا عليها في القاهرة. بذلك تكون شراكة في الملف الأمني، مع ضمان أنه لا يوجد أحد يسيطر على هذا الجهاز، أو لا يوجد أحد يتصدى لهذا الجهاز، لذلك يجب أن نُصر على تشكيل اللجنة الأمنية العليا التي تشرف على إعادة بناء الأجهزة الأمنية.

أيضاً، من ضرورات نجاح المصالحة هو إنهاء ملف المصالحة المجتمعية، يجب أن نبدأ بها بعد العودة من القاهرة. نبدأ بإعادة بناء الملف وترتيبه

من الكل الوطني الفلسطيني أن يتحلى بأعلى درجات المسؤولية الوطنية الفلسطينية. وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، يجب أن تستند إلى مرتكزين: الأول بنيوي، والثاني برنامجي. ولا إمكانية لإعادة بناء المرتكز البنيوي للنظام السياسي الفلسطيني إلا على قاعدة توافقية قائمة بين الكل الوطني الفلسطيني على الشراكة، بعيداً كل البعد عن أي أشكال تتعكس مع مفهوم هذه الشراكة؛ كالاستحواذ الأحادي، والاستحواذ الثنائي، وإنما تعزيز ركائز المشاركة بين كل المكونات الوطنية الفلسطينية ببعديها السياسي والشعبي. لذلك، نعتبر أن إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة بالمصلحة الوطنية والمسؤولية الوطنية، يجب أن تنطلق من أن المصالحة ببعدها الوطني وبمغزاها السياسي والديمقراطي والاجتماعي تتطلب ركيزتي النظام السياسي الفلسطيني السلطة والمنظمة، اللتين يجب إعادة بنائهما على هذه القاعدة التي ذكرتها لتعزيز مبدأ الشراكة.

نحن في الجبهة الديمقراطية نعتبر كل المناخات والأجواء التي توفرت خلال الأيام الماضية، منذ أن جرى توقيع التفاهات بين الأخوة في حركة فتح وحماس في ١٢ تشرين الأول، خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، وجميعنا اعتبر أنها يمكن أن تفتح الطريق لجهة الانتقال لكيفية البحث في الآليات التنفيذية للاتفاقيات السابقة، لما يمكننا من طي تدريجي لصفحة الانقسام. لكن، من أجل أن نبقى هذا المناخ إيجابياً، ونقل من الانعكاسات السلبية على مناحي الحياة، وعلى حاجات الناس، ليس من باب الاتهام أو تحميل المسؤولية لطرف على حساب طرف آخر، لكنها جزء من متطلبات الحفاظ على هذا المناخ ببعده الشعبي، باعتبار البعد الشعبي هو السياج الوطني الذي يحصن ويحمي الاتفاق - يتوجب إلغاء الإجراءات التي اتخذت بحق قطاع غزة عندما شكلت حماس اللجنة الإدارية، والتي لم يعد لها مبرر، وعلينا ألا نربطها بتمكين الحكومة، وينبغي، أيضاً، اتخاذ موقف سريع يعزز من هذا المناخ الإيجابي في إطار هذه المرحلة التي نريد أن نذهب فيها إلى القاهرة.



طلال أبو ظريفية

القيادي في الجبهة الديمقراطية

بداية، أوجه خالص التحية للإخوة في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الذين أتاحوا لنا أن نتحاور في عنوان مهم، في توقيت مهم، ونحن على أبواب ٢١ تشرين الثاني؛ الموعد المقترح لجولة حوار المصالحة في القاهرة. كما أشكر كل من سبقني من الإخوة في قادة الفصائل الذين أشاروا إلى أجواء ومناخات إيجابية تشكل منطلقاً ومركزاً يمكن أن نبني عليه، لنحول هذه الأجواء من أجواء ذات بعد نظري، إلى خطوات عملية في إطار الممارسة. كما أشكر كل من حضر هذا اللقاء تعبيراً عن تعطشهم لمعرفة كيف يمكن لنا أن نجعل من المصالحة خطوة تعبد الطريق لطى ١١ عاماً من الآلام.

نحن في الجبهة الديمقراطية نعتبر أن أزمة النظام السياسي الفلسطيني كانت قائمة، لكنها تعمقت بفعل ١١ عاماً من الانقسام. وإخراج النظام السياسي الفلسطيني من أزمته الراهنة، يتطلب

إعادة بناء منظمة التحرير، من خلال انتخابات لمجلس وطني، على قاعدة التمكين النسبي، ينبثق عنه مجلس مركزي يناقش برنامج وطني، ولجنة تنفيذية، ويعيد بناء كل الدوائر، بما فيها الصندوق القومي على قاعدة الشراكة والمشاركة، ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تحال لها هذه الصلاحيات على قاعدة انتخابات قائمة على قاعدة التمكين النسبي الكامل، مع سياسة اقتصادية اجتماعية قادرة على أن تنهض بمقومات الصمود. هذه جزء من استراتيجية وطنية على الصعيد الداخلي، نبني عليها الجوانب السياسية، لنتوجه بخطاب وبلغة سياسية في إطار مصالحة مجتمعية، وفي إطار حريات ترفض كل أشكال التعدي فيها؛ سواء في غزة أو بالضفة، من الاعتقالات، وصولاً لكبت الحريات، والتأثير على الرأي، وملاحقة الصحفيين والاعتقال السياسي، بما يوفر مناخات تجعلنا قادرين، مع الكل الوطني، أن نضع آليات تتقلنا خطوات نحو تنفيذ اتفاق المصالحة، وتمكننا من أن نبدأ بطي صفحة إنهاء الانقسام، لنوحد كل الطاقات لمجابهة الاحتلال. هكذا نحمي المشروع الفلسطيني من المخاطر القادمة، وهكذا نستطيع أن نعزز الشراكة والمشاركة على قاعدة شركاء في الدم .. شركاء في القرار.

يمكننا بسهولة ملاحظة حالة الاستياء والحذر والخوف لدى المواطنين في قطاع غزة قبل يوم ١٥ تشرين الثاني، عندما كان معبر رفح مغلقاً، ومدى التحول في الحالة المعنوية والنفسية للمواطنين في القطاع عندما أعلن، بالأمس، أن معبر رفح سيفتح، وبالتالي هذه واحدة من المعايير التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار.

نحن في الجبهة الديمقراطية انطلاقاً من هذه الرؤية، نعتبر أن الملفات التي تشكل أساساً لإنهاء الانقسام هي الملفات ذاتها الخمس المتعلقة بالمنظمة، بحكومة الوحدة، بالانتخابات الشاملة التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، والمصالحة المجتمعية، والحريات، هذه الملفات الخمسة هي التي نتظر أن تشكل أساساً لحوار القاهرة في ٢١ تشرين الثاني. لهذا، دُعونا على قاعدة الشراكة.

هذه ملفات كبرى ورئيسية، كنا نفضل أن يكون الحوار على مستوى الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية، ليكون صاحب قرار في وضع الآليات التي تمكن من ترجمة هذه العناوين، ومع ذلك سنبدل قصارى جهدنا من أجل التسريع بالوضع هنا. وعليه نؤكد على تمسكنا باتفاق ٥/٤ كاتفاق سياسي شمولي، وأن نبدأ بوضع الآليات التي تترجم عناوين هذا الاتفاق؛ بدءاً من



وفي مقدمتها حق العودة للاجئين والنازحين إلى أرضهم والتعويض عليه، هو صراع دموي حاد مع الاحتلال من أجل تحقيق الحقوق الشرعية التي أقرتها المقررات الشرعية الدولية.

هذا هو الهدف الأساس للمصالحة، ولكن هدف المصالحة هذا له أبعاد أخرى، تتجلى على أرض الواقع بصراعات متعددة؛ فهناك صراع أخوي ديمقراطي بين كافة القوى الوطنية والإسلامية ومكونات المجتمع المدني من أجل التفاهم على استراتيجية سياسية وكفاحية تعيد لشعبنا الفلسطيني حقوقه السياسية والديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى يحيا شعبنا في ظل نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالمواطنة، والتعددية السياسية، وتداول السلطة بشكل دوري، وأيضاً يؤمن بكل ما يتعلق بحقوق الإنسان. كذلك هو صراع من أجل انتخابات نزيهة في كل مؤسسات المجتمع، وليس فقط في المجلس الوطني الفلسطيني، أو التشريعي، بل في كل المؤسسات، حتى نعيد الاعتبار لهذه المؤسسات على قاعدة الشراكة الحقيقية في صنع القرار، وأيضاً في تنفيذه. وهو صراع، أيضاً، من أجل تنظيم الجماهير وحشد طاقاتها وتوجيه كفاحها ضد الاحتلال، والعمل على تعزيز صمودها على أرض وطنها، وبناء الاستقلال الوطني. وهو صراع، أيضاً، من أجل الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، ورفع المعاناة عنهم، وصراع من أجل الدفاع عن الحقوق الديمقراطية للمواطن، وفصل السلطات، واستقلال القضاء، والتداول السلمي للسلطة، وحقوق التنظيم السياسي والمهني، وحرية الاعتقاد، ومواجهة أولئك الذين يسعون إلى توتير الواقع الفلسطيني، وإضعاف الجبهة الداخلية، وبعثرة الصفوف من خلال مجموعات المتطرفين والإرهابيين الذين يحاولون تحويل هذا المجتمع إلى مجتمع غير ديمقراطي وغير سوي، وغير سليم. أيضاً هو صراع من أجل ضمان الحرية الشخصية للمواطن، وحمايته من التعسف والاعتقال، ومن أجل سن القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحقوق، وتفضي إلى دولة القانون والمؤسسات. وهو



طلعت الصفدي

عضو المكتب السياسي لحزب الشعب

في البدء كل التحية والتقدير للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وكل القائمين على هذا اللقاء الوطني.

٩٩٪ مما جاء في المداخلات نتفق معه، فالتصريحات والأقوال إيجابية، ولكن نأمل أن تكون الممارسة في القاهرة أكثر إيجابية أيضاً.

شعبنا يخوض معركة وصراعاً دموياً مع كل أولئك الذين يدعون أن شعبنا الفلسطيني ليس في الزمان ولا في المكان، وهذا أخطر ما يواجهه الشعب الفلسطيني، كما يحاولون تثبيت الرواية اليهودية التوراتية على الرواية الفلسطينية التي تؤكد أننا على أرض فلسطين منذ قبل التاريخ، نتجذر فيها وتنتجدر فينا.

الصراع الحاد من أجل إنجاز مرحلة التحرر الوطني على طريق قيام دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة كاملة السيادة، واسترجاع حقوق شعبنا المسلوبة،

هناك مؤسسات شرعية ناطقة باسم الشعب الفلسطيني؟!

نحن نؤكد أن كل المؤسسات الشرعية تلعب دوراً كبيراً، وفي المقدمة منها (م.ت.ف) الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، التي يجب إعادة بنائها على أسس ديمقراطية بمشاركة كل قوى المجتمع ومكوناته، حتى تصبح منظمة التحرير جبهة وطنية جامعة لكل مكونات المجتمع الفلسطيني وقواه وأحزابه ونقاباته ... الخ، وحتى نواجه العالم موحدين، وأنه لا يمكن أن نتنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني، أو نتنازل عن حق المواطن في حياة كريمة وشريفة في هذا النظام السياسي القائم.

صراع من أجل نهج ديمقراطي، وتحريم اللجوء، من القوى كافة، إلى العنف في حل الإشكاليات. كل هذه المهمات والصراعات، أيمن لفصيل وحده أن يتحمل مسؤوليتها النضالية على مستوى مواجهة الاحتلال، وخوض المعارك الداخلية؟ لا يمكن، وبالتالي هنا يأتي دور الوحدة الوطنية بين كافة القوى الوطنية والإسلامية ومكونات المجتمع المدني، والتفاهم على استراتيجية سياسية وكفاحية، وأيضاً التفاهم على كيف يمكن إخراج شعبنا من أزمته الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي نحن نؤكد على أهمية التوافق بين كافة القوى، ونأمل في لقاء القاهرة أن نعتمد هذا الأسلوب؛ أسلوب الحوار الديمقراطي الهادف إلى تحسين الواقع، لكن كل هذا، ألا يفضي إلى أن تكون

في القاهرة، وكنت أتمنى أن يطرح اليوم بكل أريحية على الرغم من كل المداخلات القيمة التي استمعنا إليها جميعاً، هي بالتأكيد تريخنا، وكان يمكن أن تعقد لقاءات المصالحة في الوطن، وليس في مكان آخر مع التقدير والاحترام للجهد الكبير والإخلاص الوطني والقومي للأخوة الأشقاء في مصر.

بدايةً، اسمحوا لي أن أعتذر باسم الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني فدا لشعبنا الفلسطيني رغم أننا لم نكن طرفاً في الانقسام على مدار السنوات العشر، ولكن نعتبر أننا قصّرنا في عدم بذل الجهد الكافي لتقصير عمر الانقسام.

المصالحة ليست هدفنا النهائي رغم أهميتها، ومن الضروري أن ترتبط وتلتزم بالقانون الفلسطيني والقوانين الدولية، لأن هذا هو ضمان تطبيقها الصحيح، بل هدفنا هو كيفية العمل المشترك لاستعادة الوحدة الوطنية، كي نتفرغ جميعاً لاستعادة حقوقنا الوطنية الفلسطينية المسلوبة.

شيء جميل أن يكون هناك إجماع تقريباً من الكل الوطني الفلسطيني على الهدف السياسي وهو إنجاز الدولة المستقلة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وتأمين حق العودة



خالد الخطيب

نائب الأمين العام للاتحاد الديمقراطي «فدا»

هناك سؤال مشروع يجب أن نطرحه أمام أنفسنا: لماذا لم يجرِ بالالتزام بتطبيق اتفاقية ٢٠١١؟ سؤال مطروح أمام ممثلي الفصائل الفلسطينية

الفلسطينية وأساسها ورقة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وورقة الاعتراف بالدولة العام ٢٠١٢، وورقة المقاومة الفلسطينية، ورقة صمود شعبنا في قطاع غزة، واستعداد وجهوزية أبناء شعبنا في الضفة والقدس للكفاح.

لا بد من العمل على دمج ورقتي الاعتراف الدولي بالمنظمة والدولة، وورقة المقاومة، وتقديم رؤية سياسية للمجتمع الدولي؛ ضمن رؤية تدمج كل عناصر القوة الفلسطينية، وتدعو إلى هدنة لمدة عام أو عامين، وليس هدنة مجانية، أو هدنة مقابل غذاء، إنما هدنة تتوقف فيها كل أشكال العمل العسكري، وإيقاف الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية والقدس، وأن تفتح المعابر، بما في ذلك الممر الآمن. وخلال فترة الهدنة، يجب عقد مؤتمر دولي سقفه ينتهي مع انتهاء الهدنة، ويقود إلى إعلان دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.



للاجئين الفلسطينيين. لذلك، أرى أن النقطة الرئيسية، الآن، بعيداً عن التفاصيل، هي كيف نعمل من أجل تحقيق الشراكة السياسية لكل مكونات الشعب الفلسطيني؟ كيف نضمن مشاركة تليق بحركتي حماس وفتح والمرأة الفلسطينية التي نفخر في فدا أن نصف وفدنا المشارك في القاهرة من النساء، فمن ٤ مشاركين لدينا أختان مناضلتان ستشاركان في لقاء القاهرة.

كما قلت، كيف نضمن مشاركة تليق بالشباب الفلسطيني الذي يشكل نسبة كبيرة من أبناء شعبنا في الهيئات التمثيلية من النظام السياسي الفلسطيني: المجلس الوطني، التشريعي، وفي الحكومة وفي كافة مكونات النظام السياسي الفلسطيني؟

صحيح أن الجميع متفق على أن المطلوب هو انتخابات ديمقراطية لكل المجالس التكميلية، لكن نحن، في فدا، نرى في هذه المرحلة الصعبة أنه يجب أن يكون هناك مجلس وطني توحيدى، يضمن مشاركة الجميع، ومشاركة تليق بحركتي فتح وحماس والمرأة والشباب، ليناقدش هذا المجلس الوطني خلال ٦ أشهر الرؤيا والاستراتيجية الفلسطينية الموحدة، لننطلق بعدها لضمان نجاح انتخابات ديمقراطية لانتخاب مجلس وطني يكون قادراً على وضع الرؤى الاستراتيجية والسياسية.

يجب التوقف عن السياسة الانتظارية، وكذلك يجب أن نعترف أن كلا المشروعين وصل إلى طريق مسدود؛ مشروع المفاوضات ومشروع المقاومة، فليس هناك شيء مقدس، ونحن في مرحلة تحرر وطني، وبالتالي يجب أن نحافظ على ورقة المقاومة، ولكن مع وضع ضوابط وآليات تلزم عدم استخدام هذا السلاح في أي خلاف داخلي، وأن السلاح يجب أن يكون سلاحاً واحداً، وعلى السلطة والحكومة ألا تتخلى عن هذا السلاح، فمن حق شعبنا أن يكافح ويناضل بأشكال النضال كافة وهو ما تكفله لنا القوانين الدولية، لكن من المهم ألا ننتظر ما ستأتي به صفقة القرن، بل يجب أن نتقدم بمبادرة للمجتمع الإقليمي العربي والدولي، مبادرة سياسية تجمع عناصر القوة

المشاريع التصفوية؛ سواء الإقليمية أو الدولية التي نسمع عنها في الإعلام؛ هذه المشاريع التي تستهدف قضيتنا الوطنية الفلسطينية. نحن على قناعة، وعلى ثقة بأن شعبنا الفلسطيني، وعلى مدار العقود السابقة التي أفشل خلالها جميع المحاولات، لهو قادر، بوحدته الوطنية، على إفشال جميع المخططات القادمة. نحن ذاهبون إلى القاهرة لمواصلة الكفاح النضالي من أجل الحرية والاستقلال، وذهابون إلى القاهرة ونحن على ثقة، أيضاً، بأن هناك العديد من العقبات التي تقف في طريقنا، وأن هناك العديد، أيضاً، من الأعداء الذين يتربصون بنا وبقضيتنا الفلسطينية، والذين سيعملون، جاهدين، على إفشال إتمام هذه المصالحة. لن أتحدث كثيراً، وسأحصر مداخلتي في ثلاثة عناوين:

١. دعم صمود المواطن الفلسطيني:

نحن لا نفهم مصالحة وطنية فلسطينية دون إنهاء الإجراءات المتخذة بحق قطاع غزة، ولا نفهم مصالحة فلسطينية دون العمل على حل جميع المشاكل التي يعاني منها المواطن في قطاع غزة. نحن الآن نتحدث عن مشاكل يعاني منها القطاع، ولا نتحدث عن بقية المشاكل التي يعاني منها إخواننا في الضفة الغربية. نريد أن تكون المصالحة في الضفة وغزة، وليس في غزة فقط، لأن الانقسام لا يعاني منه فقط الفلسطيني في قطاع غزة. نريد إجراءات تدعم صمود المواطن في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، وهناك العديد من المشاكل التي يعاني منها المواطن، حل هذه المشاكل يجب أن يكون في مقدمة أولويات هذه المصالحة.

٢. الشراكة السياسية:

نحن نطمح ونأمل في الوصول إلى اتفاق سياسي وتوافق سياسي وطني من الكل على استراتيجية وطنية موحدة، تقود النضال الوطني الفلسطيني. كذلك نأمل في الوصول إلى شراكة سياسية نؤمن بها، من أجل إعادة بناء وتطوير وتفعيل (م.ت.ف)، واحتواء وضم جميع العناصر الفاعلة والقوى الفاعلة في مجتمعنا الفلسطيني.



عائد ياغي

مسؤول المبادرة الوطنية في غزة

بداية، دعونا نشير إلى الجهد والدور المصري الذي قام بإتمام عملية المصالحة، ودعوة مصر التي وجهت لجميع القوى الوطنية والإسلامية للحوار في القاهرة. فهذا الجهد يأتي انطلاقاً من التزام مصر بإيجاد حل للقضية الفلسطينية، والتزامها بالجدول الزمني الذي تم الاتفاق عليه في تشرين الأول الماضي.

بشكل عام، وكخطوة أساسية وأولية لاستكمال المشروع الوطني، ومن أجل تحقيق أهدافنا الوطنية الفلسطينية في الحرية والاستقلال، نحن ذاهبون إلى القاهرة، ذاهبون وعيوننا ترنو إلى القدس التي تعاني يومياً من إجراءات التهويد، وكذلك عيوننا ترنو إلى الضفة الغربية. نحن ذاهبون إلى القاهرة وعيوننا ترنو إلى إتمام المصالحة، ونطمح في الوصول إلى قيادة وطنية موحدة لم تكن في أي يوم من الأيام في تاريخ النضال الوطني. ذاهبون إلى القاهرة لنتمكن جميعاً من التصدي لجميع

٣. إعادة الحياة الديمقراطية في فلسطين؛ المسلوقة منذ ما يزيد على ١١ عاماً:

نحن كفلسطينيين، منذ العام ٢٠٠٦ وحتى الآن، لم نمارس العمل الديمقراطي، وتبادل السلطات، والتحول الديمقراطي الحقيقي. نحن نأمل في الاتفاق على قانون انتخابي عصري، يضمن التمثيل النسبي الكامل، والاتفاق على موعد مقبول وطنياً للانتخابات، وهذا طبعاً لن يأتي إلا بإعادة تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني، والعمل على مراجعة جميع القرارات والقوانين التي اتخذت سواء في الضفة أو في غزة، وإقرار قوانين عصرية تناسب المجتمع الفلسطيني، وإعادة الحياة الديمقراطية في فلسطين، ووقف التعدي على الحريات العامة، وتفعيل لجنة الحريات العامة التي شكلت في القاهرة في العام ٢٠١١، والتي، للأسف الشديد، طويت كبقية الملفات. المصالحة هي مطلب وطني وشعبي، وهي مطلب للضفة الغربية قبل قطاع غزة. صحيح أن المشاكل التي يعاني منها المواطن في قطاع غزة تختلف إلى حد ما عن التي يعاني منها المواطن في الضفة، لكننا جميعاً ما زلنا نرزح تحت الاحتلال، وعلينا جميعاً إتمام المصالحة وإنهاء الانقسام وبناء وحدة وطنية حقيقية، حتى نتمكن من التصدي للاحتلال وممارساته.



يعقد مؤتمر

"المصالحة والعدالة الإنتقالية في فلسطين"

جامعة النجاح الوطنية - نابلس

الاثنين: 2017/11/13

Under the patronage of His Excellency the Prime Minister Professor Rami Hamdallah

The Reconciliation and Transitional Justice in Palestine Conference is held

At An-Najah National University, Nablus

Monday, November 13th, 2017



بحضور دولة رئيس الوزراء أ.د. رامي حمد الله
جامعة النجاح والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تنظمان

مؤتمر المصالحة والعدالة الإنتقالية في فلسطين

١٣ تشرين ثاني ٢٠١٧

بحضور دولة رئيس الوزراء الأستاذ الدكتور رامي حمد الله وحشد من الشخصيات الاعتبارية من مختلف فئات المجتمع ومؤسساته، نظمت كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية بالتعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، يوم الاثنين الموافق ٢٠١٧/١١/١٣، مؤتمر بعنوان (المصالحة والعدالة الإنتقالية في فلسطين)، وأقيمت أعمال المؤتمر في مسرح سمو الأمير تركي بن عبد العزيز في الحرم الجامعي الجديد.

وحضر المؤتمر الدكتورة فارسين شاهين، المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والدكتور عمار دويك، مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والدكتورة خيرية رصاص، مستشارة رئيس الوزراء، والأستاذ الدكتور ماهر النتشة، القائم بأعمال رئيس جامعة النجاح الوطنية، ونواب الرئيس ومساعدوه، واللواء أكرم الرجوب، محافظ محافظة نابلس، وسعادة المحامي حسن عوري، المستشار القانوني للرئاسة، وعدد كبير من مدراء الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية والقناصل والسفراء والمختصين بالإضافة إلى حشد من طلبة الجامعة وخصوصاً من كلية القانون.

وافتح الدكتور مؤيد حطاب، عميد كلية القانون، المؤتمر مُرحباً بدولة رئيس الوزراء وجميع الحضور، وموضحاً أن هذا المؤتمر يأتي مع اقتراب ذكرى مرور ٢٩ عاماً على وثيقة الاستقلال واليوم العالمي للتسامح والتزامن مع إتمام اتفاق المصالحة الفلسطينية وما تحمله من آمال لشعبنا الفلسطيني، مُشيراً إلى أن كلية القانون سارعت وبالشراكة مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إلى عقد هذا المؤتمر الهام الذي عبّر عن حقيقة دور المجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي عموماً وكلية القانون في جامعة النجاح خصوصاً في دعم المصالحة ودعم الحكومة الفلسطينية في ترسيخ العدالة الإنتقالية.

كما أضاف الدكتور حطاب أن كلية القانون في جامعة النجاح تعي عمق مسؤولياتها وواجبها الوطنية وتسعى لأن تكون صانعة للحدث ومعبراً حقيقياً عن اهتمام المجتمع الفلسطيني ومساهماً في بناء مؤسساته الوطنية المستقلة.

وفي كلمته رحّب الأستاذ الدكتور النتشة في رحاب جامعة النجاح الوطنية، مؤكداً أن أعمال هذا المؤتمر تأتي في وقت والشعب الفلسطيني بأمس الحاجة لتوحيد الصف وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني لمواجهة التحديات التي يواجهها، موجهاً تحيته لسيادة الرئيس محمود عباس ودولة رئيس الوزراء وكل أصحاب الهمم العالية لسعيهم الحميد في إعادة الوحدة بين أبناء

الشعب الفلسطيني، مثبّياً على الدور المصري الإيجابي في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة على أرض الواقع، مشيراً إلى أنه قد حان الوقت لإنهاء الانقسام وأن يتم تأسيس شراكة حقيقية قائمة على العدالة والمساواة وأن يكون الخيار الأول والوحيد هو مصلحة الشعب الفلسطيني وأن يتم مواجهة التحديات الصعبة بالوحدة الوطنية والسعي لتحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثمناً جهد الباحثين والمشاركين في المؤتمر الذين قدموا بحوثاً في مواضيع بالغة الأهمية لتحليل الواقع الفلسطيني واستشراف الخطوات الحالية والمستقبلية المصاحبة لعملية المصالحة وإنهاء الانقسام، شاكراً كلية القانون والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على تنظيم هذا المؤتمر.

وفي كلمة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، شكرت الدكتورة شاهين جامعة النجاح لاستضافتها لهذا المؤتمر ولكلية القانون على التعاون والشراكة مؤكدة على أهمية الوقت الذي يأتي فيه هذا المؤتمر بالتزامن مع ذكرى إعلان وثيقة الاستقلال واليوم العالمي للتسامح.

كما أضافت الدكتورة شاهين: «ولأن مبادئ العفو والصفح والتسامح هي من أهم أسس العدالة الإنتقالية المبنية على حقوق الإنسان والمتجذرة في المساءلة وإنصاف الضحايا وجبر الضرر ومن كل الأطراف فعلياً أن نؤكد ومن خلال إجراءاتنا وتدابيرنا في إحقاق العدالة الإنتقالية في واقعنا السياسي الفلسطيني على تحمل التزاماتنا وواجباتنا الأساسية في توفير الأمن والأمان لجميع الأشخاص وتوفير التعويضات المادية والمعنوية لهم وحمايتهم من أي انتهاك لحقوقهم، إن تطلعنا إلى عدالة إنتقالية تمكّن من دفع عملية المصالحة وإنهاء الانقسام يتطلب من جميع الأطراف العمل سوياً على إعادة الثقة بمؤسساتنا والاحترام المطلق لحكم القانون في ظل قضاء موحد وعصري ونزيه يساهم في إرساء التدابير والإجراءات القضائية التي تدعم المصالحة وإنهاء الانقسام كما يتطلب الالتفاف أيضاً إلى التدابير



الإمكانات وحشدنا الطاقات للعمل على الأرض في قطاع غزة، فقد تسلمنا المعابر، وبدأت اللجنة الإدارية والقانونية ببلورة تصورها حول موضوع الموظفين وتوحيد المؤسسات، إلا أن المعيار الأساس لعمل حكومة الوفاق، وإنجاح توصيات اللجان الثلاث التي شكلناها لمراجعة القضايا العالقة، مشروط بحل قضية الأمن، فمن دون تسلم المهام الأمنية كاملة، سيبقى عملنا منقوصاً بل وغير مجد أيضاً، لقد عملت الحكومة في ظل تحديات جمة، وأوكلت لها مهام وطنية كبرى، أهمها معالجة آثار الانقسام وتوحيد المؤسسات والتحضير للانتخابات، وفي قطاع غزة عملنا على تلبية احتياجاته الطارئة والأساسية سيما التعليمية والصحية، وتركزت جهودنا على إعادة إعمارنا، ورغم الصعوبات التي حاصرت عملنا المؤسسي فيه، وتباطؤ إيفاء المانحين بالتزاماتهم المعلنة في مؤتمر القاهرة، والتي وصلنا منها حوالي ٣٧٪ منها فقط، تمكنا من تنفيذ مشاريع الكهرباء والمياه والبنية التحتية والتعليم، ورممنا ووفرنا التمويل اللازم لحوالي ٧٦٪ من البيوت المهدمة كلياً، وتم إصلاح نحو ٦٣٪ من العدد الكلي للمنازل التي تأثرت جزئياً من العدوان الإسرائيلي الغاشم».

وفي نهاية كلمته أضاف الأستاذ الدكتور حمد الله «لقد حرصنا أيضاً على الانضمام إلى شبكة متنامية من الاتفاقيات والمنظمات والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، لتجديد التزامنا

اللازمة خارج إطار التدابير القضائية والقانون والمتمثلة بالتعويضات وإصلاح المؤسسات، وهناك أهمية لإعادة الاعتبار للحياة النيابية عبر التزام المجلس التشريعي ليقوم بدوره الدستوري والقانوني المنوط به».

وفي كلمته قال الأستاذ الدكتور رامي حمد الله: «إنه لمن دواعي اعتزازي أن أشارك اليوم افتتاح مؤتمر المصالحة والعدالة الإنتقالية في فلسطين، ويسرني أن التقى بهاذ الحشد من الخبراء والمختصين والأكاديميين والناشطين وفي رحاب جامعة النجاح الوطنية، رغم التحديات والصعاب التي تواجهنا جميعاً فإن مؤتمرنا هذا يأتي في ظل أجواء إيجابية وفي خضم عمل متسارع لإعادة الوحدة للوطن ومؤسساته وترسيخ المصالحة الوطنية وطي صفحة الانقسام نهائياً وعلى غير رجعة ودون أية انتكاسات، أنقل لكم جميعاً اعتزاز فخامة الرئيس محمود عباس بكم وأنتم تفردون هذه الفعالية لدراسة ومناقشة نتائج المصالحة وتحدياتها، إننا نبني اليوم على لحظة تاريخية مفصلية ارتأينا فيها جميعاً رأب الصدع والسير نحو المصالحة والوحدة والوفاق، وقد أكدنا دوماً أن التمكين الشامل للحكومة سيعطي عملنا الزخم والقوة وسيمكننا من استكمال إعمار غزة ونجدة شعبنا فيها وإحداث تغيير ملموس في حياتهم».

كما أضاف الأستاذ الدكتور حمد الله «بناء على تعليمات ومتابعة من فخامة الرئيس، وجهنا



رأفت غضيه وتناولت عدّة أوراق هامة وهي: ضمانات الحفاظ على المصالحة الفلسطينية وتعزيز الوحدة الوطنية للأستاذ هاني المصري، والانتخابات والمشاركة السياسية متطلب للانتقال والتحول الديمقراطي للأستاذ بسام الصالحي، وقراءة نسوية لتعزيز المصالحة للأستاذة ريما نزال، والحالة الفلسطينية وتحديات تطبيق العدالة الانتقالية للأستاذ عصام يونس.

بتطبيق وتطوير أفضل المعايير الدولية لتحسين واقع وحالة حقوق الإنسان في فلسطين، والموائمة بين الالتزامات الوطنية والدولية».

وبعد الافتتاح تم عقد المؤتمر على ثلاث جلسات رئيسية، وكانت الجلسة الأولى بعنوان (سيادة القانون في سياق العدالة الانتقالية: الحالة الفلسطينية) وتولّى إدارتها الدكتور معتر ققيشة وتناولت عدّة أوراق هامة وهي: أثر الانقسام على المنظومة القانونية في فلسطين للمستشار حسن العوري، والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان: مقاربة موضوعية لإنهاء الانقسام للدكتور عمار دويك، والمصالحة الوطنية ضمانات وآليات العمل للدكتور نبيل شعث والعفو والصفح في مرحلة العدالة الانتقالية في فلسطين للدكتور ناصر الشاعر.

أما الجلسة الثانية كانت بعنوان (الديموقراطية كضمان لتحقيق العدالة الانتقالية) وتولّى إدارتها الأستاذ شعوان جبارين وتناولت عدّة أوراق هامة وهي: التسامح الديني ودوره في تعزيز قيم المواطنة في فلسطين للأب عطالله حنا، والعفو والتسامح والصفح في الفكر الديني للدكتور علي سرطاوي، والدور المجتمعي في إرساء قواعد المصالحة الوطنية للأستاذة دلال سلامة.

وأخيراً الجلسة الثالثة التي كانت بعنوان (آفاق المرحلة الانتقالية) وتولّى إدارتها الدكتور أحمد



"استعراض تاريخي لجهود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان نحو إرساء المصالحة والوحدة الوطنية في فلسطين" ٢٠١٧-٢٠٠٧

منذ وقوع الانقسام عملت الهيئة وما زالت في سبيل المصالحة وانتهاء الانقسام ووضع حد للانتهاكات المترتبة عليه، نستعرض في هذه الصفحات أبرز المحطات والمواقف التي سعت الهيئة إلى تنفيذها مع أطراف الأزمة.

الهيئة المستقلة ترحب بالتقدم الإيجابي في حوار المصالحة وتدعو إلى إيلاء الجانب الحقوقي الأهمية التي يستحق

عمل تسوية عادلة لملف الموظفين المعينين في قطاع غزة بعد الانقسام، بما يضمن سلاسة سير العمل في الدوائر الرسمية خاصة الخدماتية منها، وعدم المساس بحقوقهم في الأجر والتقاعد والحقوق الأخرى التي كفلتها القوانين.

إلغاء القرارات والقوانين التي تقيد حرية عمل الجمعيات والهيئات الخيرية والشركات غير الربحية.

إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة

إصدار جوازات سفر للممنوعين من قطاع غزة.

توسيع مهام اللجنة الرئاسية لتطوير القضاء بحيث تشمل تقديم تصور حول توحيد القضاء بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

البدء بالتحضير لإجراء الانتخابات العامة، الرئاسية والتشريعية، بأسرع وقت وتوفير جميع الشروط اللازمة لنجاحها ونزاهتها وحريتها.

١٠. إنجاز المصالحة المجتمعية من خلال تعويض

ضحايا أحداث حزيران ٢٠٠٧

تدعو الهيئة الإسراع في هذه الإجراءات من أجل استعادة الثقة الداخلية وإعطاء الأمل للمواطنين الذين لم يعودوا يثقون بأية أخبار تتعلق بالمصالحة، وأيضا من أجل وقف

الانتهاكات المستمرة التي تؤثر بشكل خطير على قطاعات واسعة من المواطنين.

كما تدعو الهيئة المجتمع الدولي للضغط على حكومة الاحتلال لإنهاء حصارها لقطاع غزة وفتح المعابر لتسهيل حرية الحركة والتنقل للمواطنين والبضائع.

ترحب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بالأخبار الواردة من القاهرة والتصريحات الرسمية الصادرة عن الرئاسة الفلسطينية وعن حركة حماس بخصوص حل اللجنة الإدارية في قطاع غزة، والتي تعتبر خطوة إيجابية على طريق المصالحة وانتهاء الانقسام الذي عانى ولا زال يعاني منه المواطنون الفلسطينيون منذ أكثر من عشر سنوات. كما تثنى الهيئة الجهود المصرية في رعاية الحوار الفلسطيني داعية إلى استمراره لحين التوصل إلى اتفاق شامل ينهي كافة نقاط الخلاف ويعيد الوحدة إلى طريق الوطن.

وتؤكد الهيئة ضرورة إعطاء الجانب الحقوقي الأولوية في المعالجة، وإيلاء الملفات التي تتعلق بحقوق المواطنين التي تضررت نتيجة الانقسام الأهمية التي تستحق. وفي هذا السياق، تؤكد الهيئة على القضايا والأولويات التالية:

ضرورة أن تتولى حكومة الوفاق الوطني مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة دون أية إعاقات من أي جهة، وأن تباشر معالجة القضايا اليومية الملحة للمواطنين من مياه وكهرباء وصرف صحي وخدمات أساسية.

وقف الإجراءات الأخيرة المتعلقة بالاقتطاع من رواتب موظفي قطاع غزة والإحالات الجماعية إلى التقاعد، ووقف صرف مخصصات بعض الأسرى، وموضوع التحويلات الطبية.

الإفراج عن جميع المحتجزين على خلفية الانقسام السياسي، والنظر في ملفات المحكومين منهم خاصة من صدر بحقهم أحكام من محاكم عسكرية.



خلال لقاء خاص

نظمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مع رؤساء الكتل البرلمانية

التأكيد على ضرورة تهيئة الأجواء لتنفيذ اتفاق المصالحة

وتحدث في اللقاء الذي عقد في مقر الهيئة، المفوض العام المنتخب للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الدكتور أحمد حرب، والأستاذة رندا سنيورة المديرية التنفيذية للهيئة، وأكد د. حرب على أهمية مناقشة موضوع المصالحة مع المجلس التشريعي، مبيناً أهم النقاط التي يتناولها النقاش والمتمثلة في الآثار التي خلفها الانقسام السياسي على واقع حقوق الإنسان وانتهاكاتها، وما هو دور المجلس التشريعي والمشرعين والقضاء في إيجاد آلية لتحقيق (العدالة الانتقالية) أي التي يجب أن توجد لها الآليات ضمن اتفاق المصالحة لمعالجتها. وإلى جانب انتهاكات حقوق الإنسان، نريد بحث ملف توحيد القضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن لم يكن هناك قضاء واحد سيكون أي اتفاق مجرد مصالحة بين «منطقتين» منفصلتين.

وقال تسعى هذه الجلسة التي جاءت بدعوة من الهيئة للكتل في المجلس التشريعي من أجل تبني موقف حيال حوارات المصالحة المستمرة، وبحث المعوقات التي تحول دون تطبيقها على الأرض وأهمها قضية الاعتقال التعسفي على خلفية سياسية، وأضاف ورغم الحديث عن

رام الله/ أكدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ورؤساء الكتل البرلمانية على ضرورة الإسراع بتشكيل الحكومة الموحدة وفق الأسس والمعايير التي تم الاتفاق عليها في اتفاق المصالحة، وإصدار مرسوم رئاسي يقضي بإعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية، بغية المسارعة في تحديث السجل المدني في قطاع غزة، حيث أن تحديثه في الضفة الغربية فقط، إلى جانب تشكيل محكمة الانتخابات، وضرورة أن ينبثق عن اتفاق المصالحة برنامج سياسي مشترك يتعلق بالأهداف الوطنية وأشكال النضال لتحقيقها، ووضع حد للانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان وفي مقدمتها الاعتقالات التعسفية وإجراءات منع السفر والإقصاء والفصل الوظيفي، وتهيئة الأجواء المطلوبة لتحقيق ذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جاء ذلك خلال لقاء خاص نظمته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لرؤساء وأعضاء الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني لمناقشة أبعاد وآثار تطبيق بنود اتفاق المصالحة، على مجمل القضية الفلسطينية وتأثيرها على منظومة حقوق الإنسان الفلسطيني، وما آلت إليه الأمور بعد توقيع اتفاق المصالحة.

نضع بنود المصالحة للتنفيذ على أرض الواقع، لأن حقوق الإنسان كانت الأكثر انتهاكاً خلال فترة الانقسام، ورغم سماعنا بعد لقاء عباس ومشعل كلام رائع بأن الشعب الفلسطيني سيرى نتائج ملموسة يحسها الشارع الفلسطيني، لكن لا الفصل السياسي ولا الاعتقال على خلفية فضائية انتهت ولا يزال في السجون الفلسطينية معتقلين على خلفية سياسية، أما بخصوص المجلس التشريعي الذي يعبر عن تطور النظام الديمقراطي البرلماني في فلسطين، فمنذ ستة أعوام معطل تعطيلاً كاملاً، يلام الاحتلال على تعطيل نصفه ولكن علينا أن نبحث لماذا منذ ثلاث سنوات لا زال المجلس معطلاً عن دوره وأدائه.

وأكد الدويك على أهمية ودور المجلس التشريعي فيما يتعلق بالرقابة والمحاسبة، لذلك يجب البحث عن سبل إعادة الديمقراطية باستعادة المجلس التشريعي لدوره للرقابة على تنفيذ بنود المصالحة، وهناك عدة بنود في اتفاق المصالحة تنص صراحة على أن يقوم المجلس التشريعي بأدوار معينة كتشكيل محكمة الانتخابات أو غيرها، وقال لا نريد أن نحاكم المصالحة، ولكن نريد البحث في آليات تنفيذ بنودها حتى لا تبقى حبرا على ورق أو ملفات على الرفوف.

رئيس كتلة فتح البرلمانية عزام الأحمد تمنى لو تمكن المجلس التشريعي من لعب دوره الهام في التصدي للانقسام قبل غيره من هيئات المجتمع الفلسطيني الأخرى، لكن للأسف بدل أن يساهم التشريعي في التصدي ومنع الانقسام من الحياة باعتباره حالة شاذة في تاريخ الشعب الفلسطيني، انشقت البلد فيه على بلدين، سيظل التاريخ يدين المجلس التشريعي لأنه تورط في الانقسام.

وأضاف الأحمد حاولنا كأعضاء في التشريعي أن نسد ثغرة في غياب التشريعي من خلال العمل كفرق من مختلف الكتل، دون خرق القانون لأنه ليس من حقنا أن نمارس دورنا الرسمي في غياب التشريعي واستعضنا عنه بالعمل كفرق عمل في التشريعي ونقوم بدورنا بالحد الأدنى بالتنسيق والتعاون مع الرئيس ونحاول القيام بدور رقابي

ضرورة تشكيل حكومة تعد للانتخابات التشريعية والرئاسية، لا زال دور المجلس التشريعي غائب في كل هذه الحوارات، موضحاً أن كل ما نسمعه عن اتفاق المصالحة يأتي في إطار التحليل العام، وهناك كثير من التفاصيل يجب أن تناقش باستفاضة إذا أردنا مصالحةً تحل كل القضايا، وأهمها منظومة حقوق الإنسان التي جرى اختراقها بفعل الانقسام. ومن القضايا المهمة التي نتناولها اليوم، إن الكلام عن المصالحة يتم الآن عبر الفصائل، وكأن الموضوع محصور هناك وغير موجه للشعب أو المجلس التشريعي الذي يمثلهم، وكأن هناك تغييب حقيقي للمؤسسة التشريعية رغم أن اتفاق المصالحة ينص على ضرورة تفعيل دور المجلس التشريعي لكن بدون أثر على الأرض.

وقال سمعنا أنه سيتم الإفراج عن المعتقلين من الطرفين كجزء من النوايا الطيبة لتطبيق اتفاق المصالحة، لكن هناك حقوق تم انتهاكها على نطاق واسع ولا يجب أن تكون خاضعة للنوايا الطيبة، وكثير من هذه الحقوق التي أهدرت في فلسطين في السنوات الأخيرة تمت بذريعة الانقسام الكارثي، وتسبب ذلك في حالات قتل وتعذيب واعتقالات تعسفية بغير حق في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.

وشددت سنيورة على ضرورة العمل الجاد على تنفيذ بنود اتفاق المصالحة الوطنية، لكي يلمس المواطن الفلسطيني تغيراً إيجابياً وواضحاً على وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تعرضت لانتهاكات جسيمة منذ وقوع حالة الانقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فحتى هذه اللحظة لم تعكس جهود المصالحة نفسها بشكل إيجابي على حالة حقوق المواطن الفلسطيني الذي يتطلع إلى إنهاء الانقسام وبداية مرحلة جديدة يتمتع فيها بكامل حقوقه وحرياته.

من جانبه أكد الدكتور عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي أن هذا اللقاء جاء من أجل بناء جسور تفاهم وثقة بين الفصائل المختلفة ثم

على الحكومة بالتفاهم رغم ان هذا ليس ناجعا، فلا يمكن وقف الانتهاكات ما دام الانقسام مستمرا

من جانبه أكد النائب د. مصطفى البرغوثي، على أن جوهر المشكلة المسببة لتغييب المجلس التشريعي بدأت بضرية من الاحتلال، حيث وصل عدد النواب المعتقلين ٥٧ نائبا في بعض الأحيان، والآن هناك ٢٣ نائبا معتقلا، إذ منذ اللحظة الأولى سعى الاحتلال لضرب المجلس التشريعي، وأدى غياب المجلس التشريعي إلى تركيز كل الصلاحيات بيد السلطة التنفيذية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة. مما غيب دور المجلس التشريعي فيما يتعلق بقضايا المسألة والرقابة بشكل كامل. وتم سن العديد من القوانين دون أن تعرض على التشريعي، وأضاف بأن أهم نقطة يجب العمل عليها في ملف المصالحة الآن هو الاتفاق على إجراء انتخابات ومنح هذا الحق بشجاعة للشعب الفلسطيني من أجل إعادة انتخاب ممثليه مرة أخرى.

وذكرت النائبة خالدة جرار بأن انتهاكات حقوق الإنسان لم تبدأ مع الانقسام، وإنما تصاعدت

بفعله، واخترقت أغلب هذه الحقوق وأهمها مبدأ سيادة القانون وتركز الصلاحيات بيد السلطة التنفيذية وفي يد حكومة واحدة بدون رقابة ولا مساءلة، وأصبحت أصغر كتلة نيابية تشكل الحكومة وتسبب القوانين بدون موافقة المجلس التشريعي، وحتى فيما لو تحققت المصالحة سيكون من الصعب الفكك من بعض هذه القوانين التي تحولت إلى أمر واقع.

وأكدت بأنه دون تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام لن يعود المجلس التشريعي للعمل، ولذا فإن التسريع في تعديل قانون الانتخابات وتشكيل حكومة تعد لهذه الانتخابات مع إعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية حسبما نص اتفاق المصالحة، سيكون ضمانا لعودة عمل المجلس التشريعي، وشددت جرار على أن المصالحة المجتمعية هي الأولوية في إنهاء الانقسام من خلال إنهاء آثاره الاجتماعية على الناس، ليس بدفع الديات، ولكن بأن يشعر المتضررون بأنهم أنصفوا بعدالة، وهذا يجب أن يكون جزء من عمل المجتمع المدني ونواب المجلس التشريعي أنفسهم، رغم أن جزء من نواب المجلس التشريعي كانوا طرفا في حالة الانقسام بصورة مباشرة.





الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وممثلو القوى الوطنية والسياسية في قطاع غزة يطالبون بانجاز المصالحة وصون حقوق الإنسان

وأكد المتحدثون في اللقاء الذي شارك فيه ممثلون عن حركتي فتح وحماس والجهة الشعبية والجهة الديمقراطية وحزب فدا والجهة العربية الفلسطينية وجهة النضال الشعبي وحزب الشعب، على أن مرحلة ما بعد العدوان يجب أن تشهد إعلاءً لصوت المصلحة العامة على المصالح الخاصة، والأولويات الوطنية على الحسابات الحزبية، وتقديم اعتبارات حقوق الإنسان على الاعتبار السياسية والأمنية.

وافتح اللقاء المفوض العام الذي عبر عن تعازيه الحارة لأسر الشهداء خلال العدوان على قطاع غزة، وتمنى الشفاء للجرحى، موجهاً التحية لصمود المواطنين في قطاع غزة في وجه الحصار والعدوان الإسرائيلي. وجدد الدكتور حرب تأكيده على أن إنهاء الانقسام هو مصلحة فلسطينية، وأن المصلحة الوطنية هي أكبر انجاز يمكن تحقيقه لترسيخ القيم والمصالح الوطنية وتغليبها على أية اعتبارات أخرى، وقال: «نأمل أن يُستكمل هذا

غزة/ أكد ممثلون عن مختلف القوى الوطنية والسياسية في قطاع غزة على ضرورة الاستثمار السياسي والوطني الجيد لما تم تحقيقه في مواجهة العدوان على قطاع غزة، وضرورة توافر النوايا الصادقة لدى حركتي فتح وحماس للبدء الفوري والجاد في تجسيد المصالحة الوطنية المبنية على إستراتيجية احترام حقوق الإنسان الفلسطيني، وتأسيس شراكة وطنية تتصدي لأي انزلاق يمس بحقوق المواطنين وحرياتهم.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي نظمته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في غزة لممثلي الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية بمناسبة زيارة الدكتور أحمد حرب المفوض العام للهيئة لقطاع غزة، بحضور نائب المفوض العام الأستاذة زينب الغنيمي وعضو مجلس المفوضين الأستاذ عصام يونس والعديد من الحقوقيين والقانونيين من طاقم الهيئة.

الانتصار الذي تحقق بإنجاز سياسي مهم من خلال استعادة الوحدة الوطنية، وتحقيق مبدأ الشراكة وتجاوز الفوارق السياسية والحزبية والجغرافية، وتغليب اعتبارات حقوق الإنسان». مشدداً على ضرورة احترام وصيانة حقوق الإنسان، وإنهاء ملف الاعتقالات السياسية وإطلاق الحريات العامة واحترام مبدأ سيادة القانون، داعياً إلى ضرورة رفع الحظر عن طباعة وتوزيع الصحف في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل تبادلي واعتيادي كجزء من حق المواطن الفلسطيني في الحصول على المعلومة، وعدم اتخاذ أي طرف لخطوات تمس حقوق الإنسان كرد على خطوات مماثلة، خاصة وأن الإعلام الفلسطيني قد لعب دوراً هاماً ومميزاً في تغطيته للعدوان الإسرائيلي الأمر الذي جعله عرضة للاستهداف من قبل آلة الحرب الإسرائيلية.

وفي هذا السياق أبدى طاهر النونو الناطق باسم الحكومة في قطاع غزة استعداد الحكومة المباشرة في رفع الحظر عن توزيع الصحف في قطاع غزة مضيفاً «نحن نثق بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والدور الذي تقوم به على صعيد متابعة هذا الحق للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة»، وقال إن الوضع بعد العدوان على غزة يختلف عما كان سابقاً لأن الشعب الفلسطيني قد حقق إنجازاً تاريخياً بصموده أمام العدوان، ومع هذا الواقع الجديد فإن خيارنا يتمثل في الذهاب إلى المصالحة الوطنية ببرنامج سياسي يعتمد المقاومة أساساً، مرحباً بخطوة السيد الرئيس في إعلان الدولة كونها تمثل خطوة في طريق تفعيل العمل السياسي المقاوم، معتبراً أن قرار الحكومة في غزة الافراج عن الأشخاص الذين تم اعتقالهم على خلفية الانقسام في قطاع غزة يمثل تحركاً إيجابياً نحو تحقيق المصالحة داعياً إلى تشكيل حكومة وطنية حكومة تكنوقراط تقوم بعملية الإصلاح الشاملة، فنحن نريد حكومة واحدة ومنظمة واحدة.

من جانبه اتفق فيصل أبو شهلا عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح مع ما ذهب إليه النونو

بأن هناك مرحلة جديدة فرضها صمود الشعب خلال العدوان، وأن هناك رغبة صادقة لدى حركتي فتح وحماس في انجاز المصالحة، مؤكداً أن الخطوات التي اتخذتها حماس والمتمثلة في الترحيب بإعلان الدولة وإطلاق سراح المعتقلين خلال فترة الانقسام تبين أن حماس باتت تتصرف بطريقة أكثر إيجابية نحو المصالحة.

وقد دعا رباح مهنا عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية إلى ضرورة البدء بتنفيذ المصالحة التي باتت الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، ولتحقيق هذه الغاية يجب أن تتوافر النوايا الصادقة لدى حركتي فتح وحماس، مع ضرورة البدء بما وصلنا إليه في القاهرة من تفاهات لتطبيق المصالحة، مع ضرورة البدء بتفعيل آليات إجراء الانتخابات المحلية وانتخابات المجلس الوطني، مع تأكيدنا على ضرورة أن تلزم أي سلطة مهما كانت بقضايا حقوق الإنسان.

من جهته عبر محمود الزق عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي عن أمله في أن تستفيد جميع الأطراف من الانجاز الذي حققه الشعب الفلسطيني على يد المقاومة عبر البدء الفعلي بتنفيذ المصالحة، داعياً إلى اتخاذ خطوة إيجابية على وجه السرعة ألا وهي البدء الفوري بتوزيع الصحف اليومية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

واعتبر لؤي المدهون عضو المكتب السياسي لفدا أن الانتصار الحقيقي يتمثل في مقاومة الشعب وصموده كون أبناء شعبنا كانوا في حالة دفاع عن النفس، داعياً إلى ضرورة إطلاق الحريات العامة التي يجب أن يتمتع بها أبناء شعبنا كونها تمثل حقاً لكل فلسطيني.

وعبر طلعت الصفدي عضو المكتب السياسي لحزب الشعب عن عدم تفاؤله بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية قريباً داعياً إلى ضرورة تنفيذ برنامج وطني على أرض الواقع لإطلاق الحريات العامة وحرية الجماهير في التعبير عن الرأي.

الكاتب والمحلل السياسي هاني حبيب دعا إلى

خلال العدوان على غزة.

وأشاد الحضور بتماسك الجبهة الداخلية خلال الحرب، وقيام الجهات الرسمية في قطاع غزة بواجبها في ضمان استمرار الحياة اليومية للمواطنين وتمكينهم من الحصول على السلع والخدمات الأساسية الأمر الذي ساهم في تعزيز حالة الصمود ومواجهة العدوان، وتم الإجماع خلال اللقاء على إدانة حادثة القتل خارج إطار القانون لعدد من المواطنين خلال العدوان، مؤكدين على ضرورة الإسراع في إعلان نتائج التحقيق في هذا الانتهاك الذي مس الحق في الحياة وقيم العدالة والقانون.

وفي نهاية اللقاء أكد الدكتور حرب على موقف الهيئة الثابت في بقائها كحاضنة وطنية لمضامين واعتبارات وقيم ومبادئ حقوق الإنسان واستمرارها في الانحياز لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل على ترسيخ وحماية هذه الحقوق والقيام بدورها الذي كفلها لها القانون في ممارسة مهامها وضمان التزامها بمبدأ المشروعية واحترام القانون وحقوق الإنسان، مبيناً أن الهيئة ستتابع جميع القضايا والمستجدات الناتجة عن العدوان على قطاع غزة بما فيها القانونية والحقوقية مع المؤسسات ذات العلاقة.

ضرورة التركيز على الجبهة الداخلية وانجاز المصالحة التي تعد مسألة فلسطينية فقط بل باتت مسألة إقليمية، معرباً عن تقديره لرد المقاومة على العدوان، وإدارة الحكومة لغزة خلال الحرب حيث شهدنا انتشار الشرطة في كل مكان فلم يحدث أي نوع من التجاوزات ولم تُسجل أية عملية سرقة ولا أي مظهر مخل بالأمن العام، المخابز عملت بشكل شبه طبيعي ولم تشهد أي نوع من الازدحام.

واعتبر محسن أبو رمضان رئيس شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة بأن صد العدوان قد حقق الردع وصمود وثبات المواطن الفلسطيني على أرضه الأمر الذي يشهد بداية انهاء الحصار على قطاع غزة.

وتطرق المتحدثون إلى ضرورة إغلاق الملفات التي تحمل مضامين انتهاكات حقوق الإنسان ومنها ملف الحريات الإعلامية ومنع طباعة وتوزيع الصحف المحلية بشكل متبادل في الضفة وغزة، وخصوصاً بعد أن اثبت الإعلام الفلسطيني قدرته على فضح جرائم الاحتلال، وما قدمته المؤسسات الإعلامية الفلسطينية من توضيحات من خلال سقوط شهداء وجرحى من الصحفيين بفعل استهدافهم المباشر بنييران الاحتلال الإسرائيلي



في انتظار تنفيذ المصالحة

الهيئة تدعو إلى ضرورة احترام وتعزيز منظومة حقوق الإنسان

السياسي لا زالت مستمرة من قبل الأجهزة الأمنية، فحتى إصدار الهيئة هذا البيان، لازال عشرات المواطنين محتجزين في مقرات الأجهزة الأمنية الذين عُرضوا على القضاء العسكري بشكل مخالف للقانون ودون توافر ضمانات المحاكمات العادلة. أما فيما يتعلق بادعاءات التعذيب وسوء المعاملة، فقد تلقت الهيئة خلال فترة ما بعد توقيع الاتفاق ٢٤ شكوى في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فبلغ عدد الشكاوى في نفس الفترة ٢٠ شكوى، مما يعني أن عمليات التعذيب وسوء المعاملة لازالت متواصلة، ولم تشهد أي انخفاض. إضافة إلى وفاة أربعة مواطنين بادعاءات التعذيب في مراكز الاحتجاز في قطاع غزة منذ بداية العام الحالي، منها حالتين بعد توقيع اتفاقية المصالحة. كما صدرت خلال النصف الأول من العام الحالي خمسة أحكام بالإعدام في قطاع غزة، منها ٣ عن محاكم عسكرية واثنين عن محاكم مدنية، وتم تنفيذ أحد الأحكام يوم توقيع اتفاق المصالحة.

واستمرت ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم في الضفة الغربية على اختلاف درجاتها، فقد رصدت الهيئة استمرار عدم تنفيذ ٢٥ قراراً من بينها ٤ قرارات صدرت بعد توقيع المصالحة، و٧ قرارات إدارية تتعلق بإغلاق جمعيات وحل مجالس إداراتها، علاوة على قرارات أخرى

نظرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كما الشعب الفلسطيني، بإيجابية إلى توقيع حركتي فتح وحماس على وثيقة المصالحة الوطنية الفلسطينية في الرابع من أيار من العام الحالي، وراودتها الآمال في تحسن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني لطى صفحة الانقسام السوداء وما رافقها من توظيف لأحكام القانون توظيفاً تعسفياً، وغياب الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في ظل تعطل دور المجلس التشريعي الفلسطيني، وضعف المشروعية الديمقراطية.

فبدلاً من بناء الثقة بين طرفي النزاع من خلال معالجة ملفات حقوق الإنسان العالقة منذ سنوات، وتعزيز منظومة الحقوق والحريات للمواطن الفلسطيني لجسر الهوة بين الطرفين، استمرت أنماط الانتهاكات من قبل الطرفين حتى بعد توقيع اتفاقية المصالحة الوطنية. خاصة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتواصل سياساته وإجراءاته التعسفية بحق الشعب الفلسطيني والمس بمقومات حياته بما يخالف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، معطلة بذلك قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على قيامها بواجباتها اتجاه مواطنيها.

فعمليات الاحتجاز التعسفي على خلفية الانتماء

ضرورة تطبيق وتنفيذ ما ورد من بنود تتعلق بحقوق الإنسان، كبادرة حسن نية من قبل الطرفين ولتعزيز وتهيئة مناخ ايجابي لتطبيق باقي بنود الاتفاق، وعدم إخضاع منظومة حقوق وحريات المواطن الفلسطيني، خاصة فيما يتعلق بملف المحتجزين واحترام قرارات المحاكم، للمساومات والصفقات السياسية.

ضرورة الافراج الفوري عن كافة المواطنين المعتقلين اعتقالاً تعسفياً على خلفية انتماءاتهم السياسية وعدم تأجيل ذلك إلى حين تنفيذ باقي بنود المصالحة.

ضرورة التوقف الفوري عن ممارسة التعذيب وسوء المعاملة، والتحقيق الجاد في كافة ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة ونشر نتائج التحقيق على

صادرة منذ فترات طويلة، يعود بعضها إلى بداية العام ٢٠١٠، كان من بينها ٨ أحكام صادرة عن محكمة العدل العليا، في حين صدر أكثر من قرار بالافراج في ثلاث حالات لم تنفذ، إضافة إلى وجود عدد من المواطنين لازالوا محتجزين رغم انتهاء مدة محكوميتهم الصادرة عن المحاكم العسكرية، بالرغم من تحفظ الهيئة على هذه الأحكام أصلاً لصدورها عن محاكم عسكرية بحق مواطنين مدنيين.

أما بالنسبة «للسلامة الأمنية» والفصل من الوظيفة العمومية على خلفية الانتماء السياسي، فقد تلقت الهيئة ٦ شكاوى بعد توقيع اتفاق المصالحة، ناهيك عن فصل مئات من الموظفين العموميين دون مسوغات قانونية ودون انصافهم، وتحقيق العدالة لهم وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم جراء فصلهم من وظائفهم. وكان المواطن الفلسطيني أيضاً ضحية ما يسمى «بالسلامة الأمنية» من خلال التضييق على حقه في التنقل والسفر من خلال منعه من السفر من قبل الجهات الأمنية في قطاع غزة، وعدم منح جوازات السفر لمواطنين من قطاع غزة من قبل وزارة الداخلية في الضفة الغربية.

ترى الهيئة أن تطبيق البنود المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في الاتفاق وغيرها من الحقوق، وعدم تأجيل معالجتها إلى حين تنفيذ اتفاق المصالحة يمثل الوسيلة الوحيدة لتعزيز الثقة بين الطرفين، للسير قدماً نحو اتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية بغرض إنهاء الانقسام السياسي وتعزيز اللحمة بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد، وإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، وعليه تطالب الهيئة:

بضرورة تطبيق اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية بأسرع وقت ممكن لانتهاء الخلافات السياسية التي انعكست بشكل سلبي على حقوق المواطن الفلسطيني وحرياته، واحترام حق المواطن الفلسطيني بمعرفة الأسباب المانعة من تنفيذ اتفاق المصالحة.



ضرورة التوقف عن استخدام ما يسمى «بالسلامة الأمنية» ذريعة للمس بحقوق المواطن وحرياته المتعلقة بالتوظيف والتنقل والسفر، وإنشاء الجمعيات وغيرها من الحقوق والحريات التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني.

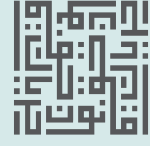
ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة على مسار وضع حد للانتهاكات الخطيرة، وضرورة تعويض وإنصاف ورد الاعتبار للمواطنين المتضررين من الانقسام السياسي، بما فيها إعادة الموظفين المفصولين على خلفية انتماءاتهم السياسية إلى وظائفهم، والعمل أيضاً على ضمان فاعلية التحقيقات والملاحقة القضائية فيها، ذلك أن المصالحة يجب أن لا تشكل غطاءً لإفلات المشتبه بتورطهم في هذه الانتهاكات من العقاب.

الملاً، خاصة في الحالات التي أدت إلى وفاة المواطنين في مراكز الاحتجاز، ومساءلة ومحاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات وبما يضمن عدم الإفلات من العقاب.

٥. ضرورة الالتزام بتنفيذ أحكام المحاكم على اختلاف درجاتها تحت طائلة المسؤولية القانونية، وعدم المس بهيبة القضاء وزعزعة ثقة المواطن به، حيث يعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية مهما كانت درجتها، مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتحديداً المادة (١٠٦) منه، فقد نصت تلك المادة على أن «الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتثال عن تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة...».



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" The Independent Commission for Human Rights (ICHR)



نبذة تعريفية

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» هي المؤسسة الوطنية الرسمية المُكرسة لدعم حقوق المواطنين الفلسطينيين. وتتمتع بالعضوية الكاملة في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI). كما أنها عضو في منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ورابطة أمم المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد أنشئت الهيئة بموجب مرسوم رئاسي صدر في ٣٠ أيلول/ ١٩٩٣ ونُشر في العدد ٥٩ لسنة ١٩٩٥ في الجريدة الرسمية الفلسطينية. وبدأت الهيئة عملها في مطلع عام ١٩٩٤، وكان مفوضها الأول الدكتورة حنان عشاوي صاحبة الفكرة والمحرك الأول لتأسيسها. وأخضعت، لاحقاً، تحت المادة ٣١ من القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص على أن «تتشأ لجنة مستقلة لحقوق الإنسان بموجب القانون الذي يُحدد تشكيلها ومهامها واختصاصاتها القضائية». وتُقدم الهيئة تقاريرها إلى رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني. وتماشياً مع المرسوم الرئاسي لعام ١٩٩٥، وضعت الهيئة نظامها الداخلي الذي يضمن استقلاليتها ووظائفها الفعالة.

الرؤية

مجتمع فلسطيني حر، تتأصل فيه قيم العدالة والمساواة وتُحترم فيه الحريات العامة وحقوق الانسان لتصبح جزءاً من نسيجه الثقافي.

الرسالة

تسعى الهيئة كمؤسسة فلسطينية وطنية دستورية تُعنى بحقوق الإنسان إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان استناداً إلى القانون الأساسي الفلسطيني، والتشريعات الوطنية، وإعلان الاستقلال، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بالارتكاز إلى المنهج القائم على حقوق الإنسان، وتقوم الهيئة برصد احترام حقوق الإنسان وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بهدف خلق مجتمع ديمقراطي ومتسامح.

القيم الأساسية

تتبنى الهيئة وتطبق مجموعة من القيم الخاصة بها والمتأصلة في برامجها وأنشطتها، ألا وهي المصادقية والنزاهة والمساءلة والسرية والتسامح والمساواة. وتلتزم الهيئة بقيمها هذه والتي ترجمتها هذه إلى مدونة لسلوك المهني.

المسؤوليات والمهام

وفقاً للمرسوم الرئاسي الصادر عام ١٩٩٥، فإن مسؤوليات ومهام الهيئة تحددت «بمتابعة وضمان تحقيق متطلبات صون حقوق الإنسان من قبل التشريعات الفلسطينية بما فيها القوانين واللوائح، وكذلك مهام مختلف الدوائر والوكالات والمؤسسات التابعة لدولة فلسطين ومنظمة والتحرير الفلسطينية». ويمتد نطاق عمل الهيئة ليشمل تغطية إساءة استخدام حقوق الإنسان، وشكاوى المواطنين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات التنفيذية، ونشر الوعي القانوني، وتراقب الهيئة أيضاً التشريعات الوطنية والسياسات العامة، وتعمل على مواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الفصلية

فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني
العدد ٥٩ - ربيع ٢٠١٨

تتابع الهيئة الشكاوى التي تتلقاها من المواطنين، وفيها انتهاكات لحقوقهم، سواء كانت الشكاوى تتعلق بالأجهزة الأمنية كالإعتقال، والتوقيف دون اتباع الإجراءات القانونية، أو شكاوى تتعلق بالوزارات والمؤسسات المدنية العامة، مثل الفصل التعسفي من الوظيفة العامة، والتقصير أو التأخير غير المبرر في تقديم الخدمات، أو عدم اتباع الإجراءات القانونية في التعيين للوظائف العامة.

عزيزتي المواطنة عزيزي المواطن: إذا حرمت من خدمة تستحقها/تستحقينها، أو إذا تعرضت حقوقك للانتهاك من قبل أي من السلطات الرسمية، فلا تتردد/تترددى بزيارتنا أو الإتصال بنا على أحد العناوين المبينة أدناه:

عناوين مكاتب

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» - فلسطين

المقر الرئيسي

رام الله - خلف المجلس التشريعي
مقابل مركز الثلاثيميا «أبو قراط»
هاتف: ٢٩٨٦٩٥٨ / ٢٩٦٠٢٤١ ٢ ٩٧٠
فاكس: ٢٩٨٧٢١١ ٢ ٩٧٠ ص.ب. ٢٢٦٤
البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps
الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps

مكتب الوسط

رام الله - رام الله التحتا - مقابل السفارة الألمانية
عمارة راحة - ط ٦
هاتف: ٢٩٨٩٨٣٨ ٢ ٩٧٠ فاكس: ٢٩٨٩٨٣٩ ٢ ٩٧٠

مكتب الشمال

نابلس
شارع سفيان - عمارة اللحام - ط ١
هاتف: ٢٣٣٥٦٦٨ ٩ ٩٧٠ فاكس: ٢٣٦٦٤٠٨ ٩ ٩٧٠

طولكرم

قرب مستشفى ثابت ثابت - عمارة دعباس - ط ٢
تلفاكس: ٢٦٨٧٥٣٥ ٩ ٩٧٠

مكتب الجنوب

الخليل
رأس الجورة - بجانب دائرة السير
عمارة حريزات - ط ١
هاتف: ٢٢٩٥٤٤٣ ٢ ٩٧٠ فاكس: ٢٢٢١١١٢٠ ٢ ٩٧٠

بيت لحم

عمارة نزال - ط ٢ - فوق البنك العربي
هاتف: ٢٧٥٠٥٤٩ ٢ ٩٧٠ فاكس: ٢٧٤٦٨٨٥ ٢ ٩٧٠

مكتب غزة والشمال

الرمال - مقابل المجلس التشريعي - خلف بنك القدس
هاتف: ٢٨٢٤٤٣٨ ٨ ٩٧٠ فاكس: ٢٨٤٥٠١٩ ٨ ٩٧٠

مكتب الوسط وجنوب غزة

خانيونس - شارع جمال عبد الناصر - عمارة الحسن،
الطابق الثالث، بجوار عصيرات رمانة 2
هاتف: ٢٠٦٠٤٤٣ ٨ ٩٧٠ فاكس: ٢٠٦٢١٠٣ ٨ ٩٧٠

